وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمـــي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

المرجع:.....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور الـطاقة في العلاقــات الجزائـرية–الصيــنية ومستقبل الشراكــة بينهمــا

ميدان الحقوق والعلوم السياسة

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: تعاون دولي

الطالبة:

رزيق نعيمة

إشراف الأستاذ:

د. العربي العربي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: فراحـي محمـد — **رئيسا**

الأستاذ: العربي العربـي — **مشرفا ومقررا**

الأستاذ: عباسـي عبد القـادر — **مناقشا**

السنــة الجامـــعية: **2023/2022**

نوقشت يوم: **2023/06/11**.

شكر وعرفان

بادئ ذي بدء الشكر كله، والفضل والمنة لله تعالى، الذي أعانني على إتمام هذا البحث ليظهر بهذه الصورة، إن الفضل منه وإليه سبحانه، وانطلاقا من قوله تعالى: (ومن شكر فإنما يشكر لنفسه) سورة النمل الآية 40.

أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى فضيلة أستاذي الدكتور العربي العربي على تفضله بقبول الإشراف على هذه المذكرة، حيث كان لتوجيهاته الكريمة وإرشاداته السديدة أطيب الأثر في إخراج هذا البحث، وله مني جزيل الشكر ومن الله المثوبة والأجر.

كما أتوجه بالشكر والامتنان للأساتذة الفضلاء، أعضاء لجنة المناقشة اللذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه المذكرة، وعلى ما سيبدونه من ملاحظات قيمة تثري البحث، ليخرج في أفضل صورة.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أستاذ علمني حرفاً وسعى لإنارة دربي بالعلم منذ أول حرف تعلمته إلى غاية يومنا هذا فعرفاناً قديراً وشكراً جزيلا.

وأخلص الشكر إلى كل من كانت له النفس الطيب والداعم في هذا العمل

وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد، فإن أصبت فذلك من الله، وإن أخطئت فذلك مني.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عزوجل أن يرزقنا السداد، والعفاف والغنى

وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

رزيق نعيمة

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح

بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نوراً لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال،

إلى أصدقاء المشوار رعاهم الله ووفقهم

إلى كل من كان له أثر على حياتي

إلى كل قسم العلوم السياسية وجميع دفعة 2018م

جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم.

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْماً نَافِعاً، وَرِزقاً طَيباً، وَعَمَلاً مُتَقَبَّلاً

نعيمة.

مقدمة

مقدمة

تسعى الصين منذ عقد التسعينيات إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع مختلف مناطق العالم، بهدف ربط اقتصادها بالاقتصاد الدولي والوصول إلى مصاف القوى الاقتصادية الإقليمية والدولية. و لهذا تعمل الصين للوصول إلى كافة دول العالم معتمدة على إستراتيجية تنويع المصادر والعلاقات، بهدف كسب شركاء جدد وعدم الاعتماد على قارة أو منطقة معينة فالصين عملت على توطيد علاقاتها مع دول تنتمي لقارات مختلفة وخاصة الدول التي تمتلك موارد وثروات اقتصادية وأسواق كبيرة يمكن للصين الاستفادة منها في تعزيز اقتصادها، فترتكز استثمارات الصين في المناطق الغنية بالثروات النفطية والمعدنية خاصة في ظل حاجتها المتزايدة لمصادر الطاقة باعتبارها المستهلك النفطي الثاني على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتعول الصين أيضا على الدول التي تمتلك أسواق كبيرة بهدف تسويق المنتجات الصناعية والتكنولوجية الصينية.

وأصبحت الصين أول مصدر عالمي قبل الدول الصناعية، اكتسحت منتجاتها الأسواق العالمية نظرًا لقدرتها التنافسية الكبيرة التي تحسن معها النشاط الاقتصادي، الذي ظهر من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالية المحققة والتي انعكست بشكل ملحوظ على مستوى دخل الفرد الصيني والمستوى المعيشي للسكان، ولزيادة طلبها على الطاقة خصوصًا النفط والغاز اتخذت سياسات مهمة على الصعيد المحلي والعالمي لضمان تدفق مناسب لحاجة قطاعاتها الاقتصادية.

توجهت الصين للتعاون مع القارة الإفريقية، بهدف تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية خاصة في مجال الطاقة والاستثمارات، كما تهدف إلى إقامة شراكات إستراتيجية مع الدول الإفريقية والمساهمة في تنمية القارة، وتعتبر منطقة شمال القارة الإفريقية بالتحديد إقليميًا جد مهم وقد بدأت العلاقات الصينية ببلدان شمال إفريقيا لاسيما دولة الجزائر.

تعتبر العلاقات الجزائرية–الصينية نموذجًا ومثالاً للكيفية التي ينبغي أن تكون عليها العلاقات بين الدول، والتي تمتد إلى حقب زمنية سابقة شهدت خلالها هذه العلاقات توافقا

سياسيا واقتصاديا كبيرين حول عديد القضايا الإقليمية والدولية. وانطلاقا من كونها أكبر بلد في قارة إفريقيا ورابع أكبر قوة اقتصادية فيها، ولها أهمية جيوسياسية قصوى في البحر المتوسط وفي العالم العربي، يرى صانع القرار الصيني في الجزائر شريكًا مهمًا للغاية نظراً لتفردها في توفر الموارد الطاقية الأساسية.

أولا: إشكالية البحث.

تهدف إشكالية هذه الدراسة البحث عن أهمية الطاقة في العلاقات التي تربط الجزائر مع الصين وتأثيرات النفط والغاز على هذه العلاقات، وكذلك دور الشراكة بين البلدين ودورها المستقبلي في تحديد المسار العام لهذه العلاقات.

-الإشكالية الجوهرية:

- كيف يمكن فهم متغير الطاقة في العلاقات الجزائرية – الصينية، ومستقبل الشراكة بين البلدين؟

نستنبط من الإشكالية الجوهرية جملة من التساؤلات الفرعية الأخرى لها صلة بالموضوع المدروس حول طبيعة التأثير الذي أصبح العامل الطاقي يفرضه على العلاقات الجزائرية-الصينية.

التساؤلات الفرعية:

- هل تعتبر الطاقة وسيلة لدعم التبادل بين الجزائر والصين، أم أنها وسيلة للتبعية؟
- ما هو دور النفط والغاز في تحديد مسار العلاقات الجزائرية-الصينية؟
- ماهي الأبعاد المختلفة للعلاقات الجزائرية-الصينية؟
- ما هو مستقبل العلاقات الجزائرية-الصينية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

-**الفرضية الأولى:** كلما زاد التقارب الجزائري-الصيني في مختلف المجالات سيخلق فرصاً للجزائر في سياق التكامل والاعتماد المتبادل بين الطرفين.

-**الفرضية الثانية:** تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجزائرية-الصينية على قطاع المحروقات بهدف ضمان التموين بالطاقة.

-**الفرضية الثالثة:** إن مستقبل العلاقات الجزائرية-الصينية مرهون بالوضع الطاقي واستحداث آليات لأجل تفعيل التعاون بين الطرفين وتحقيق الشراكة في كافة المجالات.

ثالثا: مجال الدراسة.

1- المجال الزماني: يمتد المجال الزماني للدراسة منذ انطلاق العلاقات الجزائرية-الصينية الذي يعود إلى الاستعمار الفرنسي، وصولاً إلى انضمام الجزائر لمبادرة طريق الحرير الجديد، ومحاولة استشراف إلى ما ستؤول إليه هذه العلاقات في المستقبل.

2- المجال المكاني: يرتكز المجال المكاني أساسا ليشمل كل من دولة الجزائر ودولة الصين، وأهمية مصادر الطاقة في بلورة العلاقات بين الطرفين وتحديد مساراتها المستقبلية.

3- المجال الموضوعي: يصنف هذا البحث في إطار الدراسات الأكاديمية وبالتحديد في مجال العلاقات الدولية، والذي يدور حول التعاون الدولي بين الصين والجزائر منذ إقامة علاقات بينهما. واستشراف مستقبل هذه العلاقات.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع.

اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى:

الأسباب الموضوعية:

– الأهمية الكبيرة التي أصبحت توليها الأوساط الأكاديمية والسياسية لموضوع الطاقة في الآونة الأخيرة.

– محاولة تسليط الضوء على العلاقات الجزائرية–الصينية في قطاع الطاقة.

– أهمية النفط والغاز، إضافة إلى الطاقات المتجددة في تحقيق التقدم والتطور الاقتصادي والصناعي في حالة الاستغلال الأمثل له.

الأسباب الذاتية:

– رغبة الطالبة في دراسة هذا الموضوع بعد اقتراحه من قبل المشرف.

– محاولة لفت الانتباه لأهمية هذا الموضوع وضرورة الاستفادة من التعاون الجزائري–الصيني بما يخدم الاقتصاد الوطني لتعزيز مكانته الدولية.

خامسا: مناهج الدراسة.

كما هو معروف في مجال العلوم السياسية فمن الصعب تناول أحد موضوعاتها خاصة ظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية والتقيد بمنهج معين، ومن أجل معالجة موضوع البحث تم توظيف مجموعة من المناهج التقليدية والجديدة تبعا لما تفرضه أهداف الدراسة:

1) المنهج التاريخي " The Historical Method".

إنه من النادر أن تخلو أي دراسة علمية من استخدام هذا المنهج فالمنهج التاريخي لا يعني فقط سرد الوقائع التاريخية ووصفها وإنما اصبحت أيضا الاستفادة من الجانب التفسيري التحليلي

الذي يمدنا به هذا المنهج في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها أو دراسة ظاهرة حاضرة لها امتدادات في الماضي. إن الهدف من استخدام المنهج

التاريخي في دراستنا هو القدرة التفسيرية التي يزودنا بها من خلال تتبع الظروف التي مرت بها العلاقات بين الطرفين.

2) المنهج الاحصائي "The Statistical Method ".

هو أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، حيث تم التطرق إلى إحصائيات وأرقام خاصة بالاحتياطات والتبادلات التجارية والاقتصادية وترجمتها إلى أشكال ورسوم بيانية تسهل علينا القراءة الصحيحة لهذه الأرقام.

3) تقنية السيناريو "Scenario Technique".

تعد تقنية السيناريو من التقنيات الواسعة الانتشار والأكثر استخداما في التخطيط الإستراتيجي والدراسات المستقبلية في العصر الحديث، ويمكن أن تعرف بأنها مجموعة من الخطط والأفكار الإستراتيجية الافتراضية التي توضع قبل أوانها في أغلب الأحيان بهدف الوصول إلى غاية معينة، أو هي وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقا من الوضع الحالي أو وضع ابتدائي مفترض.

تقوم الفكرة المركزية للسيناريو على سلسلة من الفرضيات الاحتمالية القائمة على الفكرة التالية: إذا–فإن.

(If–Then) ، بمعنى إذا حدث(س) فإن النتيجة ستكون(ص)، أما إذا حدث(أ) فإن النتيجة ستكون(ب). ذلك يعني أن الباحث لا يسعى إلى التنبؤ بما سيحدث تحديدا، بل يسعى في السيناريو إلى استعراض كل الاحتمالات والتنبؤ بما سيترتب على كل احتمال[1].

سادسا: أهمية الدراسة.

لهذه الدراسة أهمية علمية وأخرى عملية:

[1] وليد عبد الحي، **مدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، ط. الأولى، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2002)، ص.119.

1- الأهمية العلمية:

تبرز الأهمية العلمية للموضوع في كونها تندرج ضمن أهم الحقول العلمية في ميدان العلاقات الدولية وهو ميدان التعاون الدولي، حيث تهدف الدراسة إلى الكشف عن خبايا وجزئيات التعاون بين الجزائر والصين في مجال الطاقة، والعوامل المتحكمة في التفاعلات على مختلف المستويات التعاونية في إضفاء طابع التعاون في العلاقات بين البلدين.

2- الأهمية العملية:

أما الأهمية العملية فتنطوي على كون جانب التعاون في العلاقات بين الجزائر والصين يعد من المواضيع الحيوية أو مواضيع الساعة خاصة في مجال الطاقة باعتبار الصين ثاني مستهلك للطاقة في العالم، ويمكن أن يعين صناع القرار في اتخاذ القرارات المناسبة بالشكل الذي يخدم مصالح الطرفين في ظل التفاعلات الحاصلة على المستوى الدولي من دعم متبادل في شتى المجالات، ويمكن أن تقدم هذه الدراسة بعض الإضاءات في شأن المستجدات الحاصلة بين الطرفين، واستشراف مستقبل هذه العلاقات.

سابعا: الدراسات السابقة.

لقد اعتمدنا في دراستنا العديد من المراجع ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدارسة ففي إطار العلاقات التي تجمع الجزائر والصين يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- العربي العربي: أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية-الأوروبية 1956-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، مارس2021، الدوحة، قطر،2022-2023.

اعتبرت هذه الأطروحة بمثابة الدليل العلمي والمنهجي لمذكرتي، حيث تعتبر هذه الدارسة كجزء من الموضوع في شقه المتعلق بالعلاقات الطاقية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي،

قسم الباحث دارسته إلى ثلاثة فصول، خصص الفصل الأول للعلاقات الجزائرية–الأوروبية خاصة منها الفرنسية، أما الفصل الثاني تناول فيه أثر النفط والغاز على العلاقات الجزائرية–الأوروبية، أما في الفصل الأخير فقد خصصه الباحث لاستشراف مستقبل العلاقة بين الطرفين بناء على متغيري النفط والغاز وتأثيرهما على مستقبل هذه العلاقات.

– جندي سارة: العلاقات العربية–الصينية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

تطرقت الباحثة في رسالة الماجستير إلى محددات السياسة الخارجية الصينية في البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وركزت على المحدد الإيديولوجي والأبعاد المرتبطة بالقوة الناعمة الصينية في الفصل الأول، أما في الفصل الثاني فقد شمل مجالات التعاون العربي–الصيني، مركزا على أهم القضايا المشتركة بين الطرفين حيث تم التطرق إلى تاريخ تطور هذه العلاقات والبعد التعاوني فيها والمعيقات التي تواجهها، وبخصوص الفصل الثالث تم التركيز على مسارات العلاقات الجزائرية–الصينية وكان تقسيمه يشابه الفصل الثاني مع تغيير حالة الدراسة إلى الجزائر، وقد تم التطرق إلى قضية الصحراء الغربية.

أما في هذه الدراسة فقد قامت بالتأصيل النظري من أجل فهم وتفسير العلاقات الصينية–الجزائرية، كما تم التطرق للبعد الإيديولوجي الذي جمع العلاقات الصينية–الجزائرية في فترة الحرب الباردة، والبعد الاقتصادي بعد الثورة الثقافية الصينية خاصة بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، كما شملت الدراسة عدة قضايا وأحداث دولية توافق البلدين فيها، كما تم الاستعانة بتقنية السيناريو من أجل التنبؤ بالمسارات المحتملة للعلاقات الجزائرية–الصينية مستقبلا.

– غريب نوح، أثر العامل الطاقي على مكانة الجزائر وعلاقاتها بالدول الكبرى، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران2، كلية الحقوق العلوم السياسية،2020.

تطرق الباحث في أطروحة الدكتوراه إلى متغير الطاقة في عميلة تحقيق النمو الاقتصادي، واستشراف نماذج حول العالم، وتحديد أهم مصادر الطاقة مع إبراز أهميتها على المستوى العالمي في الفصل الأول، أما في الفصل الثاني، تحدث الباحث عن المقومات الطاقية التي تزخر بها الجزائر وتعتبر هذه الأخيرة من أغنى الدول التي تمتلك موارد وطاقات متجددة هائلة، مما جعلها وجهة للعديد من دول العالم، وبخصوص الفصل الثالث ركز الباحث على العلاقات الطاقية بين الجزائر والدول الكبرى إذ برز فيها الإتحاد الأوروبي كنموذج مهم في تجارة الجزائر الخارجية وهذا في الفصل الثالث.

أما بخصوص الفصل الرابع والأخير ركز الباحث على العراقيل التي تواجه الاقتصاد الجزائري والتي ذكر أسبابها في فشل سياسات التنويع الاقتصادي، كما شملت هذه الدراسة على إعطاء مجموعة من السياسات التنموية للاستغلال الأمثل لهذه الموارد وضرورة التنويع الاقتصادي، وفك الارتباط بالريع البترولي لتحقيق التنمية المستدامة.

ثامنا: صعوبات البحث.

- كثرة المراجع، خاصة الأجنبية منها.
- سعة الموضوع وصعوبة التحكم فيه.
- غياب الإحصائيات الدقيقة والتضارب الكبير في الأرقام الصادرة عن مختلف الهيئات المتخصصة.

تاسعا: الإطار المفاهيمي.

الطاقة: هي قابلية إنجاز تأثير ملموس (شغل)، وهي توجد على عدة أنواع منها طاقة الرياح وطاقة جريان الماء ومساقطها، ويمكن أن تكون الطاقة مخزنة في مادة كالوقود التقليدي (النفط، الفحم، الغاز)".

الشراكة: الشراكة هي نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون أشخاص ذو مصالح مشتركة لإنجاح مشروع معين.

عاشرا: تقسيم موضوع البحث.

تماشيا مع الإشكالية المطروحة والفرضيات المندرجة في إطارها، فقد انتظمت خطة الدراسة في خطة تتألف من مقدمة وفصلين وخاتمة، كل فصل يتضمن ثلاث مباحث، ويتفرع عن كل مبحث ثلاث مطالب:

تطرقت الدراسة في **الفصل الأول** المعنون بالإطار المفاهيمي والنظري، وبناء على ذلك تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

خصص المبحث الأول للتأصيل المفهوماتي لمجموعة من المصطلحات الطاقة، الشراكة وطريق الحرير الجديد، بحيث تم توضيح كل مفهوم على حد من أجل فهم طبيعة العلاقة بين الجزائر والصين. وفي المبحث الثاني المعنون بالتأصيل النظري للدراسة ومحاولة فهم أهم النظريات والمقاربات المفسرة للتعاون الدولي. حيث تم توظيف النظرية الواقعية والليبرالية، ومقاربة القوة الناعمة. أما في المبحث الثالث والأخير، تم التطرق إلى أهم المحطات التاريخية بتطور تسلسلي للعلاقات الجزائرية–الصينية، بهدف فهم الدوافع التي مهدت إلى تشكيل هذه العلاقات. وفي جانب آخر تم الحديث عن مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في بلورة التعاون بين البلدين.

أما **الفصل الثاني** كان تحت عنوان الطاقة كمدخل جديد في العلاقات الجزائرية–الصينية، فقد قسم إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي: المبحث الأول ركز على الجانب الاقتصادي للعلاقات الجزائرية–الصينية خاصة في مجال المبادلات التجارية وحجم الاستثمارات بين البلدين. وإلى القطاع الرئيسي في هذه الدراسة ألا وهو قطاع الطاقة. أما المبحث الثاني فقد كان بعنوان النفط والغاز في استراتيجية الشراكة بين الجزائر والصين، ركز هذا المبحث على التعاون الجزائري–الصيني في قطاع النفط والمحروقات، وتعزيز التعاون في مجال الطاقات المتجددة، إضافة إلى ربط الجزائر بطريق الحرير الجديد والتطرق إلى أهمية هذه المبادرة بالنسبة للجزائر. أما المبحث

الثالث والأخير، تم تخصيصه لدراسة مستقبل العلاقات الجزائرية–الصينية، من خلال توظيف تقنية السيناريو ومحاولة التنبؤ بالمسارات المحتملة التي يمكن أن تؤول إليها هذه العلاقات.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي ونظري

لم يعد موضوع الطاقة أمراً يقتصر الاهتمام به على الأكاديميين وذوي الاختصاص وصانعي القرارات الاقتصادية والسياسية، بل إنه تعدى تلك الأطراف ليصبح موضع اهتمام الجميع بغض النظر عن مواقعهم الوظيفية والاجتماعية. ولا غرابة في أن يتوسع الاهتمام بموضوع الطاقة بهذا الشكل، ذلك لأننا كأفراد أصبحنا معنيين بمستقبل موارد الطاقة في مناطق تواجدنا بشكل خاص وفي العالم بشكل عام.

فلم تعد الطاقة تؤثر في مستوى رفاهنا اليومي وطريقة تصريف أمورنا الحياتية فقط، بل إنها تتخذ أهمية أكثر شمولا تتعلق بالقضايا المصيرية للمجتمعات المختلفة.

وقد برز الاهتمام بموضوع الطاقة في العقود القليلة الماضية غير أنه لم يتخذ طابعه الشمولي سوى خلال عقد السبعينات وتحديدا عشية التطورات التي شهدها وضع الطاقة العالمي في اواخر عام 1973. وقد تأكد الجميع عقب تلك تطورات أن المسالة ليست مرتبطة بتغيير أسعار النفط والغاز، بل أنها أكثر اهمية من ذلك وتتعلق بقدرة المخزون الاحتياطي من هذه المصادر، وغيرها من المصادر القابلة للنفاذ على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة من جانب دول العالم المختلفة.

المبحث الأول: مفاهيم ومداخيل مختصرة.

لابد في أي دراسة أن يتم ضبط المصطلحات التي تم استخدامها لتساعد على تشكيل زاوية للفهم والتشخيص، وعليه يتم في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الطاقة ومصادرها واستخداماتها، تعد الطاقة عصب الحياة الحديثة، والمحرك الرئيسي للتقدم الصناعي بصفة خاصة والتقدم الاقتصادي بصفة عامة، وهذا بالنظر إلى دورها المهم في الحياة، إذ تعتمد الاقتصاديات الحديثة بين الدول على الطاقة بمصادرها المختلفة لتحويل الموارد الاقتصادية من شكلها الأولي إلى شكلها النهائي، القادر على إشباع الحاجات والرغبات المتعددة والمتنوعة، كما أنها تعتبر أيضا عاملا مهما في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان.

المطلب الأول: مفهوم الطاقة.

تلعب الطاقة دورا هاما في حياة الإنسان بحيث أصبح الإنسان الحديث لا يستطيع الاستغناء عنها، غير أن استغال الطاقة ليس بالأمر الحديث حيث استعملها منذ وجوده..

1. مفهوم الطاقة: Energy.

أولا: لغة:

هي ترجمة حرفية لكلمة **Energia, énergie, Energy** وهي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية القديمة **Energos** المركبة من **en** وتعني في أو داخل **و Ergos**وتعني نشاط أي أنها تعني في داخله نشاط أو إن شيء يحتوي على جهد أو شغل[1].

[1] نوح غريب، **إثر العامل الطاقوي على مكانة الجزائر الدولية وعلاقاتها بالدول الكبرى**، أطروحة دكتوراه (وهران2: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020)، ص.18.

ثانيا: اصطلاحا:

الطاقة هي القدرة على القيام بعمل ما فأيًا كان نوع العمل فكري أو عضلي فهو يتطلب طاقة معينة للقيام به، وتطورت مصادر الطاقة مع تطور وسائل العمل التي ابتكرها الإنسان لسد حاجياته المادية والمعنوية على مدى تاريخه الطويل. حيث اعتمد الإنسان على قوته العضلية ثم استخدم واستغل حركة الرياح في تحريك السفن وإدارة بعض طواحين الهواء، كما اعتمد على مساقط المياه في إدارة بعض الآلات. بعدها تم اكتشاف الفحم في إدارة المحرك البخاري وبعدها اكتشف النفط وأصبح هو المصدر الرئيسي للطاقة حتى يومنا هذا، مع اكتشاف الغاز ومع التطور الكبير الذي شهدته وسائل الإنتاج أصبحت مصادر الطاقة عديدة ومتنوعة منها مصادر ناضبة تقليدية وأخرى متجددة ودائمة ونظيفة[1].

وتعرف الطاقة أيضا على أنها:" هي إحدى المقومات الرئيسية للمجتمع، وتحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع، بالإضافة إلى الحاجة الماسة إليها في شؤون الحياة اليومية، إذ يتم استخدامها في تشغيل المصانع وتحريك وسائل النقل المختلفة وتشغيل الأدوات المنزلية وغير ذلك من الأغراض"[2].

تعرف الطاقة على:" أنها القدرة على بذل شغل" [3].

ومن هنا يمكن استخلاص تعريف للطاقة بأنها هي الوجه الآخر لموجودات الكون غير الحية، فالجمادات بطبيعتها قاصرة عن تغيير حالتها دون مؤثر خارجي، وهذا المؤثر الخارجي هو الطاقة، فالطاقة هي مؤثرات تتبادلها الاجسام المادية لتغير حالتها.

---

[1] محمد طالبي وآخرون، " **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة**"، مجلة الباحث، ع.06، 2008، ص.203.

[2] وهيبة قحام وآخرون،" **الواقع الطاقي في الجزائر بين الإمكانيات والاستغلال**"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، ع.05، 2016، ص.224.

[3] محمد مصطفي محمد الخياط، "**الطـاقة أنواعها – استخداماتها – مصـادرها**"، (مصر: وزارة الطاقة والكهرباء، 2006)، ص.12.

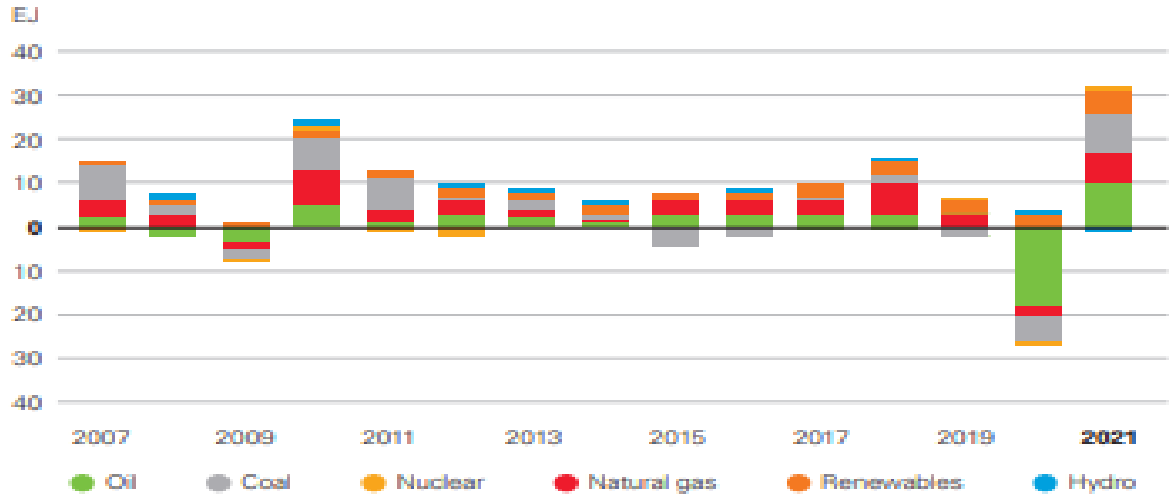

الشكل رقم 1: حجم استهلاك الطاقة في العالم سنة 2021 [1].

2. أشكال الطاقة:

يمكن أن توجد الطاقة على عدة أشكال نذكر منها:

- **الطاقة الميكانيكية:** مثلا هي الطاقة الحركية لسيارة التي تنتج عن احتراق البنزين في المحرك.
- **الطاقة الحرارية:** تنتج مثلا عن إحراق وقود طاقوي في مسخنة بخارية تحت الضغط هذه الطاقة يمكن أن تحول إلى طاقة ميكانيكية او طاقة كهربائية في دينامو او مولدة.
- **الطاقة الإشعاعية:** تنقل عبر الأشعة الضوئية المنبعثة من الشمس.
- **الطاقة النووية:** تنتج عن انشطار أ واندماج الأنوية في المفاعلات النووية.
- **الطاقة الكهربائية:** شكل من أشكال الطاقة تنتج عن جسيمات مشحونة (الالكترونات والايونات) وهي مرنة قابلة لإعطاء الحرارة أ والضوء قوة جر... ومن مساوئها الرئيسية الضياع في الطاقة أثناء التحويل الإنتاج النقل[2].

[1] **Bp Statistical Review of World Energy**, 2022, 71st edition, p04.

[2] سمير بن محاد، **استهلاك الطاقة في الجزائر دراسة تحليليه وقياسية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2009)، ص.04.

3. مصادر الطاقة:

إن مصطلح مصادر عام يشمل عادة الاحتياطات المثبتة القابلة للاستخراج والى التقديرات التي يمكن استخراجها في المستقبل.

يمكن تصنيف مصادر الطاقة إلى ثلاثة مصادر أساسية الطاقات المتجددة، الوقود الأحفوري والطاقة النووية ويوفر الوقود الأحفوري والمشكل من النفط والغاز والفحم 80% من الاحتياجات العالمية للطاقة ويحتل النفط المركز الأول ضمن الوقود الأحفوري؛ وذلك لتزويد قطاع النقل يأتي بعده الغاز والفحم الحجري كأهم مصادر للتدفئة وتوليد الكهرباء تأتي في المرتبة الثانية الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها على راسها الطاقة الشمسية الوقود الحيوي.

1.3. المصادر الغير المتجددة للطاقة وتضم كل من الوقود الاحفوري والطاقة النووية.

1.1.3. الوقود الاحفوري: يضم كل من الفحم، النفط والغاز الطبيعي.

1.1.1.3. الفحم: (Coal).

يعتبر الفحم من الوقود الأحفوري، كان المصدر الأساسي الأول تاريخيا لإمدادات الطاقة في العالم منذ الثورة الصناعية، وظل كذلك حتى الحرب العالمية الثانية، ومع اكتشاف النفط، منذ منتصف القرن التاسع عشر توغل في ميزانية الطاقة العالمية على حساب الفحم لتوافره على عدة مزايا لا تتوفر في الفحم، غير أن الفحم مازال يحتل مكانة في حجم الاستهلاك العالمي للطاقة[1].

ويعرف الفحم أيضا أنه: " مصدر من مصادر الوقود الأحفوري المتوفرة بكثرة تتجاوز النفط والغاز، ولا يزال يوجد من الفحم في أنحاء العالم ما يكفي نحو 130 سنة، ويثير تعدين

[1] إبراهيم بورنان، **الغاز الطبيعي ودور في تامين الطلب على الطاقة في المستقبل حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،2007)، ص.32.

الفحم عددا من التحديات البيئية بما فيها تعرية التربة، والتلوث الصوتي، وتلوث المياه، الآثار على التنوع البيولوجي المحلي، غير أن أهم تحدٍ يواجه صناعة الفحم والمجتمع الدولي هو كيفية التوفيق بين الاستخدام المتزايد للفحم والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، ووفقا للمعهد العالمي للفحم، تتعهد صناعة الفحم بخفض انبعاثها من غازات دفينة إلى الحد الأدنى، ويجري حاليا اتخاذ إجراءات في عدد من المناطق، وتفيد الوكالة الدولية للطاقة بأن الاستعاضة من محطات الطاقة القديمة المستخدمة للفحم بمحطات أكبر وأكثر كفاءة يمكنه أن يقلل من انبعاثات الغازات الدفينة بنسبة 5,5%،وتعتبر تكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه حلا محتملا يمكن أن يحقق تخفيضات هائلة في انبعاثات الغازات الدفينة الصادرة عن توليد الطاقة بالفحم مع الإبقاء على الهياكل الأساسية للطاقة الضرورية للنمو[1].

يستخرج الفحم من باطن الأرض ولا يوجد له تركيب محدد وثابت، فهو مزيج من مواد متعددة لذا تتعدد أنواع الفحم ودرجة جودته من مكان لآخر، وهو بصفة عامة يحتوي على قدر معين ومتغير من الكربون وعليه يتوقف نوع الفحم ورتبته، كما يحتوي على بعض المواد المتطايرة، بالإضافة إلى قدر قليل من المواد المعدنية وبعض الشوائب الأخرى.

2.1.1.3.النفط (Oil).

اعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ زمن طويل. كما أنه المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور الإنتاج الزراعي والصناعي في العالم

[1] اسمهان بوعشة، **جدوى استغلال الطاقة الشمسية كطاقة متجددة وإمكانية استخدامها في التبادلات التجارية الخارجية دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية (بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018)، ص.28.

المعاصر، وأصبح عنصراً مهماً في الحياة اليومية. حيث تحول إلى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاداته[1].

يلعب النفط كمورد طاقة دوراً رائدا في الإجابة على الحاجيات العالمية من الطاقة وتغطية حجما كبيراً من الاستهلاك العالمي، حيث أصبح مصطلح الذهب الأسود أكثر المصطلحات وصفا واستعمالا للنفط نظرا لأهميته التي أصبحت تضاهي أهمية الذهب في التجارة العالمية.

يعرف النفط ب:

هو سائل يتكون من الهيدروكربونات وكذلك على نسبة صغيرة من الكبريت والاوكسجين النيتروجين يتجمع في عمق الأرض ويظل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق الفوالق والكسور الأرضية او يستخرجه الإنسان بواسطة حفر الابار، يوجد النفط في حالة صلبة أو شبه صلبة أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول أو في حالة غازية[2].

بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف مما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة[3]."

من خلال هذه التعاريف نستخلص بأن النفط هو سائل طبيعي أسود أو بني اللون ذو رائحة مميزة يتكون من عنصرين هما الهيدروجين والكربون وتختلط بهما عناصر أخرى مثل

---

[1] العربي العربي، **أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية – الأوروبية (1995-2013)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، قطر، 2021)، ص.33.

[2] محمد مصطفى النادي، **البترول.. المخاطر.. الوقاية**، مجلة البترول والعلوم البيئية، ع.25، نوفمبر 2018، ص.15.

[3] Havard devold, **Oil and Gaz Production Hand Book an Introduction to Oiland Gaz Production Transport Refining and Petrochemical Industry**, Edition 3.0. Oslo, U.S.A, August 2013, P21

الكبريت والأملاح والماء وشوائب أخرى...، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بحسب مكان استخراجه.

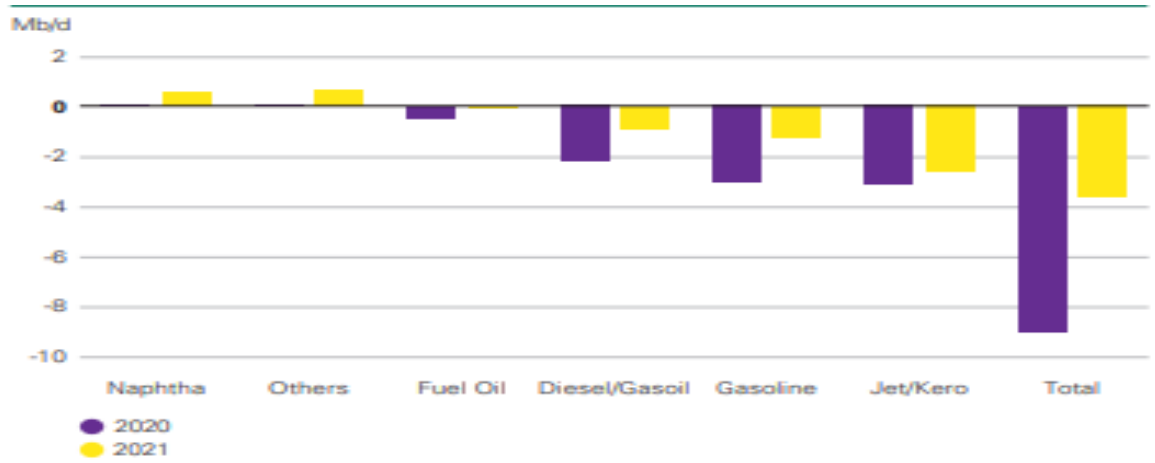

الشكل رقم2: الطلب على النفط سنة 2021[1].

3.1.1.3. الغاز الطبيعي:(Natural Gas) .

هو أحد مصادر الطاقة الطبيعية ويسمى بالغاز الطبيعي تمييزا له عن الغاز الناجم عن الفحم وغيره. وقد أخذ انتاج الغاز الطبيعي تطوراً سريعا خلال العقود الثلاثة الماضية لعدة أسباب أهمها إمكانية تسييله ومن ثم سهولة نقله، وبالتالي زاد الطلب عليه خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط إلى جانب مزايا الغاز الطبيعي ولعل أهمها أنه من مصادر الطاقة الاقل تلويثا للبيئة لاحتوائه على كمية أقل من ثاني أكسيد الكربون، كما أنه يعطي حرارة ومن ثم طاقة عندها حرقه تفوق ما يعطيه النفط والفحم[2].

[1] **Bp statical review of world energy**, 2022, p06.

[2] وردة هاشم علي عيد وجهاد عودة، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، جامعة حلوان والجامعة البريطانية، (مصر: المكتب العربي للمعارف، 2013)، ص.167.

أصبح الغاز الطبيعي من مصادر الطاقة الهامة. يقع الغاز في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في استهلاك العالم من الطاقة بعد الفحم والنفط، إذ يشكل الغاز ما نسبته 24% من مجمل الاستهلاك العاملي من الطاقة الأولية[1].

يوجد الغاز الطبيعي في الطبيعة إما ذاتيا مع النفط وهو ما يسمى بالغاز المصاحب، أو منفردا في حقول خاصة به، وقد جرت العادة في الماضي على التخلص من الغاز الطبيعي الذي يخرج من الحقل مقترنا بالنفط أو ذائبا فيه، وذلك بعد فصله بأجهزة خاصة في الحقل، عن طريق حرقه، نظرا لعدم وجود طلب عليه في أماكن إنتاجه .ويحتوي الغاز الطبيعي، على نفس العناصر الرئيسية التي يحتوي عليها النفط باعتباره نوعا من الهيدروكربونات العضوية، وإن كان يتخذ صورة غازية، وليست سائلة، لارتفاع نسبة عناصره التي تتطاير في درجات الحرارة العادية .ويتكون المكمن النفطي من ثلاث طبقات، طبقة الماء أسفل المكمن، فوقها طبقة النفط السائلة ثم على القمة طبقة الغاز[2].

ومن هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن: الغاز الطبيعي هو مجموعة من الغازات ولكن غاز الميثان هو العنصر الأساسي في تركيبته، فاستخراجه يتم من مستودعات طبيعية تحت الأرض وهو ليس منتجا كيميائيا مميز، يحتوي الغاز الطبيعي على خليط من الغازات والسوائل (ولا تنتمي بعض هذه الغازات أو السوائل لمنتجات الطاقة)،و بعد خضوع هذا الخليط لعمليات المعالجة يصبح الغاز الطبيعي واحداً من أهم الغازات القابلة للتسويق بين مكونات الخليط الأصلي، ولا يزال الغاز الطبيعي أثناء هذه المرحلة عبارة عن خليط من الغازات ولكن الميثان يشكل الجزء الأكبر منه.

[1] أحلام زواوية، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، أطروحة ماجيستير، (سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2013)، ص.24.

[2] إبراهيم بورنان، **الغاز الطبيعي ودوره في تامين الطلب على الطاقة في المستقبل حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

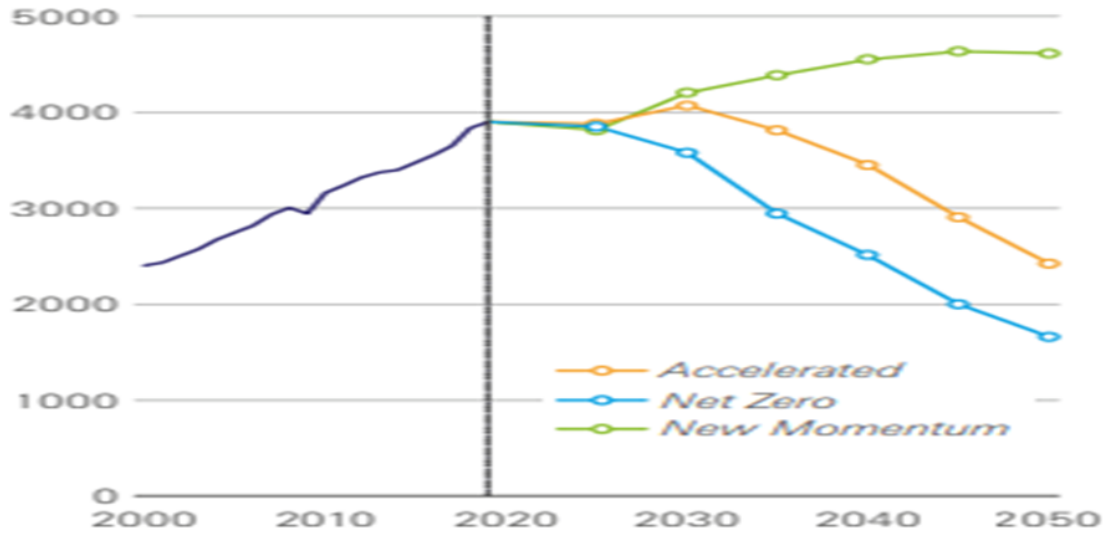

الشكل رقم3: الطلب على الغاز الطبيعي[1].

2.1.3. الطاقة النووية (Nuclear Energy).

تعرف الطاقة النووية بأنها الطاقة التي تربط بين مكونات النواة أي (بروتونات أو نيترونات) وهي تتولد نتيجة تكسر تلك الرابطة مما يؤدي للحصول على طاقة حرارية هائلة وقد بين "**ألبرت أينشتاين**" أن المادة يمكن أن تتحول إلى طاقة عند تفكك ذراتها وهو ما لفت الأنظار لما يسمى بالطاقة النووية، والتي صارت تزود دول العالم بأكثر من 16% من الطاقة الكهربائية التي تحتاجها[2].

2.3. مصادر الطاقة المتجددة:

يقصد بهذا النوع من المصادر تلك التي لا تنضب في الطبيعة وتشمل تلك المشتقة من الطاقة الإشعاعية للشمس وطاقة الرياح والمحطات الكهرومائية والنفايات المتجددة القابلة للحرق والوقود الحيوي المشتق من المحاصيل الزراعية واهم ميزة لهذا النوع من مصادر الطاقة أنها لا تساهم في التلوث البيئي والرفع من مستويات الغازات الدفيئة في الجو.

---

[1] Spencer Dale, **bp Energy Outlook**, 2023 edition, p48.

[2] مختارية دين، فاطمة الزهراء زرواط، **الاستثمار في الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر دراسة مشروع المحطة النموذجية بالطاقة الشمسية بحقل "بئر ربع شمال" –ورقلة** – مجلة البديل الاقتصادي، ع.7، 2018، ص. 75.

1.2.3. مفهوم الطاقات المتجددة:

-تعريف وكالة الطاقة الدولية للطاقة المتجددة: تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن المسارات الطبيعية التلقائية كأشعة الشمس والرياح التي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها[1].

- وفي تعريف آخر للطاقة المتجددة:

هي المصادر الطبيعية الدائمة الغير ناضبة والمتوفرة في الطبيعة والمتجددة باستمرار، وباستغلال مصادر الطاقة المتجددة، يمكننا الاستفادة من الطاقات غير المتجددة في الصناعات البتروكيماوية المهمة[2].

هي الطاقة المستغلة من طرف الإنسان والتي تتميز بمواردها الغير الناضبة، بحيث يكون معدل إنتاجها أكبر من معدل استهلاكها[3].

الطاقة المتجددة عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة، ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة، ولكنها متجددة باستمرار، وهي نظيفة لا ينتج عند استخدامها تلوث بيئي، ومن أهم هذه المصادر الطاقة الشمسية التي تعتبر في الأصل الطاقة الرئيسية في تكوين مصادر الطاقة، وكذلك طاقة الرياح وطاقة المد والجزر والامواج[4].

من خلال ما سبق نجد أن الطاقة المتجددة هي الطاقة المتوافرة في البيئة بشكل دائم جاهزة للاستغلال، لا تنضب، والأهم من ذلك هو بديل نظيف للطاقة التقليدية.

---

[1] **موقع وكالة الطاقة الدولية.**

[2] العربي العربي، **أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية-الأوروبية (1995-2013)**، مرجع سبق ذكره، ص.291.

[3] Salem Abdelaziz, **la stratégie d'implantation des énergies renouvelables en Algérie-cas de la photovoltaïque-**, mémoire de magister en management, université d'Oran, 2014/2015, p : 39

[4] معهد الأبحاث التطبيقية، **مشروع الانارة باستخدام الطاقة الشمسية**، (القدس: المعهد، 2010)، ص. 3.

2.2.3. أنواع الطاقات المتجددة:

تمثل الطاقات المتجددة والبديلة (الطاقة النظيفة) مصادر مستقبلية مهمة للطاقة، لذلك تم إحراز تقدم كبير في إنتاج كل من الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، والطاقة الحرارية الارضية والوقود الحيوي والكتلة الحيوية، وأمواج المحيط والجزر، ويطلق عليها جميعا اسم "**مزيج الطاقة المتجددة**".

1.2.2.3. الطاقة الشمسية (Solar Energy).

تستخدم الطاقة الشمسية كمصدر مباشر للطاقة الحرارية للتدفئة أو لتوليد الكهرباء، ويعتبر استخدام نظم الطاقة الشمسية الفعالة **Active** وغير **الفعالة Passive** من بين أهم الطرق للتقليل من الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة[1].

تعتبر الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب ما دامت الشمس موجودة، إن جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأت أولا من الطاقة الشمسية، وهذه الطاقة يمكن تحويلها بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى حرارة وبرودة وكهرباء وقوة محركة وأشعة الشمس أشعة كهرومغناطيسية وطيفها المرئي يشكل 49%وغير المرئي كالأشعة الفوق بنفسجية يشكل 2%والأشعة دون الحمراء 49%.

وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة الشمسية تعتبر المرشح الأقوى لتحل محل البترول بعد نضوبه في إنتاج الكهرباء[2].

---

[1] روبرت ل. ايفانز، **شحن مستقبلنا بالطاقة (مدخل إلى الطاقة المستدامة)**، تر: فيصل حردان، المنظمة العربية للترجمة، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، بدون سنة نشر، ص.131-136.

[2] حدة فروحات ، **الطاقات المتجددة مدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، ع.11، 2012، ص.150.

2.2.2.3. طاقة الرياح:(Wind Energy).

إن طاقة الرياح عكس الطاقة الشمسية هي غير موزعة بشكل متساوٍ على الكرة الأرضية، ويعد استخدام هذه الطاقة قديما في مطاحن الهواء ولسحب الماء من الأراضي المنخفضة، وتعتبر الأن من بين أهم مصادر توليد الطاقة الكهربائية النظيفة في عدة مناطق من العالم.

وهي الطاقة المستمدة من الرياح عن طريق تحويل حركة الرياح إلى شكل من أشكال الطاقة سهلة الاستخدام، بشكل أساسي إلى طاقة كهربائية وبدرجة أقل إلى طاقة ميكانيكية بالنسبة لعدد معين من التطبيقات. وتعتبر طاقة الرياح من أقل أنواع الطاقات تلويثا للبيئة كما أنها لا تستخدم وقودا غير الهواء، والذي لابد أن يكون بسرعات معينة عالية حتى يصبح استخدام التربينات الهوائية اقتصاديا، ويجري الأن تطوير مجمعات بحرية لتوليد الطاقة بواسطة الرياح في أوربا الغربية للاستفادة من سرعة الرياح العالية عادة في البحار[1].

ويرتبط اليوم مفهوم هذه الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة «طواحين هوائية" ومحطات توليد، تنشأ في مكان معين ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية وبالإمكان حسب تقديرات منظمة المقاييس العالمية توليد 20 مليون ميغاواط من هذا المصدر على نطاق عالمي، وهو أضعاف قدرة الطاقة المائية[2].

[1] صارة جريو، مداح عبد الهادي، **واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، ع.6، 2021، ص.98.

[2] محمد طالبي ومحمد ساحل، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة- عرض تجربة المانيا-**، مجلة الباحث، ع.6، 2008، ص.204.

3.2.2.3. الطاقة المائية: (Hydropower).

تُنتَج الطاقة المائية عن طريق تحويل حركة المياه الطبيعية على سطح الأرض إلى طاقة حركة، من خلال تحويل حركة المياه إلى طاقة كهربائية ويتم ذلك عبر ثلاث أساليب رئيسية هي:

- توليد الكهرباء من سقوط المياه.Hydro power collects falling water
- توليد الكهرباء من تدفق الانهار–Hydro Schemes Harness Energy from fast flowing Rivers.
- توليد الكهرباء من حركة المد والجزر Tidal Power Stations .

وتتمثل في طاقة المد والجزر الموجودة في البحار والمحيطات وطاقة الامواج والطاقة الحرارية لبعض المحيطات وغيره[1].

تعود فكرة إنشاء محطات الطاقة على مساقط الأنهار إلى أواخر القرن الماضي حوالي عام 1870 حين طرحت فكرة إنشاء محطة لتوليد الطاقة عند شلالات نياجارا، وقد بدأ العمل في المحطة المذكورة في عام 1886، وتشغيلها في عام 1895، وكانت طاقتها تعادل 3.75 ميغاواط[2].

تبلغ الطاقة الكامنة في مصادر الطاقة المائية في العالم حوالي 3 ملايين ميغاواط، يوجد حوالي ربعها في أفريقيا، 2% في أمريكا الجنوبية،16% في جنوب شرق آسيا،16% في الصين والاتحاد السوفيتي ويتوزع الباقي في أمريكا الشمالية وأوروبا ومناطق أخرى[3].

---

[1] منال مزراق، **جيوبوليتيكا النفط ورهانات الجزائر جيو استراتيجيه في ظل تحديات الطاقة المتجددة**، أطروحة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه (باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، العلاقات الدولية وجيوبوليتيكا الدراسات الاسيوية، 2020)، ص.50.

[2] يوسف سعود عياش، **تكنولوجيا الطاقة البديلة**، عالم المعرفة 38، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981)، ص.19.

[3] منال مزراق، نفس المرجع، ص. 20.

وعليه نجد بأن طاقة المياه أصلها الماء، والماء هو أصل الحياة وهو أيضا يمثل أحد المصادر المتجددة، فمياه الأنهار الجارية في الأماكن الطبيعية تعلن عن طاقة حركتها بصوت عالٍ مرتفع، حيث ينحدر الماء ويسقط بسرعة كبيرة من فوق مرتفعات شديدة الصلابة، فإنه يحدث في طريقه صوت يحاكي الرعد في شدته، وتعرف مساقط المياه هذه باسم الشلالات، وتتفاوت شدة المياه المتدفقة عند الشلالات حسب فرق منسوب انحدار المياه، أي حسب الارتفاع الذي تسقط منه.

المطلب الثاني: الشراكة (Partnership).

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخراً، وقد أصبحت الشراكة السمة البارزة والمميزة لهذا العصر. يعتبر مصطلح الشراكة مصطلح حديثا، حيث ظهر في القاموس سنة 1887 وهي فكرة مبنية على التعاون للمصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول وسنحاول في هذا المطلب إعطاء مفهوم للشراكة.

2. مفهوم الشراكة:

عرف البنك العالمي الشراكة سنة 1998 على أنها علاقة تعاونية بين الكيانات، للعمل نحو الأهداف المشتركة من خلال التقسيم المتبادل للعمل المتفق عليه[1].

عرف **ب. بونسون (B. ponson)** الشراكة على أنها: "كل أشكال التعاون التي تتم بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة، تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها"[2].

تعرف الشراكة على أنها: "علاقة عمل مبنية على التعاون والتحالف بين الشريكين، تنشأ على مبدأ الثقة وتقاسم المخاطر حتى يتم التعاون معاً على تطوير نشاطات محددة

[1] Robert Axelrod, **Theoretical Foundations of Partnerships for Economic Development,** Draft of a paper prepared for delivery of the world Bank conference on Evaluation and Development- The Partnership Dimension, Washington- United States, July 23-24, 2001, p01.

[2] Bruno PONSON. Van chan NGUYEN. Georges HIRSCH. **Partenariat d'entreprise et mondialisation**. Karthala. Paris. P14

لتحقيق غاية مزدوجة، كما أن مصطلح الشراكة لا معنى له في غياب رؤية مشتركة، ورهانات ومهام مشتركة مع تقاسم الأخطار، وتقسيم واضح للعمل لمختلف الشركاء، وهذا لضمان نجاحها ولضمان استقرار المؤسسة"[1].

عرفها كل من **بوركي** و **ريموند (Bourque** et **Raymond)** على أنها:" اتفاق تكميلي وعادل بين طرفين مختلفين في الطبيعة، في المهمة، في النشاط، في الموارد وفي طريقة العمل، مبني على الاحترام والاعتماد المتبادل من أجل الوصول إلى الغايات والأهداف المشتركة المتفق عليه"[2].

الشراكة هي محلولة لصياغة نمط جديد من العلاقات بين متعاملين مختلفين من خلال الجمع بين طرفين أو أكثر نظراً لوجود مصالح متبادلة بينهما بحيث يساهم كل طرف بالإمكانيات المتوفرة لديه (كالعمل، رأس المال، المهارات الفنية...) لتحقيق غاياته التي تلبي متطلباته والتي لا تتعارض مع مصلحة أي طرف[3].

المطلب الثالث: طريق الحرير الجديد.

3. طريق الحرير الجديد:

يعد مشروع طريق الحرير الجديد، أو كما عُرِفَ في البداية "الحزام والطريق"، مبادرة تنموية جيوسياسية وعنصر رئيسيا في تنفيذ استراتيجية الصين الخاصة بـ "الانفتاح على العالم" التي أعلن عنها الرئيس الصيني "**شي جين بينغ**".

[1] Robert Picciotto, **LA LOGIQUE DU PARTENARIAT - une perspective de développement-**, département de l'évaluation des opérations de la banque mondiale, 29 septembre 1999, p03

[2] صبرين زيتوني، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، (مستغانم: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017)، ص.49.

[3] اسيا بالعايش، **انعكاسات الشراكة الأورو–جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، شهادة ماستر، (بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2019)، ص. 11.

1) أصل التسمية.

سمي طريق الحرير بهذا الاسم لكميات الحرير الصيني الكبيرة التي كانت تنقل عبره إذ كان الصينيون أول من تعلم صناعة الحرير، واستطاعوا المحافظة على سر هذه المهنة فقد ظلت الصين المورد الوحيد للحرير كالأقمشة الرقيقة الفاخرة حتى القرن السادس ميلادي حين اكتشفت الدول الغربية كيفية صناعة المنسوجات الحريرية وفي الوقت نفسه كان الصينيون يسعون للحصول على سلع نادرة من الغرب، وتنبغي الإشارة هنا إلى أن أول من استخدم مصطلح طريق الحرير المستكشف الجغرافي الألماني "**البارون فريدينانند فون ريتشهوفن**" عام 1877 اسم **(Die seidenstrasse)** وأن كل أهل الإمبراطورية البيزنطية أطلقوا عليه اسماً مشابها[1].

خريطة رقم 1: طريق الحرير.

المصدر: ما هو طريق الحرير الجديد، موقع سكاي نيوز عربي، على الرابط الإلكتروني:

https ://www.skynewsarabia.com/business/1164908-ا

[1] محمد الصديق بورزق، **العلاقات الجزائرية الصينية في إطار مبادرة طريق الحرير**، شهادة الماستر، (تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021)، ص.08.

ويتألف "الحزام" من طريقين: "طريق الحرير البري" الذي يربط الصين بآسيا الوسطى وجنوب آسيا وروسيا وأوروبا، و"الطريق البحري" الذي يربط الموانئ الصينية بتلك الموجودة في جنوب آسيا وجنوب شرقها وإفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. تعد هذه المبادرة في المفهوم الصيني إعادة إحياء طريق الحرير القديم بهدف تحقيق نظام اقتصادي مفتوح، وتنمية متوازنة ومستدامة، وتعزيز التعاون الإقليمي، والتواصل بين الحضارات، والحفاظ على السلام والاستقرار العالميين[1].

2) أهداف مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road).

هناك مجموعة أهداف تطمح الصين إلى تحقيقها عن طريق مبادرة "**الحزام والطريق**" وذلك من خلال مزج كل الموارد المادية والبشرية، لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، منها ما يتعلق بربط اقتصاد الصين ودمجه بالاقتصاد الدولي وبآليات جديدة، وكذلك إيجاد طرق جديدة لخطوط نقل البترول والتجارة، وأيضاً من تلك الأهداف ما يتعلق بطبيعة النظام الدولي والعلاقات الدولية، والرغبة في تغيير شكل تلك العلاقات.

إن الهدف الرئيسي من مبادرة (الحزام والطريق) يكمن في: "تعزيز السياسات الاقتصادية والخارجية للصين"، إذ إن نجاح الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها منذ عهد الزعيم "**دينج شياو بينج**"، كانت الأرضية التي مهدت لاستراتيجية النظر صوب الخارج التي أطلقها رئيس الصين (السابق) "**جيانج زيمين**" في عام 2002، إذ تسعى تلك المبادرة إلى محاكاة النجاح الاقتصادي الصيني القائم على أساس تطور منشآت البنية التحتية خارج حدود الصين[2].

---

[1] محمد مطاوع، **طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى، والوزن الاستراتيجي، والتحديات**، سياسات عربية، ع.46 ،2020، ص.30.

[2] ريا عبد الحسين مانع، **التوجهات الاستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة في التوجه الطاقي**، مجلة قضايا سياسية، ع. 62، 2020، ص.11.

وفي تفاصيل الأهداف الموسعة لمشروع الحزام والطريق، تعتزم الصين من خلال مشروعها تحقيق الأهداف التالية:

- **تعزيز مكانة العملة الصينية (اليوان) عالميا:**

تهدف الصين عبر مشروعها إلى توسيع نطاق تداول عملتها الوطنية اليوان وجعلها عملة رئيسية في التبادل التجاري العالمي، خاصة بعدما تمكن اليوان سنة 2016 إلى الانضمام إلى سلة حقوق السحب الخاصة " التابعة إلى سلة النقد الدولي إلى جانب أربع عملات أخرى مدرجة وهي الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، الين الياباني والجنيه الإسترليني، ويمثل استخدام " اليوان" في تسوية التعاملات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء في المبادرة خطوة كبيرة تسعى إليها الصين لتداول عملتها الوطنية.

- **تطوير الاقتصاد الصيني:**

تسعى الحكومة الصينية إلى تبني العديد من المبادرات لتطوير المناطق الغربية في البلاد والتي تعاني من ضعف اقتصادي، وعليه أطلقت الصين في عام 2000 حملة في هذا الإطار، تحت شعار "الاتجاه غرباً" لتحفيز النمو الاقتصادي هناك، وقامت باستثمار مليارات الدولارات لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي في تلك المناطق، وسوف تساهم مبادرة الحزام و الطريق بالتحديد الحزام البري في تطوير إقليمي **سينغيانغ وقانسو** اقتصاديا وغيرهما من الأقاليم الغربية، ومن ثم تمثل المبادرة في جانبها محاولة لإحداث توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة[1].

[1] أميرة أحمد حرزلي، **مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية- الاهداف- المكاسب، مبادرة الحزام والطريق: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا،2019، ص.79.

- **تأمين إمدادات الطاقة:**

تعد الصين أول مستورد للمحروقات على المستوى العالمي، ولذلك فهي تعمل على تقليص تبعيتها لدول الخليج وإفريقيا، وذلك عن طريق تنويع مورديها، فقامت بإمضاء عقد مع روسيا لتوليد الغاز بقيمة 400مليار دولار في عام 2014، إذ تضاعفت استثمارات الشركات الصينية للطاقة في آسيا الوسطى. إذ ما عرفنا أن الصين تسعى إلى تجنب أزمة حادة تترتب عليها إعاقة وصول الإمدادات الطاقوية إذ يهدد الاقتصاد الصيني، وتتعاظم تلك الأزمة كون أكثر من 80%من احتياجات بكين تكون من الطاقة تمر عبر مضيق (ملقا) .ناهيك عن انّ الصين تتطلب إمدادات طاقة غير منقطعة للحفاظ على نموها الاقتصادي غير المسبوق تسعى الصين إلى: تعزيز أمن الطاقة من خلال تقليل اعتمادها على مضيق (ملقا)، المعرض للحصار الأمريكي، لذلك، تعمل على تطوير ممر طاقة بديل عبر تلك "المبادرة" لتحسين وصولها الآمن إلى موارد الطاقة الحيوية عن طريق بناء خطوط الأنابيب بين الصين ودول آسيا الوسطى ،فضلاً على بناء خطوط السكك الحديدية، وخطوط الأنابيب وشبكات الطرق عن طريق الممر الاقتصادي ما بين الصين وباكستان لنقل وقود أكثر استدامة من الشرق الأوسط وإفريقيا[1].

يمثل طريق الحرير الجديد مبادرة جيوسياسية تهدف إلى ربط الصين بباقي دول العالم وقاراته على نحو يجعل بكين تقع في مركز الثِقل الاقتصادي والسياسي في العالم. وتتنوع الأهداف الاستراتيجية الصينية من طريق الحرير الجديد ما بين أهداف اقتصادية وأخرى جيو–استراتيجية، ولكنها في النهاية تندرج تحت أهداف محلية، إقليمية، ودولية. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية في التعاون الاقتصادي، تعزيز الاقتصاد العالمي المفتوح، تعزيز

[1] ريا عبد الحسين مانع، **التوجهات الاستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة في التوجه الطاقي**، مرجع سبق ذكره، ص.12.

التجارة بين الدول المشاركة في الطريق، تدويل العملة الصينية وزيادة رصيد بكين من القوة الناعمة في العالم.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للعلاقات الجزائرية الصينية.

نحن نعيش في عالم شديد التعقيد، يحاول فيه صناع السياسة كل يوم معرفة أَيُ الأحداث تستحق انتباههم أكثر وأَيُ الأشياء تحتمل بطبيعتها التأجيل، كما يجب عليهم أن يختاروا أهدافهم البعيدة وكذا الأدوات السياسية التي يعتقدون بأفضليتها في بلوغ تلك الأهداف، لذلك فإن صناع السياسية يستخدمون دومًا ما تُقدِمُه النظريات بشكل ضمني أو صريح، والتي تسعى لتحديد ماهية العلاقات السببية بين متغيرين أو أكثر من متغيرات المصلحة.

المطلب الأول: النظرية الواقعية.

1. مفهوم النظرية.

يعد مصطلح النظرية مصطلحًا عامًا، جرى استخدامه في معظم العلوم التي اشتغل بها الإنسان.

أ. **لغة:** مشتقة من لفظ نظر، وهو كما يذكر ابن منظور: أي نظر العين ونظر القلب، والنظر أيضًا هو الفكر في الشيء تقدره وتقيسه.

ب. **اصطلاحًا:**

ينطلق معظم الباحثين في تعريفهم للنظرية أنها مجموعة من العبارات والرؤى، تفسر سلسلة من الأحداث، ومن ذلك ما ذكره **بوشامب** (1987)، "بأن النظرية عبارة عن مجموعة من العبارات المرتبطة التي نسقت لكي تعطي معنى لمجموعة من الأحداث".

وقد عرفها **كابلان:** "إن النظرية هي الطريقة لعمل شيء ذي معنى لموقف يعيق المسيرة، تسمح لنا بفاعلية كبيرة بتكوين عادات وتعديلها"[1].

2. النظرية الواقعية.

النظرية الواقعية هي مدرسة فكرية في العلاقات الدولية تعود جذورها الأولية وأصولها الفكرية إلى ما قبل الميلاد، وبالتحديد في القرن الخامس قبل الميلاد في اليونان إلا أنها لم تظهر كنظرية قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحول النظام الدولي من التعددية إلى الثنائية القطبية[2].

تهدف المدرسة الواقعية إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض، إذ جاءت الواقعية لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية وتحديدا سياسة القوة والحرب والنزاعات. وقد حاول الواقعيون الحصول على أجوبة لأسئلة مازال يطرحها الأكاديميون والمهتمون بالشؤون الدولية منذ الستينات وحتى يومنا هذا. إذ تهدف الواقعية إلى تقديم نظرية سياسية لتحليل وفهم واستيعاب الظواهر الدولية[3].

أما عن هذه النظرية فهي تعتبر نفسها أكثر النظريات اتصالاً بالواقع الدولي وتعبيراً عن أوضاعه، ومن دعاتها البارزين "**هانس مورغانتو**". ودعامتا التحليل في النظرية الواقعية **لمورجانتو** فكرة المصلحة وفكرة القوة والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد في إطار القوة التي تتحدث بدورها في نطاق ما يسميه **مورجانتو** بفكرة التأثير أو السيطرة.

وبتحديد آخر فإن القوة السياسية التي تعنيها هذه النظرية الواقعية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة. وهي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفا للعنف

[1] صبرينة بن جامع وآخرون، **العلاقات الدولية بين التنظير والواقع**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة سكيكدة، ع.06، ص.374.

[2] رضا كشان، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لتبعاتها على الأمن الدولي**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، ع. الأول، 2022، ص.674.

[3] حتي ناصيف زيتون، **النظريات في العلاقات الدولية**، ط.1 (لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)، ص.23.

بأشكاله المادية والعسكرية، وإنما هي أوسع نطاقا من ذلك بكثير، فهي النتائج النهائية لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد امكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول.

ومن هنا ترى النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها على مصالح الدول الأخرى[1].

3. أهم الافتراضات الأساسية في الفكر الواقعي:

تستند النظرية الواقعية في تحليلها وتفسيرها للعلاقات بين الدول والسياسات الدولية على العديد من الافتراضات الأساسية:

- أن الدول هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وهذا من منطلق أن الدولة هي الممثل الوحيد للمجتمع السياسي على المستويين الداخلي والخارجي.
- أن لكل دولة من الدول مجموعة من المصالح القومية يمكن إجمالها في ثلاث مصالح رئيسة: مصلحة البقاء وهي المصلحة الأساسية للدولة، ومصلحة تعظيم القوة العسكرية وهي أهم وسيلة للدفاع عن نفسها ضد الطامعين فيها، ومصلحة تعظيم القوة السياسية ويقصد بها الاهتمام بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والتجاري في العلاقات الدولية لأن ذلك هو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية.
- فحسب كينيث والتز **(Kenneth Waltz)** أحد أبرز منظري الواقعية الكلاسيكية فإن السياسة الدولية تتسم بالفوضوية وهي المسيطرة حيث لا توجد حسبه سلطة مطلقة يمكنها إلزام جميع دول العالم لقرارتها.

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص، ص 18- 19.

- العلاقات بين الدول ليست مبنية على أساس المبادئ العقلانية والأخلاقية والاعتبارات الإنسانية، بل هي مبنية على منطق القوة والصراع والتنافس المحموم بين الدول[1].

إن تصور الصين في العلاقات الدولية، يقوم على مركزية الدول إذ أن المصلحة القومية بالنسبة إلى الصين التي تصر على السيادة المطلقة للدولة كأساس للعلاقات الدولية، يعني المعيار الذي يحدد السلوك القانوني في المجال الدولي. ومن ثم فهو المعيار الذي تتصرف في ضوئه، أي أنها تتصرف وفق الضوابط التي ترى فيها ما يخدم مصلحتها القومية. ولقد كان المفهوم الصيني للمصلحة القومية متسعا ويتضمن مصالح أساسية كالأرض والأمن والسيادة[2].

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية.

تعد النظرية الليبرالية أكثر التقاليد الفلسفية التي نبعت من التنوير الأوروبي صموداً وتأثيراً. وهي نظرية تدافع عن العقلانية العلمية والحرية وحتمية التقدم الإنساني. وهي اقتراب للحكم يؤكد على حقوق الفرد والمبادئ الدستورية والديمقراطية والقيود على سلطة الدولة. كما أنها أيضاً نموذج للتنظيم الاقتصادي يحاجج بأن رأسمالية السوق تشجع بأفضل طريقة رفاهية الجميع من خلال القدرة على توزيع موارد النادرة في المجتمع. ويمكن قياس نفوذ الليبرالية من خلال انتاجها لأعمق اتجاهين في السياسة الدولية، وهما: انتشار الديمقراطية وعولمة الاقتصاد العالمي[3].

إن فهم تحول الصين إلى الانفتاح في سياستها الخارجية والتوجه نحو الاعتماد على مقاربة جديدة أكثر ليبرالية وأقل ثورية ممهدة بذلك إلى إصلاحات رأسمالية في الاقتصاد

---

[1] رضا كشان، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لتبعاتها على الأمن الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص.677-679.

[2] العطري علي، **التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000**، مرجع سبق ذكره، ص.46.

[3] سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، تر: محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص.91.

يستدعي التطرق إلى الفكر الليبرالي وتصوره للعلاقات الدولية إذ يشجع هذا الأخير على المبادرات الفردية والحرية الاقتصادية وفتح الحدود لتشجيع التعاون الدولي. إذ يعطي هذا النموذج المعرفي تصوراً خاصاً لما يجب أن تكون عليه سياسات الدول كمرحلة أولية للوصول إلى مجتمع عالمي خالٍ من القيود السياسية أمام تدفق الثروة عبر العالم.

1. منطلقات الفكر الليبرالي:

تعود المنطلقات الأساسية للنموذج المعرفي الليبرالي في العلاقات الدولية، إلى الفيلسوف **ايمانويل كانط** و **جيريمي بنثام**، حيث لخص **كانط** أفكاره الليبرالية في مشروعه للسلام الدائم، والذي رأى فيه بأن البشرية تتطور باتجاه تحقيق أهداف أخلاقية تعاونية.

ولتحقيق ذلك قال بأن الدول يجب أن تكون جمهوريات ديمقراطية، لأن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها. ففي النظام الديمقراطي، الناس هم يقررون مصيرهم بأنفسهم، وبالتالي لن يميلوا إلى الحروب لأنهم هم من يتحملون نتائجها في النهاية. كما اقترح توثيق التعاون بين الدول للوصول إلى نظام فيدرالي عالمي في ظل جمهورية عالمية، لضمان السلام الدائم. كما اقترح ضرورة إنشاء مجتمع مدني **كوسموبوليتاني**[1]*. أما **جيريمي بنثام**، فلقد دعا إلى إقامة عقد اجتماعي بين الدول في المجتمع الدولي لتشكيل الحكومة العالمية.

2. افتراضات النظرية الليبرالية:

يقوم المنظور الليبرالي على الافتراضات الأساسية التالية :

- أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية.

* الكوسموبوليتانية هي مقاربة تفترض فكره المواطنة العالمية تسعى إلى إذابة الفروقات القومية والإثنية والدينية، لصالح الإنتماء للإنسانية. أي كون الأفراد هم أساس الحقوق والواجبات، التي هي متشابهة لدى جميع البشر. وبالتالي تسعى لإقامة حس عالمي مشترك وإحساس بالمسؤولية بموجبه أي انتهاك للحقوق في أي مكان في العالم يكون أثره على الصعيد العالمي.

- الدولة ليست فاعل وحدوي، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة والنظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة وتجاهل للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة .
- النظرة المجزأة للدولة تترك انطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية يؤدي إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني بسبب سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية .
- الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع. فإلى جانب مسائل الأمن الوطني، تزداد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل[1].

3. مقاربة الاعتماد المتبادل:

نشير في البداية إلى أن ظاهرة الاعتماد المتبادل هي ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان ذاته. حيث ينبئنا التاريخ أن المجتمعات والشعوب لم تكن أبدا معزولة عن بعضها البعض، بل كانت تعرف حالة من التعامل والاتصال بين بعضها البعض، وأنه لم يكن بمقدور أي منها أن تعيش مكتفية ومنكفئة بنفسها عن الآخرين، إذ هناك قدر من الاعتماد المتبادل بينها. لكن في الوقت نفسه لم يكن أبدا بالدرجة التي هو عليها الآن، إذ لعب التقدم التقني والتطور النوعي في وسائل النقل والاتصالات دورا كبيرا في البروز القوي لهذه الظاهرة بداية من النصف الثاني من القرن العشرين. ولعبت العولمة الدور الحاسم في نقل الاعتماد المتبادل (خاصة في المجال الاقتصادي) إلى مستوياته القصوى بداية من التسعينيات من القرن نفسه.

[1] إناس شيباني، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، دبلوماسية وتعاون دولي، (باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010)، ص.18.

حسب الفكر الليبرالي يعتبر الاعتماد المتبادل أهم ميكانيزم لتعميق الروابط الاقتصادية والسياسية وخلق شبكات مصلحية متداخلة قصد تحقيق الرفاه الاقتصادي بين الدول والذي يؤدي في مصلحته الى تجنب النزاعات والحروب.

يعرفه **جوزيف ناي** بأنه "موقف من التأثير المتبادل أو الاعتماد على الآخرين وبينهم ."

ونجد عند **ناي** و **كيوهين** تعريفا آخر للاعتماد المتبادل "المعقد" (الفارق في الدرجة والكثافة) حيث يقولان بأنه "انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم".

وهذان التعريفان يركزان على نقطتين أساسيتين:

- الاعتماد المتبادل هو علاقة تأثير وتأثر بين طرفين أو أكثر، أو هو علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه (عكس التبعية التي هي اعتماد في اتجاه واحد).
- الاعتماد المتبادل محركاته اقتصادية بحتة، فهو يصف حالة للسياسة الدولية تتميز بتراجع الأبعاد الأمنية والعسكرية لصالح الأبعاد الاقتصادية، ومن ورائها الاجتماعية[1].

والاعتماد المتبادل يمكن تعريفه باختصار بأنه:" ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم. كما ينتج عنها درجة عالية من عرضة هؤلاء الأعضاء أو قابليتهم للتأثير بالقوى والأحداث الخارجية ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية." والاعتماد المتبادل يكون متعدد الأبعاد بمعنى أنه يقع على مستويات إقليمية أو

[1] محمد الطاهر عديلة، **الجدل الليبيرالي/ الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.15، جوان 2016، ص .153.

قارية أو عالمية. وهو متعدد القطاعات بمعنى أنه يمتد إلى مجالات سياسية واقتصادية وعسكرية وغيرها في نفس الوقت[1].

المطلب الثالث: مقاربة القوة الناعمة.

سأقوم في هذا المطلب بتحليل مقاربة القوة الناعمة لأنها تفيدني في تفسير وفهم السياسة الخارجية الصينية، التي توصف بأنها تتبنى الصعود السلمي.

إن مفهوم الأمن ومضمونه كان له تأثير كبير فيما يخص تحول القوة العالمية، لأن المقاربة التقليدية أو الواقعية ترى أنه مرتبط هذا الأخير بالدولة كموضوع مرجعي، وتكون انجراحيتها في شكل تهديد عسكري من طرف دولة أخرى، وبطبيعة الحال الرد سيكون عسكريا.

لذلك كانت الدول دائما تسعى إلى تقوية قدراتها العسكرية وسلاحها النووي، لأنها ترى بأن تقوية هذي القوة يعني بقاءها موجودة ومستعدة للدفاع عن نفسها من أي خطر خارجي يهدد كيانها وأمنها، وطبقا لذلك كانت قوة الدولة تحدد حسب ما تمتلكه من أسلحة متطورة، أما في عصر العولمة فقد توسع مفهوم الأمن ومضمونه الى عدة أبعاد مختلفة منها سياسية، اقتصادية، ثقافية وتكنولوجية، بالإضافة الى البعد العسكري، وهذا ما أدى الى تعدد مستوى التحليل لموضوع الأمن.

وإن تحول القوة العالمية جاء نتيجة ما أفرزته العولمة من أبعاد مختلفة مما أدى إلى تشابك في العالقات الدولية، وبالتالي أصبحت القوة غير مرتبطة أساسا بالقوة العسكرية، بل

[1] نادية محمود مصطفى، " **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد** "، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 1985، ص.17.

تتعداها الى أبعاد أخرى ومن بينها: العامل التكنولوجي– العامل الاقتصادي – الثقافي– وسرعة انتقال المعلومات[1].

إن فكر **جوزيف ناي** والمتمثل في مقاربة القوة الناعمة والذي يعتبر أن كل من القوتين العسكرية والاقتصادية هما قوة صلبة، فيرى أن هذه الأخيرة، لم تعد كافية للهيمنة أو الارغام فمقاربة" **ناي**" يمكن اعتبارها أقل اقتصادية مقارنة " **بجيلبن**" فهي تستمد أسس أفكارها من **مارشال سينجر**، والذي اعتبر أن " القوة تقوم على قدرة الجذب أكثر منها على قدرة الارغام والهيمنة"[2].

فما ذكرته سابقا يوحي بأن القوة العسكرية لازالت موجودة ولا يمكن أن يتقلص دورها ولكن أخذت أشكال أخرى من بينها العولمة وأبعادها بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت أمركة العالم والهيمنة والسيطرة عليه عن طريق ما يسمى العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية ، لكن كذلك استطاعت القوة الناعمة تحقيق مكتسبات خاصة في افريقيا والشرق الأوسط خاصة من جانب الصين التي اعتمدت على القوة الناعمة على أساس الجذب والاقناع الثقافي وكسب هذه الدول بالرضا في صفها دون اللجوء إلى الارغام والهيمنة ، في مثل هذا العالم المتنوع فإن مصادر القوة الثلاث : (العسكرية – الاقتصادية– الناعمة) تظل واردة وذات صلة بدرجات مختلفة في علاقات مختلفة[3].

تستخدم الصين القوة الناعمة كأداة لتعزيز دورها عالميا، وتتبع دبلوماسية مرنة في التعامل مع الدول الافريقية عن طريق استخدام الإقناع بدلا من الاكراه وهذا ما تميزت به عن باقي الدول الكبرى التي تدخلت في القارة الافريقية، فتعمل الصين على جذب الآخرين عبر الثقافة، الاقتصاد و المساعدات التنموية غير المشروطة، مما ساهم في تعزيز حضورها

---

[1] سمير قط، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط أنموذجا–**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (بسكرة: جامعة محمد خيضر،2008) ص. 18–19.

[2] Jj. Roche. **Théorie des relations internationes**. Montchrestien paris. 2004 p 70

[3] جوزيف، ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص.40.

الفعال والمتنامي في القارة، كما تدعم تواجدها باتفاقيات تعاون وصداقة مع دول القارة لتشجيع استثمارات الشركات الصينية في القارة كما تشجع شباب القارة للذهاب إلى الصين بغرض الدراسة والتدريب والاطلاع على التجربة الصينية كنموذج يمكن اعتماده في تنمية القارة الافريقية. (آليات التواجد الصيني في افريقيا: فاطمة الزهراء أحمد أنور ص 298).

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية–الصينية بين التاريخ والتقاطع الأيديولوجي.

إن العلاقات الصينية ليست حديثة العهد كما يظن البعض أو ترتبط بالتواجد الصيني في القرن العشرين من أجل إنشاء مشاريع البنية التحتية، بل هي أقدم من ذلك بكثير وتعود إلى عهد الكفاح الجزائري حيث كانت الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية بعد ثلاثة أيام من تأسيسها.

المطلب الأول: المحطات التاريخية في العلاقات الجزائرية–الصينية.

العلاقات الجزائرية–الصينية من أمتن العلاقات التفاعلية في البيئة الدولية بفضل الروابط التاريخية المشتركة، والتي تتقدمها مساندة قضايا بعضهما البعض مثل قضايا التحرر فيما مضى، والتفاهم اللامشروط في عديد المواقف السياسية والاقتصادية وطنية كانت أو دولية.

الفرع الأول: مرحلة التأسيس فترة الخمسينيات.

تزامن تأسيس جمهورية الصين الشعبية على يد **ماو تسي تونغ** (أكتوبر 1949) مع انطلاق ثورة تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي (نوفمبر 1954) ويعتبر الدعم التاريخي الذي التزمت به الصين تجاه ثورة التحرير الجزائرية ومساعي الشعب الجزائري لنيل استقلاله بمثابة الأساس الذي مهد لما أصبحت عليه العلاقات الجزائرية – الصينية الراهنة.

فخلال مرحلة الثورة، كانت الصين أول دولة غير عربية تعترف مبكرا بالحكومة الجزائرية المؤقتة في (ديسمبر 1957) ثم تقيم معها علاقات دبلوماسية في ديسمبر من نفس

العام، هذه العلاقات كانت لها دلالتها السياسية آنذاك بالنظر الى ظروف الحرب الباردة والمكانة التي تبوأتها الصين على الصعيد الدولي. والاعتراف بالحكومة المؤقتة سبقته اتصالات وتبادل لوجهات النظر بين مسؤولين صينيين وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية خلال مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز (افريل 1955).[1]

تجدر الإشارة هنا إلى أن تعامل الطرف الصيني مع ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال تلك الفترة كان تعامل دوليا طبيعيا لا يوحي بأنه تعامل مع ممثلي حركة تحرر وطنية.

الفرع الثاني: مرحلة الكل أيديولوجي فترة الستينيات والسبعينيات.

يعتبر العامل الايديولوجي عاملا حاسما في العلاقات الجزائرية–الصينية، ويعتبر دوره في ترسيخ هذه العلاقات أقدم من دور العامل الاقتصادي في حد ذاته فهو يرجع إلى ما يسمى بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وهي المبادئ التي أعلنها الزعيم الصيني "**لاي شوين** "في1945. تم تبنيها على نطاق أوسع في مؤتمر عدم الانحياز في باندونغ 1955، هذه المبادئ الخمسة هي: الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية بصورة متبادلة، المساواة والمنفعة المتبادلة، التعايش السلمي بين الدول على اختلاف أنظمتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

من جهة أخرى هناك عامل آخر ساهم في إضفاء الطابع الايديولوجي على العلاقات الجزائرية–الصينية في هذه المرحلة وإن كان الامر هنا ينسحب تماما على علاقات الصين مع الدول العربية، عموما وليس فقط على الجزائر تحديدا. يتمثل هذا العامل في موقف الصين تجاه القضية الفلسطينية وهو ما شكل دافعا أساسيا نحو مزيد من التقارب الصيني العربي وفي المقابل خيمت مبادئ السياسة الخارجية التقليدية زمن الحرب الباردة على موقف

[1] محمد حمشي، سامية ربيعي، **ستون سنة من العلاقات الصينية الجزائرية**، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، المجلد2، ع. الأول، مركز البحوث والدراسات الصينية المصرية،2013، ص.73.

الدول العربية اتجاه قضية تايوان كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة واحترام سيادتها ووحدتها الوطنية[1].

الفرع الثالث: مرحلة الكل اقتصادي فترة الثمانينات والتسعينات.

وتتمثل في فترة العقدين الاخيرين من القرن العشرين (الثمانينات والتسعينات) والتي تزامنت مع انتهاج الصين لسياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي، مما ساهم في تحول العلاقات بينها وبين الجزائر من الهاجس الأيديولوجي إلى الهاجس الاقتصادي، والاتجاه نحو مزيد من مستويات التعاون في المجالات الاقتصادية، التجارية والطاقوية بشكل خاص. إضافة إلى تبني الصين مقاربة مناهضة تدويل أزمة تردي الأوضاع الأمنية داخل الجزائر خلال هذه الفترة، وتأكيدها على مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام سيادتها المطلقة.

كما أنه وفي الوقت الذي تردد فيها الأوروبيون من أجل الاستثمار في الجزائر خلال هذه المرحلة بسبب الوضع الأمني لسنوات التسعينات، فقد بلغت التدفقات الصينية نحو الجزائر أوجها حيث وصلت المبالغ المستثمرة من الجانب الصيني حدود 800 مليون دولار[2].

إن العلاقات التاريخية بين البلدين ما انفكّت تتطور وتزدهر لاسيما في الآونة الأخيرة، وذلك بفضل الإرادة التي تحذو كل من الرئيسين "**السيد عبد المجيد تبون**" والسيد "**شي جينبينغ**"، في إحراز شراكة استراتيجية شاملة نوعيّة، تعكس ما تمّ تحقيقه في شتى الأصعدة، وتفتح آفاقاً جديدة لمستقبل واعد تسوده روح التعاون، الموسومة بتعميق التنسيق

[1] محمد الصديق بورزق، **العلاقات الصينية الجزائرية في إطار مبادرة طريق الحرير**، مصدر سبق ذكره، ص .39-40.

[2] حنينة رجوح، عتيقة كواشي، **الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادر الحزام والطريق: المكاسب والمخاطر**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، ع. الأول، 2022، ص.216.

والتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، قصد رفع الرهانات الكبرى وتجسيد الأهداف المشتركة التي يصبو إليها البلدان.

وبهذه المناسبة، فإن الجزائر تعرب عن عميق ارتياحها للمستوى المرموق الذي بلغته علاقات الصداقة والتعاون والتضامن والشراكة مع جمهورية الصين الشعبية، وتتطلّع إلى تحقيق المزيد من الانجازات في المستقبل مع هذا الشريك الاستراتيجي الهام[1].

المطلب الثاني: الأبعاد المختلفة للعلاقات الجزائرية-الصينية.

تعود العلاقات الجزائرية-الصينية إلى جذور تاريخية متينة، حيث أن الصين هي أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وتقيم علاقات دبلوماسية معها في 20 ديسمبر 1958، أي قبل أن تتحصل الجزائر على استقلالها، حيث دعمت الصين الثورة الجزائرية سياسياً ومادياً، وبعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها استمرت العلاقات الجيدة بين الدولتين، ومنذ ذلك الحين وهي تشهد تطورا مضطردا.

1) البعد السياسي في العلاقات الجزائرية-الصينية:

جمعت المواقف المشتركة في الكثير من القضايا الدولية بين الجزائر والصين كمسألتي تايوان وحقوق الإنسان، كما ساعدت عودة الجزائر إلى الساحة الدولية بعد العشرية السوداء على تعزيز العلاقات بين البلدين حيث أكد الرئيس الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**" في زيارته للصين سنة 2000 على ضرورة التنسيق الدولي لمحاربة الإرهاب وتدعيم الشراكة الاقتصادية بين بكين والجزائر. لقد توالت الزيارات الرسمية في السنوات التالية حيث زار الرئيس الصيني "**هو جين تاو**" الجزائر في سنة 2004 و أكد بدوره على رغبته في إقامة

[1] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، **الجزائر والصين توقعان على "الخطة الخماسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل للسنوات 2022 - 2026"** بتاريخ2023/02/26على الساعة 10:30، متاح على:
https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases/algeria-china-sign-2nd-five-year-comprehensive-strategic-cooperation-plan-2022-2026

علاقات إستراتيجية مع الجزائر في سنة 2006 حضر الرئيس الجزائري قمة بكين للمنتدى الإفريقي حيث وقع مع الرئيس الصيني اتفاقية التعاون الإستراتيجية و التي مهدت لمرحلة جديدة من التعاون الكثيف بين البلدين خاصة في المجال الاقتصادي و بمناسبة الألعاب الأولمبية التي احتضنتها الصين في عام 2008 حضر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حفل الافتتاح مؤكدا مرة أخرى على الصداقة التي تربط الدولتين و على أهمية الاتفاق الاستراتيجي المبرم بينهما في2006[1].

كذلك تبني الجزائر والصين مبادئ مشتركة في السياسة الخارجية كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية في الدول احترام الوحدة الوطنية وسلامة الأراضي ومبدأ رفض الحروب كوسيلة لحل النزاعات الدولية ساهم بشكل واضح في تقارب المواقف تجاه بعض القضايا الدولية[2].

2) البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية-الصينية:

أسفر تصاعد القوة الاقتصادية للصين عن تدعيمها لعلاقاتها مع الجزائر للاستفادة من كل الفرص الاقتصادية التي تقدمها هذه الدولة. وسعت الجزائر من جهتها منذ انفتاح اقتصادها الذي تزامن مع صعود القوة الصينية على تدعيم العلاقات مع إمبراطورية الوسط وخاصة في المجال الاقتصادي للاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الدولة في مجال التكنولوجيا والخبرات مما سهل إنشاء فضاءات متزايدة للتعاون بين البلدين خاصة في مجال الاستثمار، البناء، العمالة، والتجارة[3].

---

[1] جميلة طيب، **العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد5، ع. الأول، جوان2018، ص.19، 20.

[2] عمر بوتشيش، **التعاون الجزائري _الصيني: الواقع والافاق**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد7،ع. الأول، 2022، ص.5.

[3] جميلة طيب، **العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا**، مرجع سبق ذكره، ص. 20.

أكدت الجزائر أن التوقيع على الخطة الخماسية الثانية (2022-2026) للشراكة الاستراتيجية الشاملة بينها وبين الصين، يعتبر استكمالا للرغبة المشتركة للجانبين في توثيق العلاقات الجزائرية-الصينية والدفع بها إلى "أعلى المراتب، بما يستجيب لتطلعات البلدين الصديقين".

ولفت البيان إلى أن التوقيع على هذه الوثيقة الاستراتيجية التي ستؤطر التعاون بين البلدين خلال الخماسي القادم، تعتبر "تعزيزا لاتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة الموقعة سنة 2014, واستكمالا للرغبة المشتركة للجانبين في توثيق العلاقات الجزائرية-الصينية والدفع بها إلى أعلى المراتب، بما يستجيب لتطلعات البلدين الصديقين[1].

3) البعد الأمني في العلاقات الجزائرية-الصينية:

تعتبر الجزائر بحكم انتمائها قطبا عربيا هاما في العالم العربي والإسلامي حيث تعد التجربة الرائدة في التعامل مع الظاهرة الإرهابية بشكلها الأمني والسياسي، حيث انتقلت من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية إلى جانب دورها النشيط في منظمة المؤتمر الإسلامي بدبلوماسية هادئة ومتوازنة تعكس التجربة السياسية للنخبة السياسية الحاكمة. يمكن أن تعتبر الجزائر بصفة خاصة وشمال إفريقيا بصفة عامة مجالاً حيوياً للصين أكثر ليونة وأقل مشاكل من مناطق أخرى قد تكون أقرب جغرافيا منها.

يمتد التعاون الجزائري الصيني إلى المجال العسكري، اعتمدت الجزائر في تسليحها على الدول الاشتراكية كالاتحاد السوفيتي والصين، واستمر خلال فترة حكم الرئيس "**هواري بومدين**" واستمر هذا التعاون في المجال العسكري، فمن بين علاقات التعاون العسكري في أوت 2006 استلمت الجزائر أضخم سفينة تدريب عسكرية قامت بشرائها من الصين بموجب

[1] **التوقيع على الخطة الخماسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل بين الجزائر والصين**، وكالة الانباء الجزائرية،2022/11/08تم التصفح06 /2023/03 على الساعة 11:45
على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/134295-2022-11-08-07-54-53

اتفاق كانت وزارة الدفاع قد وقعته مع الشركة التجارية لصناعة السفن الصينية سنة 2002 وهذا ما أبرز بداية تحول في سياسة التسلح الجزائرية نحو الصين. وفي1 مارس 2010 اتفقت الجزائر والصين على انشاء خلية عمل تقنية بين الجيش الجزائري والصيني لأن الجيش الجزائري مهتم بتعديل وتطوير الدبابات والطائرات المقاتلة وتصنيع بعض قطع الغيار[1].

ومع تطور الصناعات الدفاعية الصينية في الأعوام الأخيرة واصلت الجزائر في السنوات الماضية وحتى الأن تعاونها العسكري مع بكين التي باعت للمنظومة الدفاعية الجزائرية أسلحة متنوعة وتعتبر الجزائر الأن ثالث أكبر مشترِ للأسلحة الصينية في العالم فكانت أول دولة إفريقية تستورد أنظمة الصواريخ الصينية المضادة للسفن من نوعي C- CSS-N-8 /802.[2]

وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، أ ظهرت كل من الجزائر والصين تعاونا وتضامنا نموذجيين، حيث قدمت الجزائر مساعدات عاجلة للصين للمساهمة في الحد من تفشي الوباء، وتعاونت الصين وأرسلت معدات طبية وعدد من أطبائها إلى الجزائر وكذا فريق من خبراء مكافحة الاوبئة في إطار تبادل الخبرات، وعلى الرغم من الوباء فقد عززت الصين والجزائر تعاونهما البراغماتي إلى مستوى أعلى حيث واصلت الشركات الصينية وعمالها تعزيز مشاريعهم في الجزائر، وأعرب السفير الصيني عن رغبة بلاده في تعزيز التنسيق الاستراتيجي بين البلدين عبر البناء الجزائري-الصيني للحزام والطريق وبناء جزائر

[1] "**الصين تسلم الجزائر أضخم سفينة تدريب عسكرية**"، جزايرس محرك بحث اخباري، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/03/07، عل الساعة 14:15على الرابط:
https://www.djazairess.com/echorouk/7708 .

[2] **الوجود الصيني في الجزائر.. هل تدخل بكين افريقيا من بوابة الكبار؟**،الجزيرة، تم تصفح الموقع بتاريخ 2023/03/14على الساعة 14:35، الرابط:
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/11/12/

جديدة, حتى يؤتي التعاون البراغماتي الجزائري–الصيني ثماره أكثر ويصل إلى مستوى أعلى[1].

وقد استمر التعاون في المجال الامني العسكري بين الجزائر والمجمع الصناعي العسكري الصيني حيث اشترت الجزائر من الصين مدافع متطورة وأنظمة إطلاق صاروخية متعددة بالإضافة إلى طائرات مسيرة للاستطلاع والهجوم ومعدات بحرية، كما أن الجزائر في سنة 2020 هي أول دولة تحصل على أنظمة الصواريخ المتطورة من الجيل الثالث –**HJ 12** الصينية المضادة للدبابات بوصفها أول دولة إفريقية تحصل عليها[2].

4) البعد الثقافي في العلاقات الصينية الجزائرية:

أول اتفاق أبرم بين البلدين في هذا المجال كان بعد حصول الجزائر على استقلالها والموقع في الجزائر 1963/09/11 ويتعلق بالتعاون الثقافي، ويهدف الاتفاق إلى تنمية مجموعة العلاقات الثقافية من أجل تقوية أواصر الصداقة بين الشعبين الجزائري والصيني وتم المصادقة على هذا الاتفاق بموجب المرسوم الرئاسي رقم 63–369 المؤرخ في 1963/09/14.

ترتبط الصين والجزائر بعلاقات ثقافية وطيدة أصبحت تميز المشهد الثقافي الجزائري– الصيني تترجمها جملة الاتفاقيات بين البلدين في هذا المجال، وأقدمها اتفاقية التعاون الثقافي بين الجزائر والصين الموقعة في 14 سبتمبر 1963، ونجد الصين بدت حريصة على أن تسجل حضورها في مختلف المحافل التي تنظمها الجزائر على غرار إرسالها لفرق موسيقية سيمفونية سنوياً. ولزيادة التعاون الثقافي بين البلدين لجأتا إلى تعليم

[1] الإذاعة الجزائرية، **الذكرى 62 لإقامة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية–الصينية**، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع يوم 2023/03/14على الساعة 16:47، الرابط: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20201220/20

[2] "**الجزائر اول بلد تحصل على أنظمة HJ–12 الصينية المضادة للدبابات**"، اخبار الدفاع والتسليح، تم زيارة الموقع بتاريخ: 2023/03/14 على الساعة 16:18، على الرابط: https://defense-arab.com/news/44890 /.

لغتيهما العربية والصينية معاً لأبنائهما في المدارس، وتعزيز تبادل وفود الطلبة فيما يخص الرحلات اللغوية التي تعتبر من أقدم الوسائل التي تساهم في ترقية تعليم اللغة الصينية في الجزائر، وتسعى الجهات المختصة في الجزائر للترويج للمدن الجزائرية كوجهة سياحية لدى الصينيين، خاصة بعد توقيع مذكرة تفاهم بين الجانب الجزائري والجانب الصيني في مجال تسهيل سفر أفواج السياح الصينيين إلى الجزائر[1] .

وعلى صعيد التعاون التربوي بين الصين والجزائر، يتم تبادل الطلاب بين البلدين حيث يوجد طلاب جزائريون يدرسون في الجامعات الصينية إذ تقدم الحكومة الصينية منحاً دراسية للتخصص في مجالات عدة، منها الطب والهندسة والعلوم واللغة الصينية وغيرها. بالمقابل يأتي الطلاب الصينيون للدراسة في الجامعات الجزائرية، ولاسيما في تخصص اللغة العربية. كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين الجامعات الصينية والجزائرية، فمثلا في عام 2018 تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية في الجزائر وجامعة شانغهاي للدراسات الدولية، كما تم توقيع اتفاقية تعاون بين جامعة تلمسان وجامعة سيتشوان الصينية[2].

أهم الاتفاقيات الموقعة في المجال الثقافي مع الشريك الصيني:

- اتفاق تعاون بين وكالة الأنباء الجزائرية و وكالة أنباء "الصين الجديدة"، الموقع ببكين في 2002.

– مذكرة تفاهم للتعاون بين المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري و التلفزيون المركزي

[1] محمد الأمير احمد عبد العزيز، **العلاقات الصينية–الجزائرية: الواقع وافاق المستقبل**، المركز الديمقراطي العربي، مصر تم تصفح الموقع بتاريخ 2023/03/13 على الساعة 13:26، على الرابط: https://democraticac.de/?p=58124

[2] **التعاون الصحي والثقافي بين الصين والجزائر الصين اليوم**، الموقع الرسمي، 2021/09/06، تم تصفح الموقع بتاريخ:2023/03/17 على الساعة 10:45، على الرابط:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202109/t20210906_800257484.htm
l

للصين موقع بالجزائر بتاريخ 30 أفريل 2012.

– اتفاق للتعاون في مجال الاتصال بين وزارة اتصال الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و إدارة الدولة للصحافة، و النشر، و الإذاعة، و الفيلم و التلفزيون لجمهورية الصين الشعبية موقع ببكين، بتاريخ 01 ماي 2005 (مصادق عليه في 08 أوت 2017).

– اتفاق رخصة برامج سمعية بصرية صينية بين المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري و إدارة الدولة للصحافة، و النشر، و الإذاعة، و الفلم و التلفزيون لجمهورية الصين الشعبية، موقع بتاريخ 15 ديسمبر 2014.

– اتفاق تعاون بين المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري و التلفزيون المركزي للصين، موقع بالجزائر، بتاريخ 26 مارس 2015.

– مذكرة مجتمع الإعلام للحزام و الطريق موقعة ببكين، بين المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري و مؤسسة قناة الصين الدولية، بتاريخ 10 سبتمبر 2019.

– برنامج تنفيذي للتعاون في مجال الإذاعة والتلفزيون بين وزارة الاتصال للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و الإدارة الوطنية للإذاعة و التلفزيون لجمهورية الصين الشعبية، موقع بهوانغ تشو، بتاريخ 17 أكتوبر 2019 [1].

المطلب الثالث: متغير الطاقة في نسيج العلاقات الجزائرية–الصينية.

أصبح متغير الطاقة من أهم المتغيرات التي تحكم العلاقات الدولية وتؤثر فيها تأثيرا مباشراً، بل وأصبح يرسم ملامح القوى الدولية الصاعدة داخل النسق الدولي خاصة بعد سنة 1973تحول مصادر الطاقة إلى سلاح، وخلق صراعات جديدة داخل المجتمع الدولي، بين الدول المنتجة لمصادر الطاقة وأخرى مستهلكة، ومناطق للعبور، وأصبحت معظم الحروب

[1] وزارة الاتصال، **اتفاقات التعاون الموقعة في ميدان الاتصال**، الموقع الرسمي، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/03/17 على الساعة 17:30، على الرابط:

https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8261

لضمان الأمن الطاقوي. هذا الأخير الذي أصبح يمثل جوهر السياسات العليا للدول وصلب الاستراتيجيات الأمنية لها والجزائر باعتبارها بلدا طاقويا بإمتياز لما تملكه من ميزات جيوطاقوية جمعت ما بين قدرات مهمة من مصادر أحفورية من نفط وغاز، وأخرى متجددة في مقدمتها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

سنتطرق في هذا المطلب إلى الوضع الطاقوي الصيني وانتقالها من بلد مكتف في مجال الطاقة إلى أكبر المستهلكين في العالم، هذا الوضع الذي بات يهدد الأمن الطاقوي الصيني والذي باتت توليه الصين أولويات قصوى عن طريق وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية للحفاظ عليه، حيث تعتمد الصين على القوة الناعمة لتحقيق أهدافها.

بعد انهيار الإتحاد السوفياتي السابق جعل العودة الصينية لاهتمامها بالجزائر ترتكز بشكل شبه كامل على أسس اقتصادية تجارية، فسياسة الصين ما بعد الاصلاح والانفتاح تجاه سياسة "**برغماتية**"، جعلها تكثف تعاونها وعلاقاتها مع الجزائر بشكل تريد تحقيق مصالح جوهرية ومكاسب حقيقية لها. في نفس الوقت تحقيق مصالح ومكاسب للطرف الآخر من خلال تعظيم الاستفادة المتبادلة. ويعود ذلك لأهمية الجزائر الاستراتيجية والأمنية بالنسبة للصين، فالجزائر تتوسط المغرب العربي وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي ومن الصعب بناء أي مشروع سواء كان اقتصادي سياسي أو أمني في هذه المنطقة دون مشاركتها.

من جهة أخرى تنتمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعل منها التاريخ كما جعل منها الجغرافيا رافد من روافد الحضارة المتوسطية. وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية، ويتجلى ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر عبر إسبانيا وإيطاليا حيث أنه لدى الجزائر عدة خطوط أنابيب تنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا. تمتلك الجزائر 1% من الاحتياطي العالمي من البترول و2.5% من احتياطي الغاز، لكن رغم أن الاحتياطات النفطية المؤكدة في الجزائر لا

تضاهي احتياطات الشرق الاوسط ودول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية، إلا أن المكانة التي تكسبها الجزائر في السوق الطاقوية العالمية يمكن ارجاعها إلى عدة أسباب أهمها:

- إنها واحد من أهم مصادر النفط "الآمن" البديلة عن تلك غير "الآمنة" في الشرق الأوسط ومن بين أهم المناطق لتنويع الواردات النفطية مستقبلا.
- ضخامة احتياطات الغاز في الجزائر، حيث تعد ثالث ممون لأوروبا بعد روسيا والنرويج الذي يرى العديد من الخبراء أنه من أهم مصادر الطاقة في المستقبل.
- المكانة الدولية التي تحتلها الشركة البترولية الجزائرية "سوناطراك" في السوق الدولية.
- ضخامة الاستثمارات في مجال المحروقات، وهذا ما يفسر اهتمام الشركات النفطية العالمية[1].

بالنسبة للجزائر نجد أن الشركات الصينية البالغة عددها 50 شركة تستخدم في مختلف المجالات الطاقة البناء، التكنولوجيا، الري بقيمة مالية ناهزت ملياري دولار ومبادلات تجارية تقارب 8 مليار دولار ومنذ عام 2013 تحولت الصين إلى أقوى شريك اقتصادي للجزائر وبلغ حجم المبادلات التجارية بين الصين والجزائر ما بين جانفي و أوت 2015، 3.9 مليار دولار أمريكي بزيادة الميزان التجاري من جانب الجزائر التي قامت بتصدير 0.8 مليار دولار إلى الصين مقابل استيراد 3.18 مليار دولار منها كما منحت الجزائر عقود بناء بقيمه 20 مليار دولار أمريكي ل50 شركة صينية ما جعل الجزائر من أهم الدول الإفريقية من حيث الاستثمارات الصينية في مجال البناء تمثلت هذه الصفقات

[1] سارة جندي، **العلاقات العربية–الصينية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص دراسات اسيوية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص. 113.

أساسا في بناء السكنات المنخفضة التكلفة والمساهمة في إنجاز الطريق السريع شرق–غرب وبناء شبكة السكك الحديدية في المنطقة الغربية من الجزائر[1].

بالإضافة إلى ذلك وقعت الجزائر والصين اتفاقا في نوفمبر 2018 لبناء أكبر منجم للفوسفات في إفريقيا بمنطقة تبسة في الجهة الشرقية من الجزائر بقيمة 6 مليار دولار أمريكي يتولى تطوير مشروع شركتي سوناطراك **(Sonatrach)** وأسميدال **(Asmidal)** للتعدين من الجانب الجزائري وشركة سيتيك للبناء من الجانب الصيني الذي سوف يوفر عند دخوله مرحلة الإنتاج سنة 2022، 14,000 فرصة عمل مباشرة ويزيد من إنتاج الجزائر من مليون طن سنويا حاليا إلى 10 مليون طن سنويا[2].

وقعت شركة سوناطراك مع المجمع الصيني بتاريخ 2022/05/19 عقد لإنجاز مركب لإنتاج "ميثيل ثلاثي بوتيل الايثر" وستبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المركب 200 ألف طن سنويا سيسمح هذا المشروع بما يلي:

- تصنيع البنزين الخالي من الرصاص.
- سيسمح بالاستغناء عن استيراد هذه المادة التي تبلغ تكلفتها 1100 دولار أمريكي.
- تطوير الأصول البتروكيماوية للشركة وكذا المهارات المحلية في هذا المجال[3].

[1]David Dollar, «**China's Engagement with Africa: From Natural Resources to Human Resources",** (Washington; Brookings Institution,2016), P35, sur: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Chinas-Engagement-with-Africa-David-DollarJuly-2016.pdf (20/03/2023).

[2]" **تعاون صيني جزائري لبناء أكبر منجم فوسفات في أفريقيا**" موقع CGTN، 2018/11/29، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/03/20على الساعة11:30 الرابط:

https://newsar.cgtn.com/news/3d3d674d6656544e30597a6333566d54/p.html

[3] "**توقيع عقد لإنجاز مركب لإنتاج ميثيل ثلاثي بوتيل الايثر MTBE**"، سوناطراك نيوز، العدد37، ص .09.

خلاصة

من خلال ما سبق توصلنا إلى أن مفهوم الطاقة اليوم أصبح يشكل جوهر السياسات العليا للدول، وإذا كان البعض يرى أن الحروب القادمة سوف تكون حروبًا على موارد المياه فإن الحروب والصراعات القائمة هي بالأساس على موارد الطاقة لاسيما النفط والغاز الطبيعي إضافة إلى الطاقات المتجددة، وأصبحت هذه المصادر تدخل في العديد من الصناعات الهامة التي أخذت تشكل تهديدًا حقيقيًا للدول الصناعية الكبرى من بينها الصين التي تعتبر المستهلك الثاني للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

انتهجت الصين استراتيجية الانفتاح الاقتصادي لضمان أمنها الطاقوي وبدأت في تشكيل شراكات اقتصادية مع دول شمال إفريقيا خاصة الجزائر وذلك للعديد من الاعتبارات منها أن العلاقات الجزائرية–الصينية تعود إلى عهد الاستعمار الأوروبي، وهي أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وكانت بينهم علاقات تعاونية في العديد من المجالات لاسيما السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الثقافية...، حيث تطورت هذه العلاقات إلى أن أصبحت الجزائر المورد الأول للصين لمصادر الطاقة المختلفة.

الفصل الثاني

الطاقة كمدخل جديد في العلاقات الجزائرية-الصينية

انطلاقًا من كون الطاقة عصب التطور والتقدم في المجالات الاقتصادية والصناعية والعسكرية، فهي من أهم المقومات المادية للدول. مع تفاوت أهمية كل مصدر من مصادرها، حيث يحتل النفط الصدارة بما يتميز به من خصائص أهلته لأن يكون المصدر الأول للطاقة في العالم. لذلك يلعب عامل الطاقة دوراً بارزاً في بلورة وتوجيه العلاقات الدولية، سواء بين المنتجين أو المستهلكين أنفسهم. وأهم هؤلاء المستهلكين نجد الصين.

إن النجاحات الاقتصادية التي عرفتها الصين أدت إلى تعاظم أهمية البعد الطاقي الصيني. فالصين تتخذ من التنمية والتطور الاقتصادي مرجعية أساسية لقوتها، هذه القوة جعلتها تضاعف من استهلاكها لمختلف مصادر الطاقة، فقد توجهت الصين لضمان أمنها الطاقي وسد احتياجاتها المختلفة من مصادر الطاقة إلى مناطق مختلفة حول العالم واعتبرت منطقة شمال إفريقيا الوجهة البارزة في سياسة الصين الاقتصادية وبالتحديد دولة الجزائر.

المبحث الأول: الصين ودبلوماسية الطاقة.

تعتبر الصين اليوم ثاني قوة اقتصادية في العالم ومرشحة لتكون القوة الأولى في العالم، هذه الآلة الاقتصادية الضخمة تحتاج إلى طاقة لمقابلة هذا النمو في التطور الاقتصادي لذلك تمثل قضية الطاقة أولوية للصين، التي تستهلك أكثر من 8 مليون برميل نفط تقريبا وبالتالي من المهم تأمين احتياجاتها من النفط للحفاظ على النمو الاقتصادي وهي تستورد ثلث احتياجاتها من إفريقيا وأبرز هذه الدول نجد الجزائر.

أصبحت دبلوماسية الطاقة مؤشراً على توجهات الصين الاقتصادية خلال السنوات الماضية حيث قادت تلك الدبلوماسية الصين إلى مناطق بعيدة كأمريكا الشمالية واللاتينية وخصوصا إفريقيا لتغطية حاجاتها الشديدة للنفط في ضوء التنافس الحاد بينها وبين الولايات المتحدة لشراء أكبر كميات من المعروض النفطي.

المطلب الأول: الاهتمام الصيني بالنفط الجزائري ومصوغات ذلك.

أصبح موضوع أمن الطاقة، من أهم القضايا الاستراتيجية لأمن الدول بصفة عامة والدول الصناعية الكبرى بصفة خاصة. أساساً الولايات المتحدة الأمريكية الصين واليابان كونها ثلاث قوى اقتصادية كبرى في العصر الحالي من جهة ومن جهة أخرى هي ثلاث أكبر قوى مستهلكة ومستوردة للنفط الذي يعتبر المصدر الأساسي للطاقة، والمادة الأولية للصناعة الكيميائية المختلفة، وأصبح اليوم عصب التقدم الصناعي الحديث وعنصر حيوي من عناصر الحياة اليومية، والذي يعتبر بحكم توزيعه الجغرافي الغير متساوي في العالم يشكل أهم محاور الصراع الدولي. نتيجة لذلك أصبح موضوع أمن الطاقة محدداً رئيسيا للسياسة الخارجية للدول الصناعية ومتعلق بأمنها القومي.

1.المفهوم الصيني لأمن الطاقة:

يعتبر في الواقع أمن الطاقة من المفاهيم التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة كأحد مكونات الأمن في مفهومه الجديد والمركب (الأمن الإنساني، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن المجتمعي، الأمن البيئي...)، فالطاقة ومصادرها لا تعتبر محركا أساسيا للنمو الاقتصادي للمجتمعات فحسب، بل لها دلالات مهمة في صياغة وفهم السياسات الخارجية للدول أيضا .وفي الحقيقة يعد "**تشرشل**" أول من طرح تعريفا لأمن الطاقة حيث أشار أنه يكمن في التنوع فقط، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن لا يزال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة[1].

لقد عرّفت الصين أمن الطاقة في خطتها الخماسية العاشرة (2001-2005)، على أنه ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين. وبهذا ركزت الصين على ما يسمى بالاقتراب التقليدي لأمن الطاقة بأمن العرض والمتمثل في ضمان الإمدادات الطاقوية من الخارج. وترى الصين أن قضية الطاقة قضية أمن قومي لا يمكن تركها لقوى السوق بمفردها وإنما لابد من تنظيمها[2].

إن اعطاء أهمية لإقامة العلاقات الخارجية مع الدول المصدرة للطاقة يدخل في إطار التوجه العام للسياسة الخارجية الصينية وأسلوب إدارتها لعلاقاتها الخارجية بأشكال مختلفة منذ بدء الإصلاحات.

2. أمن الطاقة في الاستراتيجية الصينية.

أدى النمو الاقتصادي الذي شهدته الصين إضافة إلى عدد سكانها إلى زيادة الطلب على إمدادت الطاقة بشكل لم يسبق له مثيل، حيث وصل معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في عام 2011 إلى 9.2 بالمئة. فكانت النتيجة أن زادت الصين من وارداتها النفطية لسد

[1] جميلة طيب، **السياسة الطاقوية الصينية بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة**، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

[2] المرجع نفسه، ص.20.

الفجوة بين الإنتاج المحلي للنفط والطلب عليه. مما أدخلها في منافسة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. واستنادًا إلى توقعات إكسون موبيل سوف يرتفع الطلب على الطاقة بحلول عام 2040 بنسبة 30 بالمئة، وسيأتي ما يقرب من 60 بالمئة من هذه الزيادة من دول غير أعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) وتأتي على رأسها الصين، وبحلول عام 2040 ستبقى مصادر النفط والغاز والفحم (الوقود الأحفوري أو الكربوني أو التقليدي) مهيمنة[1].

أخذت الصين تتحرك وفقاً لأكثر من مسار لسد الفجوة المتزايدة في الاتساع فيما بين الطلب على الطاقة وما هو متوافر منها فعلياً، ومع اعتماد الصين على الاستيراد بشكل كبير، أصبحت تسعى إلى رفع نسبة وارداتها من مناطق مختلفة من العالم، فكانت شمال إفريقيا بالتحديد الجزائر محورا بارزا في استراتيجية الصين لتأمين الطاقة[2].

إن الجزائر، وبصفتها دولة منتجة ومصدرة لمصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، وأيضا باعتبارها سوقا استهلاكية واستثمارية واعدة. قد أصبحت محل اهتمام مكثف لصناع القرار في السياسة الخارجية الصينية. حيث أن الصين وفي إطار دبلوماسيتها للطاقة قد بدأت في السنوات الأخيرة بالدخول إلى الأسواق الجزائرية بصورة مكثفة فقامت بتصدير منتجاتها المختلفة إلى الجزائر وبأسعار تنافسية، كما قامت بإطلاق العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف الميادين والقطاعات خصوصا في مجال البنى القاعدية والمشاريع الكبرى، كبناء الطرقات، الجسور الشركات وغيرها. كل هذا مهد لبدء الصين بالدخول في المنافسة على مصادر الطاقة الجزائرية. على الرغم من أن الصين لم تصبح بعد مستورداً ومنافساً قويا على الطاقة في الجزائر، التي تذهب غالبية كمياتها إلى أوربا الغربية، لكن الحضور الصيني في الجزائر في مجال الطاقة يتطور تدريجياً حيث تم توقيع العديد من

[1] وردة هاشم علي عيد–جهاد عودة، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، ط.1، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013)، ص.201.

[2] المرجع نفسه، ص. 210.

الاتفاقيات الجزائرية – الصينية في قطاع الطاقة والمحروقات في السنوات الأخيرة، وتعزز بذلك حضور الشركات الصينية تدريجيا في قطاع النفط والغاز الجزائري. ففي سنة 2002 اشتركت شركة سينوباك **(Sinopec)** الصينية مع شركة سوناطراك **(Sonatrach)** الجزائرية في استثمار حوالي 525مليون دولار أمريكي لتطوير حقول في الصحراء الجزائرية. كما قامت شركة(CNPC) الصينية في جويلية 2003بتوقيع عقد بقيمة 350مليون دولار لإستيراد النفط من الجزائر. وقامت هذه الأخيرة في ديسمبر 2003بإقامة عقد شراكة مع شركة سوناطراك تقوم الشركة الصينية بموجبه بالاستثمار في حوالي 31مليون دولار خلال 3 سنوات للتنقيب عن البترول والغاز في الجزائر[1].

السنة	اجمالي استهلاك الطاقة (10000 طن)	النسبة المئوية من اجمالي استهلاك الطاقة			
		الفحم	البترول الخام	الغاز الطبيعي	الكهرباء الاساسية وطاقات اخرى
1978	57144	70.7	22.7	3.2	3.4
1993	115993	74.7	18.2	1.9	4.9
2000	146964	68.5	22.0	2.0	5.9
2010	360648	69.2	17.4	4.0	9.4
2011	387043	70.2	16.8	4.6	8.4
2012	402138	68.5	17.0	4.8	9.7
2013	416913	67.4	17.1	5.3	10.4
2014	425806	65.6	17.4	5.7	11.3
2015	429905	63.7	18.3	5.9	12.1
2016	436000	62.0	18.3	6.4	13.3

جدول رقم 1: اجمالي استهلاك عناصر الطاقة في الصين[2].

يوضح الجدول أعلاه تزايد استهلاك الطاقة في الصين منذ سياسة الاصلاحات الاقتصادية لمسايرة النمو الاقتصادي وخاصه فيما يخص النفط والفحم الحجري. رغم محاولة الصين التقليل في السنوات الأخيرة من نسبة هذه المادة في مزيجها الطاقوي. إذ جعل الاستعمال المكثف لهذه الطاقة الملوثة من الصين تحتل المرتبة الأولى من حيث انبعاثات

[1] Energy Security, **China's Oil rush in Africa**, LCDR Cindy Hurst, July 2006, p 12: http://iags.org/chinainafrica.pdf
[2] China's statistical year book 2017, at link: http://www.stats.gov.cn/sj/ndsj/2017/indexeh.htm

الغازات الدافئة وخاصه غاز ثاني أكسيد الكربون، بحيث ادى اعتماد الصين الشديد على الفحم الحجري إلى جعلها تتخطى الولايات المتحدة بوصفها اسوء البلدان الباعثة لغازات البيوت الخضراء، ويمتد أثر هذا التلوث غلى كوكب الارض برمته.

قال الرئيس التنفيذي **لشركة الطاقة الوطنية الجزائرية** توفيق حكار إن سوناطراك وقعت اتفاق مشاركة إنتاج بقيمة 490 مليون دولار مع شركة البترول والكيماويات الصينية سينوبك للتنقيب عن النفط في منطقة زرزايتين في حوض إليزي. ووفق المسؤول الجزائري، فإن الاتفاق الذي تبلغ مدته 25 عاما يرتقب أن ينتج إجمالا 95 مليون برميل من النفط. وكانت شركة المحروقات الجزائرية أعلنت أنها منحت الصين عقدا قيمته 520 مليون دولار لبناء مصنع ميثيل ثالثي–بوتيل الأيثرى.(MTBE) وأضافت الشركة خلال حفل التوقيع أن المشروع سيدخل حيز الإنتاج في عام 2025 بطاقة إنتاجية تبلغ 200 ألف طن سنويا[1].

بالنظر إلى حاجة الصين الملحة لمصادر الطاقة وباعتبار الجزائر دولة مصدرة للنفط والغاز الطبيعي، فإن هذا القطاع يمكن أن تستغله الجزائر كمدخل لتطوير العلاقات مع الصين باعتبارها قوة اقتصادية وسياسية متنامية، وأيضا كشريك وبديل استراتيجي مهم وسند يعطي الجزائر هامشا أكبر للمناورة والتفاوض في المجال الخارجي كما هو الحال بالنسبة لإيران والسودان على سبيل المثال. هذا إضافة إلى أن الصين تقدم مساعداتها بدون فرض الشروط والإصلاحات لسياسية والاقتصادية التي تفرضها الدول الغربية. كما أن الصين وبسبب تعطشها للطاقة تقدم فرصا تعاونية أكبر أساسها المصلحة المتبادلة، بعيدا عن سياسة الهيمنة وتقديم الاملاءات.

[1] **سوناطراك الجزائرية توقع صفقة للتنقيب عن النفط مع سينوبك الصينية بقيمة 490 مليون دولار**، فرانس24/ رويترز، 2022/05/28، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/05/01 على الساعة 10:30، على الرابط: https://www.france24.com/ar

المطلب الثاني: المبادلات التجارية بين البلدين ومساراتها المستقبلية.

أسفر تصاعد القوة الاقتصادية للصين عن تدعيمها لعلاقاتها مع الجزائر للاستفادة من كل الفرص الاقتصادية التي تقدمها هذه الدولة. وسعت الجزائر من جهتها منذ انفتاح اقتصادها الذي تزامن مع صعود القوة الصينية على تدعيم العلاقات مع إمبراطورية الوسط وخاصة في المجال الاقتصادي للاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الدولة في مجال التكنولوجيا والخبرات مما سهل إنشاء فضاءات متزايدة للتعاون بين البلدين خاصة في مجال الاستثمار، البناء، العمالة، والتجارة.

يمكن القول أن التبادلات التجارية بين الصين والجزائر لم تكن ذات أهمية إلا مع نهاية التسعينات، بسبب ما شهدته الصين من انغلاق على المستوى الخارجي والتركيز على التحديث الداخلي لاقتصادها، وما كان يعانيه الاقتصاد الجزائري من تبعية لفرنسا .ومع ذلك فقد تم توقيع أول اتفاق تجاري بين حكومتي الدولتين في سبتمبر 1964،كما تركزت العلاقات التجارية بين البلدين أساسا في هذه الفترة في استراد الصين للحديد من الجزائر، حيث أصبحت الصين مستورد أساسي للحديد الخام الجزائري، ففي سنة 1971 استوردت الصين من الجزائر 40 ألف طن من الحديد[1].

بعد أن وقع البلدان لأول مرة اتفاقية التجارة والمدفوعات عام 1964 ينمو التبادل التجاري بينهما بشكل متواصل. في السنوات الأخيرة، ومع تحسن الأوضاع الداخلية في الجزائر تدريجيا ونمو اقتصادها، زاد حجم التبادل التجاري بينهما مرة اخرى حيث بلغ 198.85 مليون دولار أمريكي عام 2000 وارتفع الى 433.8 مليون دولار سنه 2002 وفي عام 2003 في الفترة الممتدة من يناير إلى نوفمبر بلغ 659.97 مليون دولار منها 565.08 مليون دولار امريكي صادرات صينيه للجزائر، بزيادة 83.1% وواردات صينية

[1] ياسين سليني، **العلاقات الجزائرية-الصينية: دعم متبادل**، رسالة ماجيستر، دبلوماسية وتعاون دولي، (الجزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص.112.

قيمتها 94.9 مليون دولار بزيادة نسبتها 26.8%. هذا يعني أن حجم التبادل التجاري الصيني الجزائري قد زاد نحو 2.5 ضعف من عام2000 إلى عام 2003. وفي نفس الوقت تحسن هيكل المنتجات في التجارة بين الطرفين ففي الفترة من يناير إلى سبتمبر من عام 2003 بلغت قيمه المنتجات الصناعية التي صدرتها الصين إلى الجزائر 295.83 مليون دولار امريكي أي أكثر من نصف الصادرات الصينية اليها وفقا لأرقام مصلحة الجمارك صدرت الصين منتجات قيمتها 338 مليون دولار إلى الجزائر من يناير الى سبتمبر 2003 وبهذا تكون الصين سابع أكبر مصدر إلى الجزائر[1].

تعد الجزائر شريكا تجاريا هامًا بالنسبة للصين التي أصبحت تتمتع بميزة تنافسية في إنتاج الكثير من السلع مما ساعد على ارتفاع حجم التجارة البينية بين البلدين، إذ تعد الجزائر الشريك التجاري الأول للصين في المنطقة وأكبر سوق للتصدير في المغرب العربي، حيث تهيمن المبادلات التجارية بين البلدين على أزيد من 40% من معاملات الصين في الحوض المغاربي، والذي يقارب 21 مليار دولار .لقد زادت التجارة بين هذين البلدين حتى تصدرت الصين قائمة الممونين للجزائر يزودها بمختلف السلع، بحيث ارتفعت قيمة الصادرات والواردات في التجارة الصينية بأربعين نقطة بين 2003 و2012 [2].

[1] سارة جندي، **التوازنات الدولية دراسة حالة العلاقات الجزائرية–الصينية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علاقات دولية، (الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021)، ص.203.

[2] جميلة طيب، مرجع سبق ذكره، ص .13.

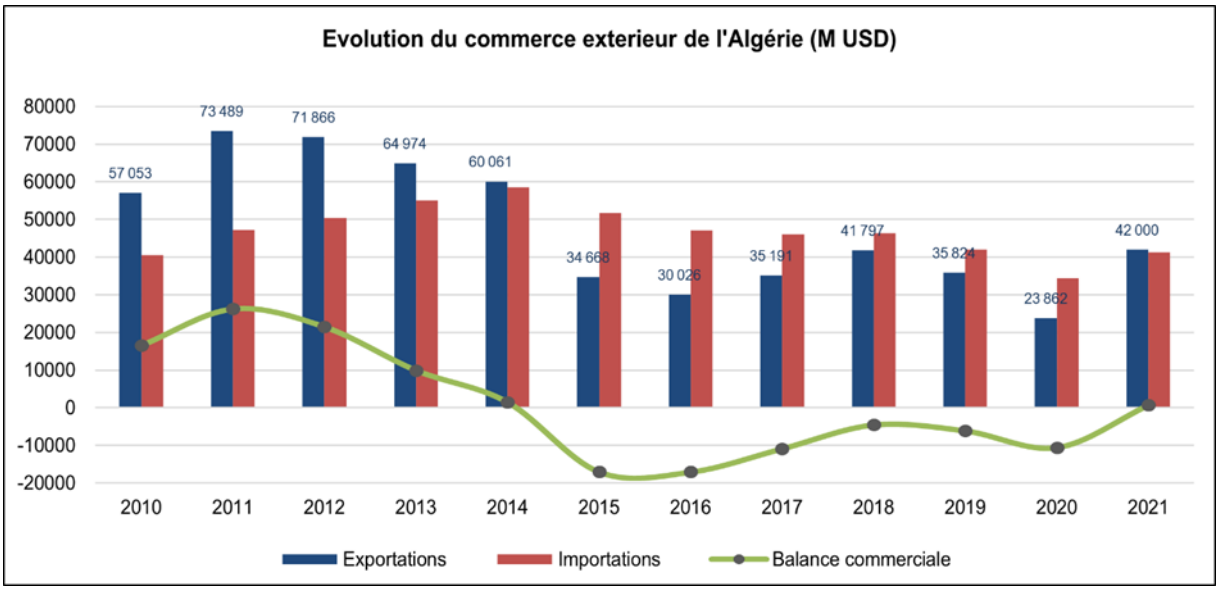

الشكل رقم 4: التجارة الخارجية للجزائر[1]

اتبعت الصادرات الجزائرية ارتفاع أسعار المحروقات لتصل إلى 42 مليار دولار في 2021 بزيادة 76٪ خلال سنة واحدة هذه الزيادة هي في الأساس نتيجة لزيادة الأسعار والكميات المباعة من المحروقات، حيث تمثل الأخيرة 91٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية (39٪ غاز طبيعي، 37٪ نفط خام و17٪ وقود) تتكون باقي الصادرات (+ 69٪ في عام 2021) من مشتقات من صناعات النفط والغاز (الأسمدة والأمونيا والزيوت من تقطير القطران) والمنتجات الغذائية الزراعية (التمور والسكر)[2].

تعتبر الجزائر أهم شركاء الصين في المغرب الكبير، ففي العقدين الأخيرين خاصة بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية تنامت قيمة التجارة الصينية الجزائرية بشكل دراماتيكي فصارت الجزائر بمثابة السوق الأكبر للصين في المغرب الكبير، في نفس الوقت، تجاوزت الصين فرنسا باعتبارها المصدر الأكبر للواردات.

[1] http://www.economie.gouv.fr

[2] **التجارة الخارجية للجزائر**، نشر في 2022/10/05، تم زيارة الموقع بتاريخ 2023/04/25على الساعة 11:15، على الرابط:
https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/DZ/commerce-exterieur-de-l-algerie

هيكل الواردات الجزائرية من البضائع الصينية لا يختلف كثيرا عن ذلك مع باقي البلدان الإفريقية نحو 91% من هذه الواردات هي الآلات ومعدات النقل 51% والسلع المصنعة المتنوعة 40% وبمجرد إضافة المنتجات الكيميائية 5% وصلت نسبة جميع السلع المصنعة الى ما مجموعه 96%، وفيما يتعلق بالصادرات الجزائرية نحو الصين فإنها تتكون أساسا من النفط الخام والمنتجات النفطية والتي شكلت 99.2 من قيمة الصادرات الجزائرية نحو الصين[1].

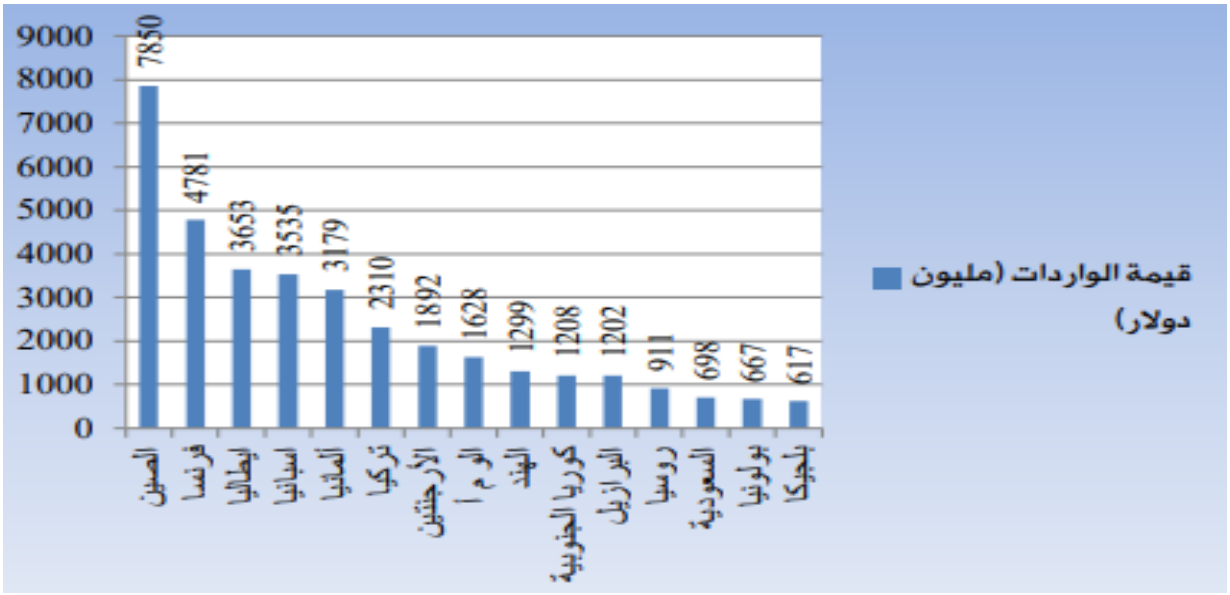

الشكل رقم 5: اتجاه الواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (أهم الموردين)[2].

ما يلاحظ من الشكل الاعلى ان من اهم الموردين الجزائر سنة 2018 نجد الصين بقيمه 7850 مليون دولار اي ما يمثل نسبه 16.99% من اجمالي الصادرات، عززت الصين مكانتها كأكبر مورد تجاري للجزائر في 2018، بحسب تقرير للجمارك الجزائرية، وذكر التقرير أن الجزائر استوردت من الصين سلعا وخدمات بقيمة 7.85 مليار دولار أمريكي في 2018.

[1] Thierry Pairault. **"China's economic presence in Algeria."**C.C.J. Occasional Papers. N°1. January 2015, P.04.
[2] Rapport sur les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2018, p.17

السنوات	الصادرات Exports	الوحدة م.دولار
2021	البترول المكرر	702 مليون دولار
2021	الغاز البترولي	176 مليون دولار
2021	المعادن	51.5 مليون دولار
2021	النفط الخام	20.7 مليون دولار

جدول رقم 2: الصادرات من الجزائر إلى الصين 2021

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: https://oec.world/en

في عام **2021** صدرت **الجزائر** **961**مليون دولار إلى الصين كانت المنتجات المصدرة الرئيسية من الجزائر إلى الصين هي البترول **المكرر** **702**مليون دولار، والغاز البترولي **176** مليون دولار، والمعادن **51.5** مليون دولار خلال السنوات ال**26** الماضية ارتفعت صادرات الجزائر إلى الصين بمعدل سنوي قدره **14.8%من 26.8**مليون دولار في عام **1995الى 961**مليون دولار في عام **2021**.

جدول رقم 3: الصادرات من الصين إلى الجزائر 2021.

السنوات	الصادرات Exports	الوحدة م.دولار
2021	انابيب الحديد	312 مليون دولار
2021	اللقاحات الدم الادوية	288 مليون دولار
2021	سفن الركاب والبضائع	211 مليون دولار
2021	الاقمشة والمنسوجات	150 مليون دولار

2021	الأحذية	109 مليون دولار

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : https://oec.world/en

في عام 2021، صدرت الصين **6.34** مليار دولار الى الجزائر، وكانت المنتجات الرئيسية التي تم تصديرها من الصين الى الجزائر هي انابيب الحديد بقيمة **312** مليون دولار، واللقاحات والدم والأدوية بقيمة 288**مليون** دولار، وسفن الركاب والبضائع **211**مليون دولار، ومواد أخرى متمثلة في الاقمشة الأحذية والهواتف النقالة...خلال السنوات **ال26** الماضية زادت صادرات الصين الى الجزائر بمعدل سنوي قدره 14.8%**من 176** مليون دولار في عام 1995الى 6.34مليار دولار في عام **2021**.

في عام 2021، احتلت الصين المرتبة 25 في مؤشر التعقيد الاقتصادي والمرتبة الأولى في اجمالي الصادرات 3.34 ترليون دولار وفي نفس السنة احتلت الجزائر المرتبة 103 في مؤشر التعقيد الاقتصادي و63 من اجمالي الصادرات 35.4 مليار دولار.

المطلب الثالث: الاستثمارات الصينية في الجزائر وحجم الطاقة فيها.

لقد شهدت الجزائر إقبالا كبيرا من طرف الشركات الصينية نظرا لفرص الاستثمار التي تتوفر عليها، حيث تعمل الصين دائما على حث شركاتها على الاستثمار في الخارج من أجل توسيع التعاون المتبادل والمثمر مع الدول الأخرى حسب الصيغة– **رابح–رابح**– وعلى أساس مبادئ " المساواة، المنفعة المتبادلة، والتنمية المشتركة"، وعلى هذا الأساس فقد عرفت الاستثمارات الصينية في الجزائر تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة.

تتمتع الصين والجزائر بعلاقات قوية منذ عقود تضمنت المشاريع رافعة المستوى بمشاركه صينيه في الجزائر دار الاوبرا الجديدة في الجزائر التي بنيت كهدية من الصين ومسجد جامع الجزائر الذي تم الانتهاء منه مؤخرا ثالث أكبر مسجد في العالم وجزء كبير من الطريق السيار الشرق غرب الذي يمتد على طول الحدود المغربية إلى الحدود التونسية،

وتشمل المشاريع الأخرى التي تشارك فيها أطراف صينية من الحمدانية التجاري الجديد والمحطة الجديدة في مطار الجزائر العاصمة. في عام 2020 حصلت شركة على عقد بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لتصميم وبناء مستشفى بسعة 700 وعقد إنشاء مركز توزيعي لخدمة مستشفى كانت قد شهدته سابقا[1].

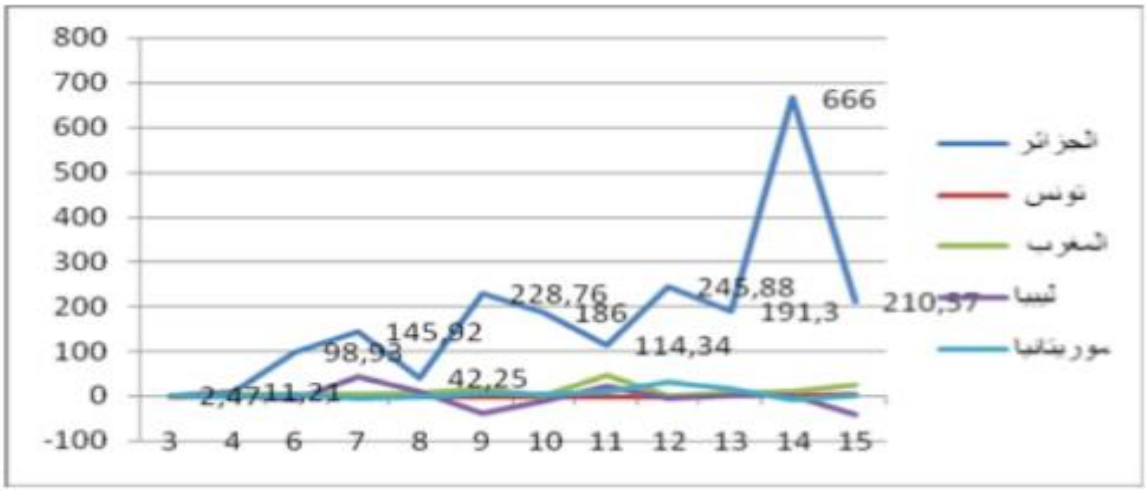

الشكل رقم6: تدفقات الاستثمارات المباشرة الصينية الى دول المغرب العربي 2003–2015.[2]

من خلال الشكل رقم6 يتضح أنه سنة 2003 بالنسبة للجزائر كانت كبداية لتدفقات الاستثمارات الصينية، حيث عرفت تطورات معتبرة الى ان بلغت 191.30 مليون دولار سنة 2013، وانتقلت إلى 666 مليون دولار سنة 2014، ومن ثم تقدر نسبة استقطاب الجزائر للاستثمارات الصينية مقارنة بدول المغرب العربي خلال سنة 2014 بنسبة 98.23% لتسجل سنة 2015 انخفاضا شديدا حيث بلغت 210.5 مليون دولار فقط. وهذا يعود إلى انخفاض أسعار البترول عالميا.

[1] David Moore, Amir Kordvani, "**Belt and Road Initiative The view from the Middle East and North Africa"**, BROC Belt and Road report, (UAE:2021), P10

[2] نادية شطاب، زكرياء حمزة، **التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار أجنبي وتقديم خدمات**، معارف مجلة علمية محكمة، ع.22، جوان 2017، ص.118.

أصبحت الشركات الصينية الشريك المفضل للجزائر في مشاريع البنية التحتية المدنية بين 2005–2020 بلغت قيمة الاستثمارات والعقود الصينية في الجزائر 23.85 مليار دولار، بما في ذلك مشروعين رئيسيين: الطريق السيار شرق–غرب والمسجد الكبير في الجزائر العاصمة .تم منح عقد بقيمة 7 مليارات دولار لما يزيد قليلاً عن نصف الطريق السريع البالغ طوله 1216 كيلومترًا – الذي يربط حدود الجزائر مع المغرب وتونس – إلى الكونسورتيوم الصيني (CITIC–CRCC).

تم افتتاح المسجد الكبير (جامع الجزائر) في أكتوبر 2020، وقد تم تشييده من قبل شركة هندسة البناء الحكومية الصينية(CSCEC) ، وقد بلغ ما يقرب ملياري دولار لتكلفة بنائه[1]. تشارك الشركات الصينية أيضًا في بناء ميناء الحمدانية، وهو مركز إقليمي رئيسي، ومطار الجزائر الجديد الذي اكتمل بناؤه في عام 2019. كما ساعدوا في بناء عشرات الآلاف من وحدات الإسكان الاجتماعي للمساعدة في التخفيف من النقص الدائم في المساكن في البلاد والحفاظ على عنصر من العقد الاجتماعي للحكومة.

أ. في قطاع الأشغال العمومية والبناء.

إن الشركات الاستثمارية الصينية الناشطة في قطاع البناء بلغ حجمها في الجزائر 14 مليار دولار في خلال فتره ثمان سنوات الأخيرة، مما عزز وجعل من الجزائر ثاني سوق للشركات المقاولات الصينية في إفريقيا بعد نيجيريا، فقد استحوذ قطاع البناء على اهتمام رجال الأعمال الصينيين مما جعلهم يتهافتون للظفر بمشاريع الخماسي المقبل. خاصة أن المنافسة على أشدها مع الشقيقة المغرب التي تستهدف الاستحواذ على مكانة الجزائر في شراكاتها مع العملاق الصيني.

[1] Adel Hamaizia, **Rebalancing Algeria's Economic Relations with China,** Middle East and North Africa Programme, Disponible sur:
https ://www.chathamhouse.org/2020/12/rebalancing-algerias-economic-relations-china

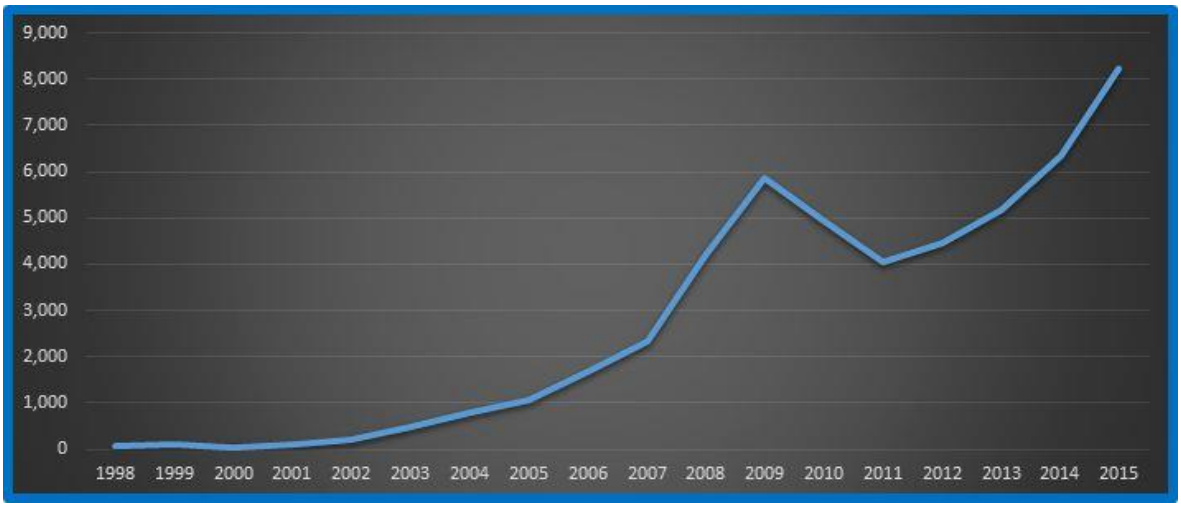

الشكل رقم7: عدد عقود البناء الصينية في الجزائر.

المصدر: https://www.mei.edu/profile/john-calabrese

لعبت الصين دورا مهما في مجال البناء في الجزائر سرعان ما تحركت الشركات الصينية المملوكة للدولة لتأمين العقود الرئيسية في البداية في قطاع الإسكان منخفض التكلفة .تم منحهم بعد ذلك عقودًا للعديد من مشاريع البنية التحتية الأكبر الأخرى: بناء المطار الجديد في الجزائر العاصمة، والملعب الأولمبي في وهران، ووزارة الخارجية، والمحكمة الدستورية، وأكبر سجن في البلاد وخمسة فنادق، بالإضافة إلى مركز تسوق وطني، وتوسيع شبكة السكك الحديدية والطريق السريع بين الشرق والغرب؛ وإنشاء خط أنابيب مياه بطول 750 كلم^2 من عين صال إلى تمنراست. حققت الشركات الصينية أيضًا بعض النجاح في الآونة الأخيرة في قطاع الطاقة المصب [1].

في مجال البناء، وبعد إطلاق رئيس الجمهورية لمشروعه الكبير ببناء مليون سكن ساهمت الشركات الصينية مساهمة كبيرة في محاولة إنجاح هذا المشروع، فمنذ سنة 2001

[1] John Calaberse, **Sino-Algerian Relations: On a Path to Realizing Their Full Potential?** , October 31, 2017, Disponible sur : https://www.mei.edu/publications/sino-algerian-relations-path-realizing-their-full-potential

ارتفع مبلغ العقود التي ابرمتها الشركة الصينية للبناء (**CSCEC**[1]) إلى أزيد من 1.5 مليار دولار .

وقد أدى النجاح الذي حققته هذه الشركات الصينية إلى الاستعانة بشركات صينية أخرى مثل (**CGC**[3]،**ZCIGC**[2]) في مجال بناء السكنات الاجتماعية. و ما يجب أن نذكره في هذا الإطار هو القدرة الكبيرة التي تتمتع بها الشركات الصينية للتأقلم و المسايرة مع طبيعة المجتمع الجزائري، كما تتميز بالاهتمام بالبعد الاجتماعي وهو ما سمح لها بالتغلغل داخل المجتمع، و كسب ثقة الجزائريين، فمثلا نجد شركة(**CSCEC**) الصينية لأشغال البناء قامت على إثر الزلزال الذي ضرب العاصمة و وضواحيها في 2003 بإعادة بناء 500 مسكن بمبالغ استثنائية، و قد كانت الشركة الأجنبية الوحيدة التي شاركت في إعادة بناء العمارات، كتقدير لهذه الشركة على مساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر تم منحها في 2007 ميدالية الاستحقاق الصناعي من طرف مؤسسة الصناعة الوطنية الجزائرية[4].

1) **مشروع الطريق سيار شرق–غرب:** وهو الذي يمتد من شرق الجزائري إلى غربها على مسافة كاملة تقدر ب 1216 والذي يعتبر من بين أهم المشاريع التي عرفتها الجزائر، حيث يمكن اعتباره مشروع القرن وقد تحصلت المجموعة الصينية على حصة إنجاز الجزء الوسط والغرب من مشروع بمبلغ قدر ب 6.25 مليار دولار كمبلغ اجمالي والشيء الذي شد الحكومة الجزائرية بالتوجه للاستعانة بشركات الصينية في ظل سرعة انجاز المشاريع مع وجود معايير الجودة العالمية، وهو ما كانت الجزائر في حاجة إليه خاصة في فترة الثمانينات ورغم ما عانته الجزائر، خاصة في العشرية السوداء وما خلقه

[1] **CSCEC** : China State Construction Engineering Corporation Limited (Societe Anonyme des Travaux de Construction de Chine.)
[2] **ZCIGC** : SARL Groupe de Construction et d'Investissement du Zhejiang
[3] **CGC**: China Geo-Ingenieering Corporation
[4] ياسين سليني، **العلاقات الجزائرية–الصينية: دعم متبادل**، شهادة ماجيستر، دبلوماسية وتعاون دولي، (الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص.127.

الارهاب في بلادنا وأغلب المشاريع كانت معطلة لذلك كان الاعتماد على الشركات الصينية بالقيام بالعديد من المشاريع الحيوية في مدة قصيرة جدا.

وإن بناء الطريق السيار حسب تصريح **تشاو يونغ** نائب مدير المشروع يتم طبقا لمعايير الجودة العالمية التي تأخذ في الحسبان مكافحه الزلازل وتعزيز وتدعيم معيار الأمانة وقد أضاف في تصريحه إلى أن طريق السيار يساعده في فتح شمال الجزائر وتسهيل نقل السلع والبضائع فضلا عن تقليص مدة السفر ما بين المدن الرئيسية عبر البلاد بشكل كبير[1].

2) **مشروع بناء ميناء الحمدانية:** في إطار مشروع طريق الحرير الجديد (مبادرة الحزام الاقتصادي) شرعت الصين منذ سنه 2016 بمبادرة مشاريع لموانئ حيوية على طول منطقه شمال إفريقيا، أهمها "ميناء الحمدانية" بمنطقه شرشال بالجزائر، وهو الميناء الذي يراه الصينيون حيويا جدا لتصدير سلعهم نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط، حيث يهدف مشروع ميناء الحمدانية بشرشال والذي يكلف 3.3 مليار دولار، إلى بناء مركز توسيع أساسي للبحر المتوسط بقدرة 6.5 مليون حاوية و30 مليون طن من البضائع الضخمة سنويا، كما يهدف أيضا إلى استقبال السفن الكبيرة وإفراغ ما بها من سلع وبضائع، حتى لا يضيع الوقت من خلال نقلها عبر بواخر صغيرة إلى باقي موانئ الجزائرية وغيرها دون انتظار وهو ما ينتظر أن يعود على الجزائر بأرباح كبيرة، اذ كان عند قدوم السفن ذات الحجم الكبيرة المحملة بالسلع، ونظرا لكون الجزائر لا تمتلك ميناء ذو مياه عميقة لرسو هذه السفن الامر الذي يجبرها على إفراغ كل شحنات السفن في "ميناء مارسيليا" بفرنسا لامتلاكها ميناء ذو معايير عالمية ومن ثم يتم تحويل تلك السلع على شكل شحنات صغيرة في سفن أخرى أصغر إلى الجزائر، وهذا يكلف الخزينة

[1] حسين سالم، **العلاقات المغاربية الصينية -الجزائر نموذجا-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، دراسات اسيوية، (الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018)، ص.174-175.

الجزائرية دفع عملة صعبة بمليارات الدولارات حيث أنه بتشييد "ميناء الحمدانية" بشرشال بشراكة جزائرية صينية سيتم توفير ما نحو ما يقارب مليار و 200 مليون يورو سنويا والتي كانت تأخذها فرنسا من الجزائر وعليه يعد أكبر استثمار في القطاع البحري ،إذ سيربط هذا الميناء بطريق الحرير الصينية مباشرة، لذلك تولي القيادة السياسية الجزائرية الحالية أهمية كبيرة في تفعيل اتفاقية التعامل الثنائية مع الصين في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي، والاستغلال الأمثل لهذا الميناء، حيث أن مشروع الميناء سيوفر أموالا للجزائر وكذا توظيف لليد العاملة والتي من المفترض أن تكون جزائرية بحتة. وفي إطار نفس المبادرة الاقتصادية الصينية الحزام الاقتصادي فقد استحدث مشروع آخر متعلق بالبنية التحتية في الجزائر يمنح للصين وهو مصنع للفوسفات في ولاية تبسة. إذ من المتوقع أن تحقق هذه الصفقة وهذا مشروع الاستثماري الذي تبلغ قيمته 6 مليارات دولار ما يقرب من 2 مليار دولار في السنة وفقا لرئيس مجلس إدارة شركة سونا تراكب جزائرية حيث أنه من المقرر افتتاح المصنع في عام 2022 وسيحل لقطه استعلام فرصه عمل الجزائريين[1].

[1] شريفة كلاع، **المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر: اية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة الجزائر3، المجلد11، ع. 02، 2022، ص.919 – 920.

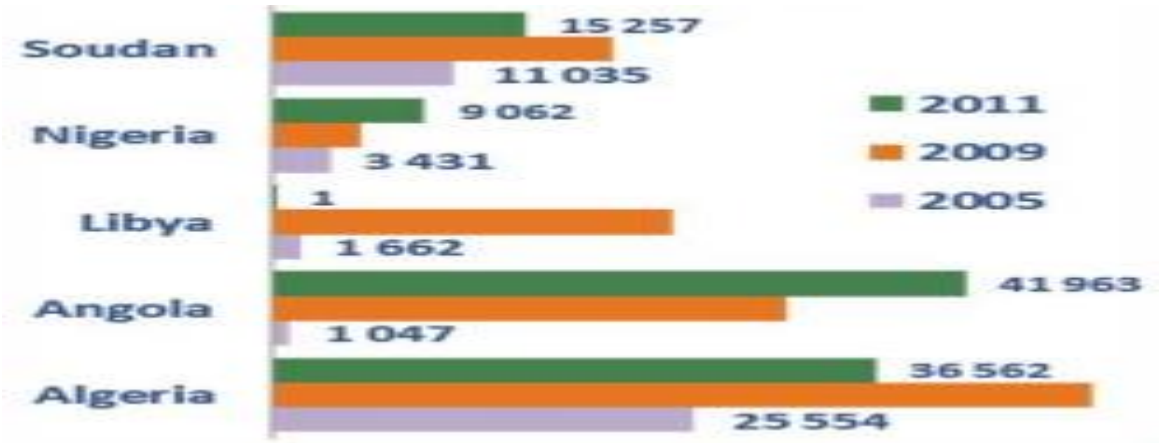

الشكل رقم8: الوجهات الرئيسية للعمال الصينيين في إفريقيا[1].

حسب الشكل يتبين أن أكثر دول في إفريقيا التي يتواجد بها اليد العاملة الصينية هي الجزائر، ولقد كانت هذه الاخيرة بين سنتين 2005و 2011 هي الدولة الإفريقية الأكبر من حيث عدد العمال الصينيين المهاجرين والذي بلغ عددهم الذروة سنة 2009 بحوالي 49,631 صيني، ثم انخفض العدد إلى 36,562 في سنة 2011 التي تعمل في المشاريع الاستثمارية في الجزائر، وهذا ما يثير تساؤل حول مدى الفائدة من تلك المشاريع إذ لم توظف اليد العاملة المحلية.

3) مشروع تشييد ثالث أكبر مسجد في العالم: تم منح هذا المشروع للشركة الصينية تشاين ستيت كونستراكشن « CHINA STATE CONSTRUCTION » والتي هي متواجدة في الجزائر منذ تقريبا أكثر من 30 سنة، وجاء هذا المشروع بعد إعلان رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة التي كان وعد بها الشعب الجزائري، بحيث يضم مسجد الجزائر الجديد تجهيزات تربوية ودينية مختلفة، كالمكتبات بقاعات المحاضرات ودروس دينية وتفسير القرآن ومراكز ثقافية وعلمية، إضافة إلى قاعة الصلاة تتسع لحوالي 120,000 مصلي ومرآب للسيارات، وكل المرافق الاجتماعية الضرورية ولقد قامت أيضا الشركة الصينية ببناء عده فنادق ومنها شيراتون الجزائر وشيراتون وهران و

[1] Thierry Pairault. **"China's economic presence in Algeria."**C.C.J. Occasional Papers. N°1. January 2015, P.08.

رونيسونس بتلمسان، كما يوجد هذا المشروع ببلدية المحمدية شرق العاصمة، وتم تقدير تكلفته بمليار أورو وهذا ما يساهم في عملية خلق مناصب شغل تقدر ب 17000 منصب من بينها 10,000 منصب شغل للجزائريين، كما يحوز هذا مشروع على مساحة إجمالية تقدر ب 40,000 متر مربع[2] [1].

لعبت الصين دورا مهما في ازدهار قطاع البناء الجزائري، كما حظيت الشركات الصينية مؤخرا أيضا بالنجاح في قطاع الطاقة. كانت الصين في سنة 2019 الممول الأول للجزائر بنسبة 18% متبوعة بفرنسا بنسبة 10% وإيطاليا ب8%. كما كشف عن مشروع منجم الحديد بغار جبيلات الواقع بولاية تندوف وتمويله سيكون مشتركا جزائريا–صينيا، وهو يمثل اتفاقا تاريخيًا هاما سيسمح بميلاد مشروع يهدف للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنمية قطاع المناجم، بحيث سيتم تصدير الحديد المنتج إلى مختلف الأسواق، ويهدف هذا المشروع إلى ضمان وتأمين إمداد مصانع الصلب والحديد الوطنية بالمواد الخام وكذلك زيادة مداخيل الصادرات خارج المحروقات وسيسمح خلال انطلاق أشغال الانجاز بإنشاء حوالي 3.000 منصب عمل[2].

4) **مشروع غار جبيلات:** قدرت التكلفة المبدئية لهذا المشروع بملياري دولار لتشغيل منجم غار جبيلات بولاية تندوف الواقعة جنوب غرب الجزائر بتمويل مشترك من الطرفين الجزائري والصيني. هذه الشراكة ممثلة من قبل شركة الحديد والصلب الجزائرية فيرال وثلاثة شركات لصينية عملاقه متخصصة في مجال التعدين والاستكشاف وهي **MCC**و **CWE**، بحسب قاعدة الاستثمار 51% للجزائر و49% للشركات الصينية.

[1] سالم حسين، مرجع سابق، ص 175–176.

[2] عمر بوتشيش، **التعاون الجزائري – الصيني: الواقع والآفاق**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد07، ع. الأول، 2022، ص.5–6.

تعمل هذه الشركات الصينية الرائدة في العالم على بناء وتطوير المناجم واستخراج المعادن، ومتخصصة كذلك في تطوير البناء وتشغيل مشاريع الطاقة، وبحسب تصريحات وزارة الطاقة والمعادن الجزائرية فإن مدة بناء المنجم أربع سنوات أي من 2021 إلى 2024، وأن المنجم سيتم استغلاله بحلول عام 2025،حيث سيتم استخدام المركبات الكهربائية لنقل الحديد شمال البلاد ثم نقله إلى مستغانم (غرب) لتصديره، ومن المخطط كذلك أن يكون غار جبيلات منجما مُستَدام يعتمد في نشاطه على استغلال الطاقات المتجددة، وله بُعد دولي بتصدير الحديد المنتج إلى الأسواق المختلفة عبر ميناء مستغانم، باعتباره أكبر مناجم الحديد في العالم بطاقة 3 مليارات طن.

تسعى الحكومة الجزائرية إلى الاستثمار في المنجم الضخم للمساعدة في تحرير اقتصاد البلاد من سجن النفط، لأنه مشروع القرن الذي يمكن أن يغير معالم الاقتصاد الجزائري حسب الحسابات الاقتصادية الجزائرية، كما تستهدف الجزائر عدة أسواق عالمية في صادراتها المقبلة لإنتاج غار جبيلات، وسيوفر استغلال هذا المنجم 10 مليارات دولار تمثل الصادرات السنوية من الحديد الجزائري بحسب أرقام الجمارك الجزائرية[1].

ب. في القطاع الصناعي.

في سنة 2008، دخلت الصين والجزائر حيز اتفاقية لإرساء منطقة اقتصادية منطقة تجارة حرة في مدينة **مستغانم** –غرب الجزائر– وهي صفقة تركز على مسألة تركيب السيارات والتي تشارك فيها كل من **شركة جيانغ لينغ موتورز** الصينية **ومجموعة شركات جيانغ شي للفحم** مع شركائهم الجزائريين **تجمع معزوز** .إلا أن المشروع ظل متوقف منذ

[1] Kara Malak**, L'importance de l'initiative « La ceintures et la route chinoises » dans l'activation des énergies renouvelables en Algérie**, Revue des sciences Humaines, Université Oum El Bouaghi, Volume : 09 Numéro : 02 – Juin -2022, p 270-271.

سن قانون المالية التكميلي سنة 2009، الذي يطلب من المستثمرين الأجانب أن يكون لهم شركاء جزائريين يحظون بأغلبية الأسهم[1].

وقعت الجزائر والصين اتفاقية لتعزيز الشراكة في المجال الصناعي بالجزائر سنة 2016، تم اقراره بمرسوم رئاسي في أغسطس 2017، سيسمح هذا الاتفاق بخلق مشاريع مشتركة في عدة مجالات، وتهدف لجلب استثمارات صينية إلى الجزائر[2]. كما ستعمل هذه الاتفاقية "الهامة" على إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية البينية المبنية حاليا على التبادل التجاري وعقود الإنجاز العمومي وتوجيهها نحو ديناميكية استثمار وإنتاج مشترك من خلال وضع إطار تنفيذي، وقاعدة للشراكة الصناعية والتكنولوجية بين البلدين. وتشمل المجالات التي سيمسها الاتفاق الصناعة التحويلية، واستغلال الموارد والطاقات (الغاز والنفط) والصناعة الميكانيكية، صناعة السكك الحديدية، الحديد والصلب، البنى التحتية، الصناعة البتروكيمياوية، الطاقات المتجددة، النجاعة الطاقوية، تحويل المواد المنجمية، البناء والأجهزة الكهرومنزلية، بالإضافة إلى التعاون التقني. وتهدف الجزائر والصين من خلال هذا الاتفاق، إلى تحسين وعصرنة القدرات الإنتاجية للمؤسسات لاسيما الجزائرية منها من خلال تمكينها من الحصول على التكنولوجيات الصناعية. وفي هذا الخصوص تطمح الجزائر لأن تصبح وجهة "مميزة" للمستثمرين الصينيين، الذي يطمحون إلى كسب المزيد من الأسواق الدولية لاسيما أسواق منطقة شمال إفريقيا. وهذا النوع من الاتفاقيات سيسمح بإزالة العقبات التي تواجه المستثمرين الصينيين ودعوة شركات البلدين إلى اغتنام كل الفرص المتاحة لخلق مشاريع منتجة من شأنها تنمية الشراكة الجزائرية–الصينية وتعميق علاقات التعاون، وقد أكد

---

[1] جون كلابريسي، **العلاقات الجزائرية–الصينية..هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتها الكاملة؟**، تر: جلال خشيب، 2018/02/10، على الساعة: 13:47 ، على الرابط: https://idraksy.net/sino-algerian-relations-path-realizing-their-full-potential/

[2] **الجزائر– الصين: 5 مشاريع شراكة في القطاع الصناعي والمنشآت المينائية**، وكالة الانباء الجزائرية، 2018/01/31، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/05/03على الساعة 14:00، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/52774-5

نائب وزير التجارة الصيني أن هذه الاتفاقية ستسمح بزيادة حجم الاستثمارات الصينية في الجزائر المقدرة حاليا بحوالي 2,5 مليار دولار[1].

على سبيل المثال وقعت شركة صينية بالجزائر في 2013 على إنشاء مصنع لتجميع السيارات من علامة "**فاو**" كما تعتزم الشركة الصينية "**شيري**" لإفتتاح مصنعها لتركيب السيارات في 2018، بولاية سطيف أين يتم نقل التكنولوجيات المتعلقة بتصنيع وتركيب السيارات، الحافلات والشاحنات. وكانت قد وقعت الجزائر والصين في 2017 اتفاقية " تعزيز القدرات الإنتاجية" لتعزيز الشراكة في مجالات الصناعة التحويلية واستغلال الموارد والطاقات، الصناعة الميكانيكية، صناعة السكك الحديدية، الحديد والصلب البنى التحتية، الصناعة البتروكيمياوية، والطاقات المتجددة، الكفاءة الطاقوية، تحويل المواد المنجمية، البناء والأجهزة الكهرومنزلية بالإضافة إلى التعاون التقني[2].

في جويلية 2016، وقعت شركة FAW-African Investment وهي شركة تابعة لشركةFirst Auto Works، اتفاقية مشروع مشترك مع مجموعة Arcofina الجزائرية لبناء مصنع لتجميع السيارات في تلمسان، بعد أكثر من ثلاث سنوات من الإعلان عن الشراكة لأول مرة[3].

ت. في قطاع الطاقة.

وقعت الجزائر العديد من اتفاقيات التعاون في مجال الطاقة مع دول مختلفة بهدف تطوير وتعزيز علاقات التعاون مع شركائها، وذلك من أجل توفير إطار قانوني يسمح

[1] **الجزائر والصين توقعان اتفاقية إطار لتعزيز الشراكة في المجال الصناعي**، الإذاعة الجزائرية 2016/10/17، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/05/03على الساعة 16:15، على الرابط:
https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20161017/91171.html

[2] طيب جميلة، مرجع سبق ذكره، ص .14-15.

[3] Johan Calabrese, « **Sino-Algerian Relations: On a Path to Realizing Their Full Potential?",** October 31, 2017, p.04.

بتطوير أعمال التعاون والشراكة مع هذه الدول، ويعتبر تاريخ فيفري 2004، هو تاريخ انعقاد أول اتفاقية شراكة مع الصين في مجال الطاقة والتعدين[1].

وفي هذا الصدد استقبل وزير الطاقة والمناجم، محمد عرقاب، الرئيس التنفيذي للشركة الصينية "**سينوباك إنترناشيونال إينرجي انفستمنت ليميتد**"، **غويو يوليانغ**. مرحبين بتميز العلاقات الصينية الجزائرية، كما وقعا مذكرة تفاهم تعكس إرادة الطرفين في توطيد علاقاتهما القائمة وتوسيع نطاق التعاون بينهما، من خلال البحث عن فرص شراكة جديدة في مجال الطاقة والمناجم.

وناقش الطرفان الفرص التجارية والآفاق المستقبلية للاستثمار في التنقيب عن النفط والغاز. وكذا في مجال البتروكيماويات في الجزائر. "آملين رؤية تطور المشاريع الواعدة التي تشجع على تبادل الخبرات ونقل المعرفة"، في إطار "القانون الجديد للمحروقات وكذلك في الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر".

وعبر الرئيس التنفيذي للشركة الصينية عن ارتياحه للشراكة بين سوناطراك وسينوباك. مؤكدا على مواصلة الاستثمار وتعزيز وجود سينوباك في الجزائر والخارج. ولاسيما في إفريقيا بالشراكة مع سوناطراك. وتتواجد شركة سينوباك بالجزائر منذ سنة 2002، وتستغل مع سوناطراك حقل زارزايتين في إطار عقد شراكة يهدف إلى رفع معدل استرجاع احتياطيات النفط الخام المتوفرة.

هذا وقد وقعت سوناطراك وشريكها سينوباك بتاريخ 28 ماي 2022، عقد تقاسم الإنتاج فيما يتعلق بالرقعة التعاقدية لزارزايتين، تقدر قيمة الاستثمار الإجمالي المسطر لتنفيذ برنامج أشغال التطوير والاستغلال المتفق عليه بنحو 490 مليون دولار أمريكي، مما سيسمح باسترجاع ما يقرب من 95 مليون برميل من النفط. تم التوقيع على مذكرة التفاهم

[1] « **Coopération bilatérale** », **MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE ET DES MINES,** Disponible sur : https://www.energy.gov.dz/?rubrique=cooperation-bilaterale

بين كل من سوناطراك وسينوباك يوم 14 نوفمبر 2022 من طرف المدير العام لشركة سوناطراك توفيق حكار والمدير التنفيذي لشركة سينوباك بمقر سوناطراك[1].

المبحث الثاني: تأثيرات النفط والغاز في استراتيجية الشراكة بين الجزائر والصين.

سعت الشركات الحكومية الصينية إلى إرساء موطئ قدم لها في قطاع النفط الجزائري منذ القيود التي خففت على الاستثمار الخارجي أواخر التسعينيات. في شهر أكتوبر 2002، تحقق الاختراق والتقدم الأول، حينما انضمت شركة **(SINOPEC)** الصينية إلى الشركة الوطنية الجزائرية للنفط **سوناطراك** لأجل تطوير **حقل زازيتين** النفطي.

المطلب الأول: التعاون الجزائري–الصيني في مجال النفط والمحروقات.

الجزائر هي ثالث أكبر دولة إفريقية منتجة للنفط والمرتبة السابعة عشر في العالم لأكبر منتجي النفط في العالم بطاقة إنتاج يومية تبلغ 1,7 مليون برميل، هذا البلد لديه احتياطي نفطي مؤكد يبلغ حوالي 12 مليار برميل وهو ثالث أكبر احتياطي في إفريقيا، علاوة على ذلك، في عام 2013، احتلت الجزائر المرتبة الثامنة بين أكبر مصدري للغاز الطبيعي في العالم[2].

تعد الجزائر أكبر دولة في إفريقيا والعالم العربي .لديها احتياطيات كبيرة من النفط والغاز وهي عضو في أوبك .بالنسبة للغاز الطبيعي، تمتلك الجزائر عاشر أكبر احتياطيات في العالم، وهي أكبر منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا، وهي سادس أكبر مصدر للغاز .بالنسبة للنفط، تحتل الجزائر المرتبة 16 في احتياطيات النفط المؤكدة وهي من بين

[1] مريم علواش، **العلاقات الجزائرية الصينية.. بكين نحو أفريقيا عبر بوابة الكبار**، 2022/12/07، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/05/05على الساعة 12:56، على الرابط: https://almostathmir.dz .

[2] LAOURARI Imène, GASMI Farid, "**The impact of real oil revenues fluctuations on economic growth in Algeria: evidence from 1960-2015 data**", Centre de Recherche en Économie Appliquée pour le Développement,) Toulouse: School of Economics - University of Toulouse Capitole, 10 Octobre 2016), p02.

أكبر ثلاثة منتجين للنفط في إفريقيا .تقع جميع احتياطيات النفط المؤكدة في البر، وهناك مصلحة في تطوير القدرة البحرية[1].

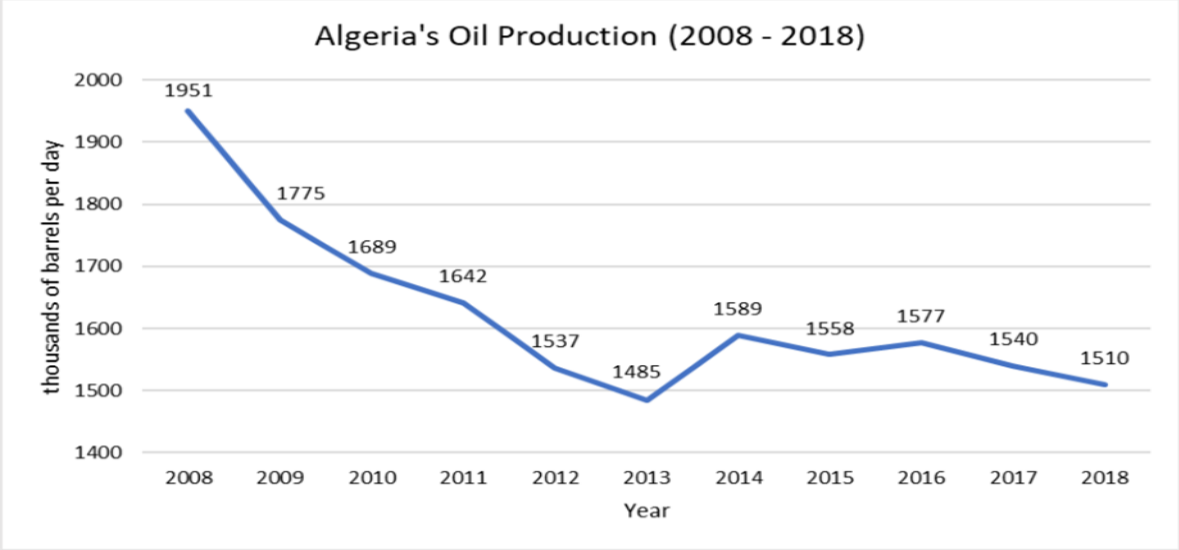

الشكل رقم9: إنتاج النفط في الجزائر[2].

شهد قطاع النفط تراجع لأكثر من عشر سنوات عكس السنوات الماضية كما هو موضح في الرسم البياني.

[1] Energy Resource Guide, "**Algeria - Oil & Gas**", Edition 2021, Disponible sur: https://www.trade.gov/

[2] **https://www.trade.gov /**

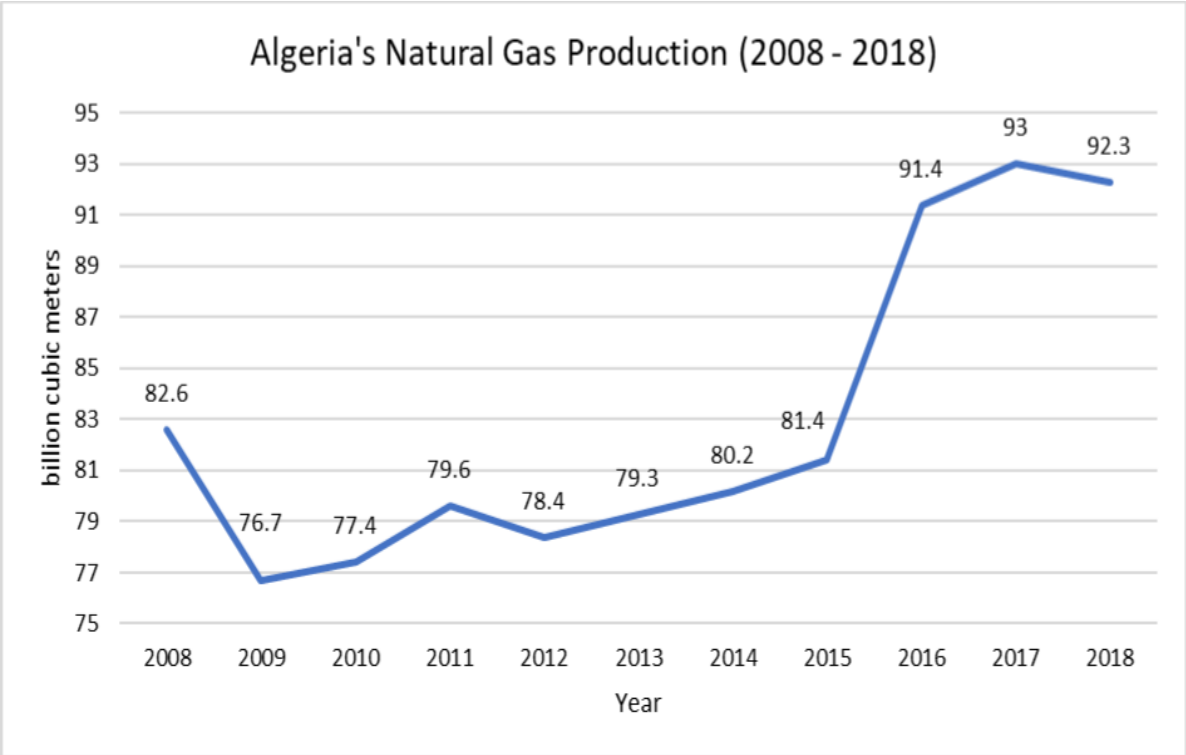

الشكل رقم10: إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر[1]

تهيمن احتياطيات الغاز الطبيعي الوفيرة على محفظة النفط والغاز في الجزائر مقارنة بالنفط الخام . بعد إنتاج الغاز الطبيعي لعدة عقود، وصلت الجزائر إلى نقطة يواجه فيها توازن الغاز تحديات، لقد اجتمع ركود إنتاج الغاز الطبيعي والنمو السريع في استهلاك الغاز المحلي لتقييد إمكانات تصدير الغاز في البلاد.

كما يوضح الرسم البياني، اتجاهات إنتاج الغاز في الجزائر أفضل بكثير من النفط خلال العقد الماضي .على الرغم من التحديات التي تفرضها حركة السوق لتحديد الأسعار وفائض الغاز الطبيعي على مستوى العالم، من المرجح أن يزداد إنتاج الغاز تدريجيًا على المدى القصير والمتوسط بفضل الاستثمارات في حقل حاسي الرمل.

[1] https://www.trade.gov /

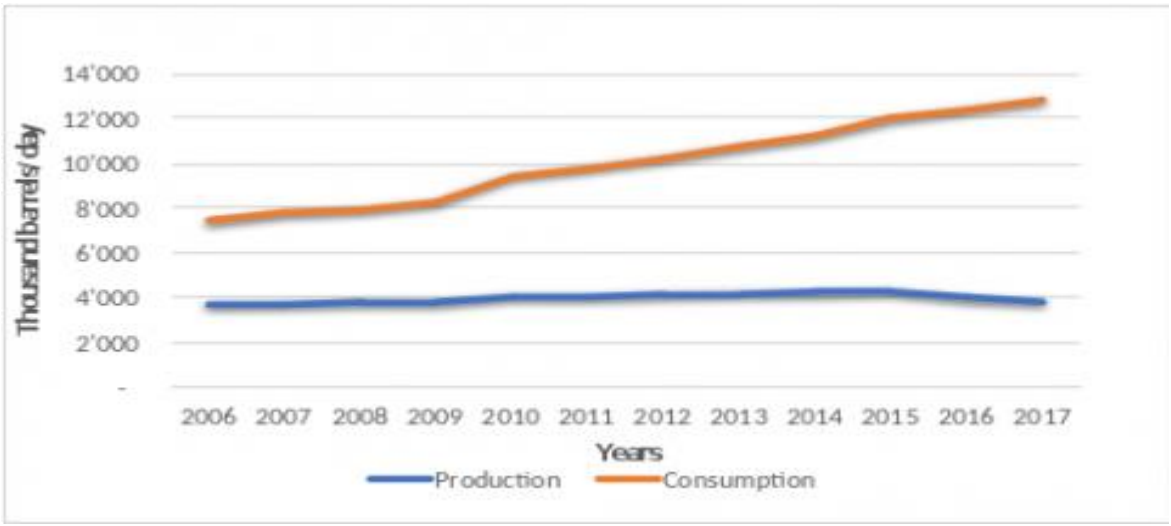

الشكل رقم11: إنتاج الصين للنفط مقابل الاستهلاك وإنتاج الغاز الطبيعي مقابل الاستهلاك[1]

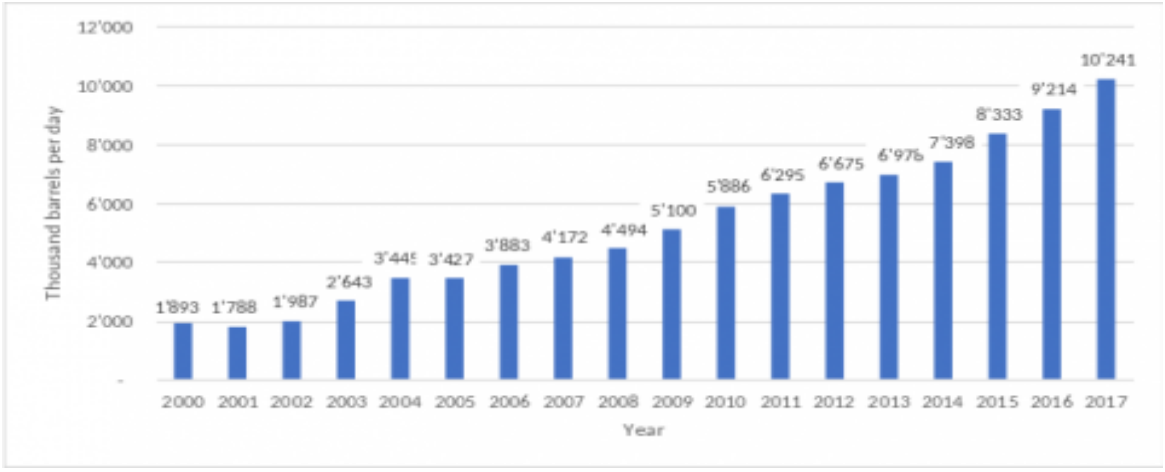

الشكل رقم12: واردات النفط الصينية في الفترة 2000/2017.[2]

ارتفعت واردات النفط الصينية في الفترة من 2000 إلى 2017، وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر على الأقل حتى عام 2035 حسب الخبراء.

[1] https://journals.openedition.org

[2] https://journals.openedition.org

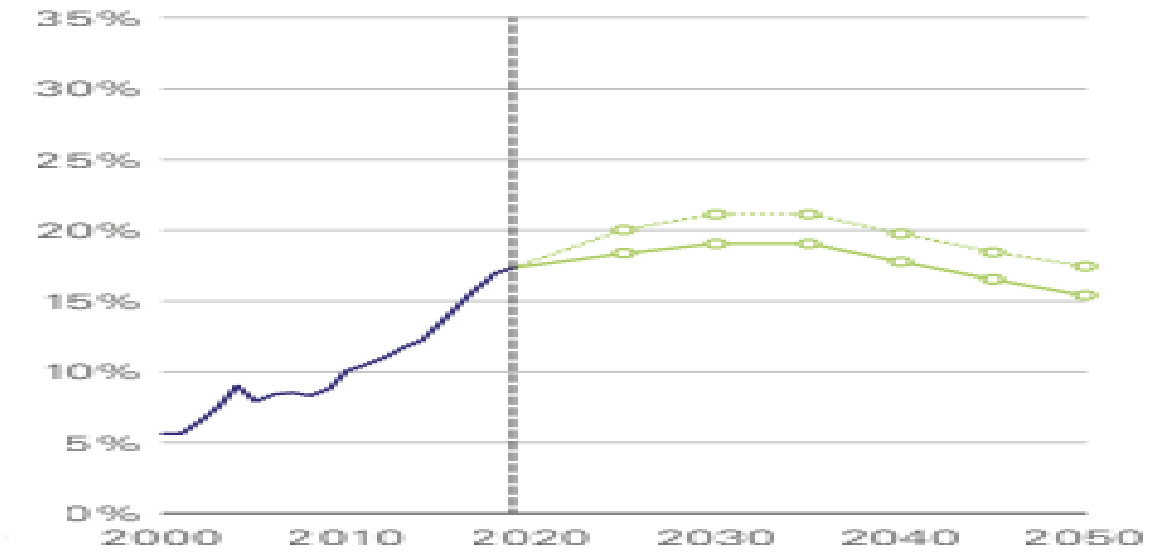

الشكل رقم13: واردات الصين من النفط والغاز[1] .

يتبين من الشكل رقم13 أن تجارة الطاقة الصينية تتجلى على النفط والغاز الطبيعي، وهما أكثر أنواع الوقود تداولا وهذا ما يثير مخاوف متزايدة بشأن أمن الطاقة في الصين.

تعد الصين أكبر اقتصاد في آسيا وثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر أيضا ثاني أكبر دولة من حيث استهلاك النفط بل أن هناك بعض الاحصائيات والتقارير التي تؤكد أن استهلاك النفط تخطى نظيره الأمريكي في سنة 2011[2]. تواجه الصين في الوقت الحاضر حاجة غير مسبوقة للموارد الأولية ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية لتتجاوز 9% سنويا وزيادة عمليات التصدير وتمدد الطبقة الوسطى، ومن ثم زيادة امتلاك السيارات الكمالية كل هذا أدى إلى زيادة الطلب الصيني من البترول والغاز بشكل غير مسبوق[3].

اعتمدت الصين لتأمين مصادرها من الطاقة على سياسة «**Go Global**» في استثماراتها الخارجية، حيث بدأت الشركات النفطية الصينية في الدخول في مشاريع

---

[1] Spencer Dale, **bp Energy Outlook**, 2023 edition, p 28.

[2] وردة هاشم علي عيد وجهاد عودة، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، مرجع سبق ذكره، ص.201.

[3] نفس المرجع، ص .250.

استثمارية في مجال النفط في الخارج ومن بين تلك الشركات: الشركة الوطنية الصينية للنفط (CNPC) والمؤسسة الوطنية العامة للنفط البحري (CNOOC) والمؤسسة الوطنية العامة للبتروكيماويات، (SINOPEC) وتعد هذه الشركات بين كبرى الشركات النفطية في الصين[1]. وفي هذا الإطار توجهت هذه الأخيرة إلى إفريقيا التي تمتلك ما يقرب من ربع الاحتياط العالمي من النفط وتنشط الصين في أنحاء القارة السمراء[2].

يقدر احتياط الجزائر المؤكد من النفط حوالي 12.2 مليار برميل حسب احصائيات جانفي 2017، والذي يعتبر أكبر احتياطي في إفريقيا بعد كل من نيجيريا وليبيا وانغولا، ويبلغ انتاجها اليوم حوالي 1.3 مليون برميل. تتمركز أكبر هذه الكميات من النفط في الجنوب الشرقي من البلاد خصوصا في حقول "حاسي مسعود" التي تحتوي لوحدها على ما يقارب 70% من الاحتياطات الكلية من النفط في الجزائر، وتسيطر شركة سوناطراك على غالبية الاستثمار النفطي في الجزائر. أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فتحتوي الجزائر على حوالي 161.7 مليار قدم مكعب من الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي وتعتبر الثامنة على مستوى العالم. ويعتبر حقل "حاسي الرمل" أكبر حقل للغاز الطبيعي في الجزائر، حيث يقدر انتاجه بحوالي ربع إجمالي إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي[3].

إن الجزائر، وبصفتها دولة منتجة ومصدرة لمصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، وأيضا باعتبارها سوقا استهلاكية واستثمارية واعدة. قد أصبحت محل اهتمام مكثف لصناع القرار في السياسة الخارجية الصينية. حيث أن الصين وفي إطار دبلوماسيتها للطاقة قد بدأت في السنوات الأخيرة بالدخول إلى الأسواق الجزائرية بصورة مكثفة فقامت بتصدير منتجاتها المختلفة إلى الجزائر وبأسعار تنافسية كما قامت بإطلاق العديد من المشاريع

[1] نفس المرجع، ص .212-213.

[2] نفس المرجع، ص. 251.

[3] علي العطري، **التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه افريقيا منذ 2000**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علاقات دولية، (باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020)، ص.185.

الاستثمارية في مختلف الميادين والقطاعات خصوصا في مجال البنى القاعدية والمشاريع الكبرى، كبناء الطرقات، الجسور، الشركات وغيرها. كل هذا مهد لبدء الصين بالدخول في المنافسة على مصادر الطاقة الجزائرية[1].

تكثف التعاون بين البلدين في السنوات الأخيرة في مجال المحروقات والمناجم، من خلال عدة مشاريع مثل مشروع دمج بداية ونهاية الحقل البترولي في أدرار، كذلك رفع من نسبة استرجاع مخزونات البترول في منجم "زرزيتين" بالإضافة إلى استكشاف واستغلال العديد من الحقول البترولية حقول الغاز والمعادن، حيث امتدت هذه الاستثمارات مؤخرا إلى الميدان المنجمي من خلال مساهمة شركة صينية في رأسمال منجم العابد للزنك والرصاص، وكذا إنشاء مدرسة تختص بالمناجم على مستوى نفس المنطقة. وقد وقعت الجزائر العديد من الإتفاقات والمشاريع مع الشركاء الصينيين في مجال الطاقة، لا سيما في الفترة الأخيرة، فقد قامت الشركة الصينية العملاقة "CHINA PETROLEUM AND CHEMICAL CORPORATION-SINOPEC" بالتوقيع على عقد بقيمة مليون دولار سنة 2002 من أجل تطوير حقول زرزيتين قرب حاسي مسعود في الصحراء الجزائرية. حيث أن تمويل المشروع يرجع 75 % منه إلى الشركة الصينية و25% إلى الشركة الجزائرية سوناطراك.

وفي نهاية 2003 بلغ احتياطي الجزائر من البترول والغاز 135 مليار برميل، منها 40 مليار برميل قابلة للاستخراج، 29% بترول، و56% غاز، و9% لناتج التكثيف، و6% لغاز البترول المسال[2].

وفي سنة 2004، تم التوقيع على بروتوكول اتفاق بين الشركتين يحدد من خلاله مجالات التعاون بين الشركتين كما يتضمن الاتفاق النشاطات في الجزائر والصين ويكون

[1] علي العطري، **أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية، 1993-2007**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، علاقات دولية، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2009)، ص.106-107.

[2] سارة جندي، **العلاقات العربية-الصينية دراسة حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص .128.

هذا التدخل في شكل اسهامات وإنشاء شركات ووسائل أخرى، حيث يتضمن هذا الاتفاق مجالات عديدة منها التنقيب والانتاج ومعالجة البترول والغاز الطبيعي.

كما استفادت الشركات الصينية بعقد تجديد معمل تكرير في مدينة سكيكدة في سنة 2005، حيث قامت الشركة الجزائرية نفتال (NAFTAL) بالتعاون مع شركة (SORAL CHINE) لتكوين شركة مختلطة في جانفي 2006، تحت اسم (NAFTAL CHINE) تعمل على توزيع مواد بترولية مكررة[1].

وفي جانفي 2010 أعلن سفير الصين الشعبية بالجزائر عن توقيع بلاده لعقد مع وزارة الطاقة والمناجم من أجل التنقيب عن البترول في الجنوب الجزائري، حيت أكد أن للعقد المبرم بين وزارة الطاقة والمناجم والمؤسسة الصينية التي فازت مناصفة مع إحدى المؤسسات التايلاندية من أجل الكشف والتنقيب عن الذهب الأسود في الجنوب الجزائري الكبير، يوضح رغبة بلاده في ولوج ومساعدة الجزائر في تطوير مجال التنقيب عن النفط الذي تحتاجه بكين لتحريك عجلة أكبر اقتصاد نامي في العالم [2].

وقعت شركة النفط والغاز الحكومية الجزائرية سوناطراك، وشركة (SOOGL) الصينية مؤخرا اتفاقا لتقاسم إنتاج النفط في محيط زارزتين، يعتبر هذا العقد كجزء من استراتيجية الشراكة الجزائرية–الصينية للاستثمار حتى عام 2026 في إنتاج وتكرير النفط، وكذلك التنقيب عن الغاز واستخراجه. إنها أكبر اتفاقية أبرمتها كل من شركة (SONATRACH)الجزائرية وشركة (SOOGLE) الصينية كما أعلنتا الشركتان عن توقيع عقد لتقاسم إنتاج النفط بقيمة 490 مليون دولار لموقع في جنوب شرق الجزائر. وينص هذا

[1] حسين سالم، **العلاقات الصينية المغاربية – الجزائر أنموذجا**– مرجع سابق، ص.178.

[2] ياسين سليني، **العلاقات الجزائرية–الصينية :دعم متبادل**، مرجع سابق، ص. 138.

العقد الذي سيستمر 25عاما على إنجاز مشروع يهدف إلى السماح باستعادة ما يقارب 95 مليون برميل من احتياطي النفط الخام[1].

المطلب الثاني: تعزيز التعاون في مجال الطاقات المتجددة.

تتربع الجزائر على إقليم جغرافي يقدر ب2,381,741 كلم[2] ، تتميز هذه الرقعة بوفرة الموارد الطاقوية التقليدية وكذا الطاقات المتجددة، ونظرا للتداعيات السلبية لاعتماد الجزائر في اقتصادها على قطاع المحروقات، تسعى الحكومة الجزائرية إلى خفض تبعية الاقتصاد الجزائري مستقبلا لقطاع المحروقات الذي يمثل حوالي من مداخيل الدولة من العملة الصعبة.

فالجزائر تعمل على تنويع مواردها لتجنب الوقوع رهينة لتقلبات أسعار النفط في الاسواق الدولية. وعلى المستوى المحلي فإن استهلاك الطاقة يتزايد كل سنة نظرا للتحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري، وحسب إحصائيات وزارة الطاقة والمناجم بلغ الاستهلاك الوطني للطاقة في عام 2021 ما قيمته 164.4 مليون طن، مقارنة ب 144.4 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2020. أما في عام 2017 بلغ الاستهلاك الوطني ما قيمته 59.6 مليون بزيادة قدرها 2.1% مع سنة 2016، أين قدر استهلاك الطاقة ب 58.3 مليون وبزيادة قدرت ب 37.3% مقارنة بسنة 2010 أين كان معدل الاستهلاك يقدر ب 43.4 مليون طن. لا يزال الغاز الطبيعي يهيمن على هيكل إنتاج الطاقة الأولية التجارية بنسبة 60% ويليه النفط بنسبة 29%.[2]

[1] « **Pétrole : le groupe algérien Sonatrach et le chinois SOOGL signent un contrat de partage de production** », latribune.fr, 30 Mai 2022, disponible sur : https://www.latribune.fr/economie/international/petrole-le-groupe-algerien-sonatrach-et-le-chinois-soogl-signent-un-contrat-de-partage-de-production-919724.html

[2] «**_Bilan Energétique National Année 2021** », Ministère de l'Energie, P08. Disponible sur : https://www.energy.gov.dz/Media/galerie/bilan_energetique_2021_63df78f2b775e .

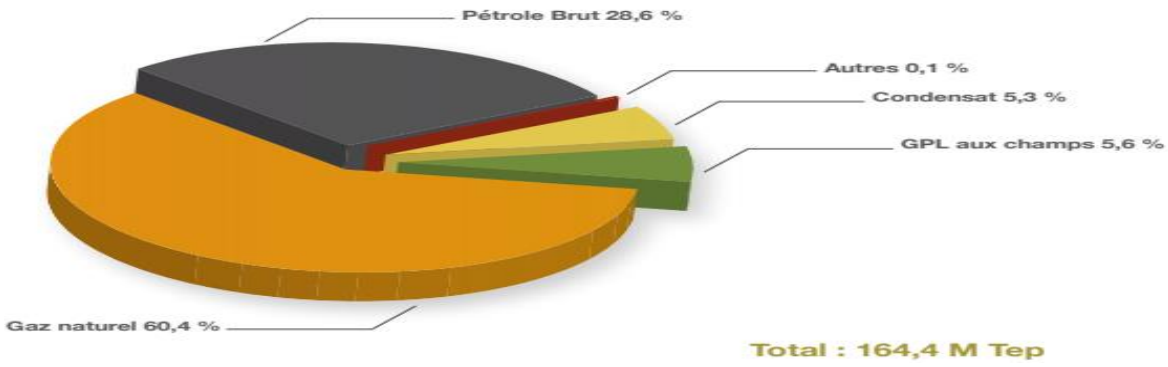

الشكل رقم14: هيكل إنتاج الطاقة الأولية التجارية الجزائرية.

المصدر: **Bilan Energétique National Année 2021**, Ministère de l'Energie, Edition 2021, P.09.
https://www.energy.gov.dz/Media/galerie/bilan_energetique_2021_63df78f2b775e.pdf

بناء على هذه المعطيات يتوجب على الجزائر العمل على تقليل ارتباط اقتصادها بقطاع المحروقات الذي يعاني من مشاكل تقلبات أسعار الطاقة في أسواق الطاقة العالمية وتنويع مصادرها الاقتصادية من خلال التوجه نحو الميادين الإنتاجية المستديمة، فالجزائر وبالإضافة إلى كونها دولة منتجة للمحروقات و الطاقة الأحفورية تتمتع كذلك بإمكانيات ضخمة ومتنوعه لتوليد الطاقات المتجددة والنظيفة كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية، سيشكل مدخلا استراتيجيا لتجنب التداعيات السلبية لأسواق الطاقة العالمية. سنحاول التركيز على الطاقة الشمسية الكهروضوئية والقدرات التي تتمتع بها الجزائر من هذه الطاقة.

تأمل الجزائر من خلال إستراتيجية إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية إلى غاية سنة 2030 بنسبة 40% من الإنتاج الكلي للكهرباء، مما يتطلب الأمر إنشاء محطات بقدرة إجمالية (12000ميجا وات) فالبرنامج لا يستثني طاقة الرياح التي تشكل المحور الثاني

للتطور والتي يجب أن تقارب حصتها 03% من مجمل الإنتاج الوطني للكهرباء سنة 2030)[1].

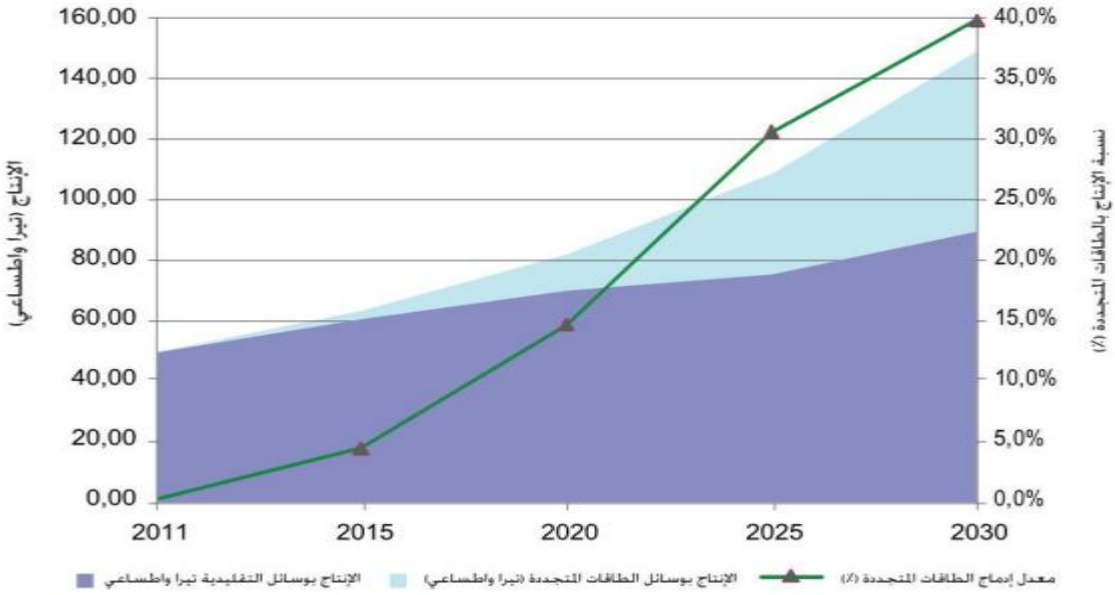

شكل رقم15: تغلغل الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني للكهرباء[2].

من خلال الشكل يتضح أن الجزائر تصبو إلى إنتاج الكهرباء بنسبة 70% انطلاقا من الطاقة الشمسية الحرارية و10% من الطاقة الشمسية الكهروضوئية اللتان سوف تكونان محركا لتطور اقتصادي مستدام. وبالرغم من القدرات الضعيفة نسبيا إلا أن البرنامج لا يستثني طاقة الرياح التي يجب أن تقارب حصتها 20% من إجمالي الإنتاج الوطني للكهرباء سنة 2030 موضحة كما في الشكل الآتي:

[1] هاجر برطيل، **دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر –دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، (بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2016)، ص.124.

[2] محمد مداحي، **التنويع الاقتصادي نموذج تنموي مستدام لمواجهة الموارد الطاقوية غير المتجددة في الجزائر**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد13، ع.2، 2022، ص.12.

شكل رقم16: أهداف إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر[1].

يمكن أن تشكل الشراكة الجزائرية مع الجانب الصيني في مجال الطاقات المتجددة بديلا استراتيجيا للجزائر ، من جهة فيما يتعلق بتنويع مصادر الاقتصاد الجزائري بالاستثمار في هذه الطاقات بالاعتماد على التقدم التكنولوجي للصين في هذا المجال ، ومن جهة أخرى تجسيد سياسة تنويع الشركاء الخارجيين أين ستكون الصين شريكا اقتصاديا مهما للجزائر للاستثمار في هذا القطاع، فالصين قطعت أشواطا كبيرة فيما يتعلق باستغلال الطاقات المتجددة، فقوة إنتاجها الداخلي جعلها تبحث عن إشباع طلبها من حيث الموارد الطاقوية

[1] هاجر برطيل، **دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر –دراسة حالة الشراكة الجزائرية–الاسبانية**، ص.126.

وبالتالي تستثمر في مجال الطاقات المتجددة، وكذا نظرا للتداعيات السلبية لاستعمال الموارد الطاقوية التقليدية على البيئة (خاصة الفحم حيث تعتبر الصين أول مستهلك له عالميا).

لم تضيع الصين أي وقت في توجيه مليارات دولارات إلى قطاع الطاقة النظيفة، حاليا هي البلد المستثمر الرائد في العالم في مصادر الطاقة المتجددة ففي عام 2014 زادت استثمارات الصين إلى 89.5 مليار دولار أمريكي بزيادة 32% عن العام السابق في نفس السنة قادت الصين العالم في منشأة جديدة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية مع 19.81 جيجا وات و10.60 جيجا وات على التوالي[1].

الصين هي ثالث دوله في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا بحجم احتياط الفحم، إلا أن الثروة الصناعية الحديثة الهادفة لاستخدام الموارد الطبيعية دفعت بالصين وبلدان أخرى من العالم إلى الاستعاضة عن استخدام الفحم بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية والطاقة المائية، ولقد وضعت الصين 360 مليار دولار أمريكي لفترة خمسة أعوام 2016–2020، للاستثمار في مجال توليد الطاقة المتجددة والذي سيوفر أكثر من 13 مليون فرصة عمل في القطاع وذلك في إطار الأهداف الرامية لتقليل الكهرباء باستخدام الفحم. والمنحنى الموالي يوضح القدرات المركبة الشمسية في الصين بالجيجاوات[2].

[1] Jenny Chu, **RE100 China analysis**, The Cli9mate Group, April 2015, P.1

[2] حمزة خيرجة، **دور الشراكة الأجنبية في تنمية استغلال الطاقات المتجددة بالجنوب الجزائري دراسة تقييمية خلال الفترة 2000–2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد دولي (ادرار: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،2021)، ص.188.

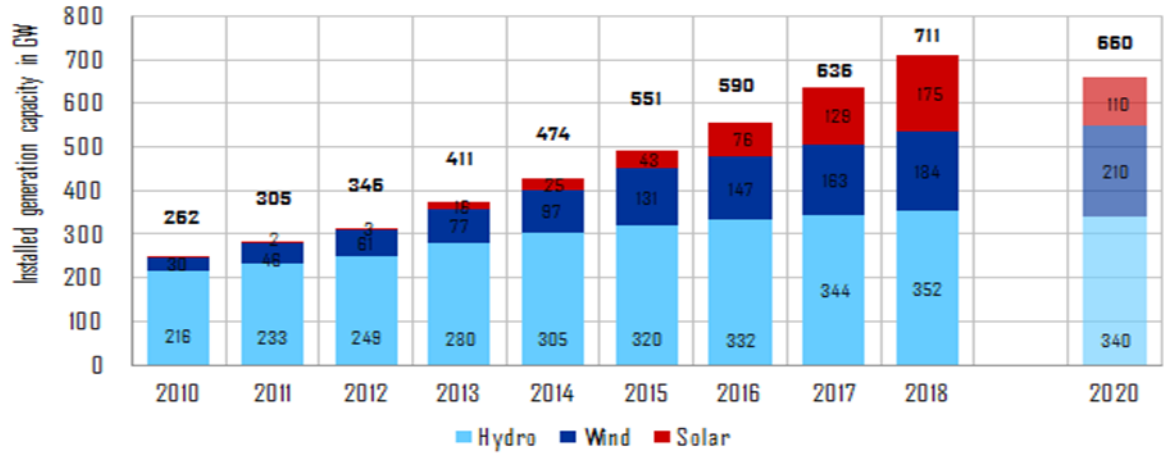

المنحنى1: القدرات المركبة الشمسية الصينية للفترة 2010–2018[1].

تعد الصين الدولة الرائدة عالميا في إنتاج الكهرباء، من مصادر الطاقة المتجددة، بلغت القدرة الإجمالية التي تنتجها في نهاية عام 2018 من الطاقة المتجددة 711 جيجا وات، بشكل رئيسي من الطاقة المائية ب 352 جيجا وات، وطاقة الرياح ب 184 جيجا وات، والطاقة الشمسية ب 175 جيجاوات.

تدعم الصين الطاقات المتجددة بسياسات ولوائح التي تشجع كفاءة الطاقة ونشر الطاقة المتجددة المحلية لبدء التوسع في قدرتها على الطاقة المتجددة من خلال اعتماد قانون الطاقات المتجددة في عام 2005(والمعدل عام 2009)الذي يَعُد إطار شامل لتنظيم الطاقات المتجددة في الصين، ووصف الخبراء هذا القانون الذي أقره البرلمان الصيني بأنه "**قانون مستقطب للاستثمار المحلي والأجنبي في مجال الطاقات النظيفة**"، فقد أدرك الصينيون في وقت مبكر أن تعجيل الانتقال إلى استخدام موارد الطاقة المتجددة سينتج عنه فوائد كبرى اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا، وقد أيقن الصينيون أن هذا التحول ضروري ولا مفر

[1] Overview of China's evolving energy market in 2018. observed on 06-04-20 at the link: https://blog.energybrainpool.com/en/overview-of-chinas-evolving-energy-market-in-2018

منه، ليس بسبب اضمحلال موارد الطاقة التقليدية، ولكن بسبب الارتفاع النسبي المتواصل للتكاليف والمخاطر المرتبطة باستخدامه[1].

بناءً على ما سبق يمكن تعزيز الشراكة الاقتصادية بين الطرفين الجزائري والصيني عبر تعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة حيث ستسمح القدرات التي تتمتع بها الجزائر في مجال الطاقات المتجددة والتقدم الذي تعرفه الصين في مجال التكنولوجيات المستقبلية بخلق ديناميكية تجارية واقتصادية بين الجانبين ما سيدفع بالعلاقات الثنائية بين الجانبين نحو شراكة استراتيجية فعلية.

المطلب الثالث: مشروع طريق الحرير وموقع الجزائر فيه.

قطعت الصين رحلة طويلة لكي تدخل مرحلة أخرى ليست للصين وحدها بل للعالم كله بمشروعها الأضخم في تاريخ البشرية وهو مشروع " **الحزام والطريق**" ، وتعتمد هذه المبادرة على استثمار فكرة "**طريق الحرير القديم**" الذي كان يمتد من الصين إلى أوروبا لتبادل الحرير والبهارات من الشرق بمنتجات من أوروبا وحوض البحر المتوسط، لكن المبادرة الجديدة أوسع نطاقا وجاءت بشكل أكثر ضخامة وتهدف إلى تغيير خريطة العالم بشق طريقين أحدهما بري ويمتد من الصين إلى آسيا الوسطى حتى البحر المتوسط وأوروبا والثاني خطوط بحرية تمر بمجمعات تجارية، وصناعية ومناطق حرة لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي.

1. التعريف بالمبادرة:

أعلن الرئيس الصيني "**شـي جيـن بينـغ**" عن "مبادرة الحزام والطريق للمرة الأولى في عام 2013 بعد توليه مقاليد الحكم في بلاده، وكانت المبادرة تحمل آنذاك اسم "**حـزام واحـد وطريـق واحـد**" وفي عام 2017،استخدمت بكين لأول مرة مصطلحا جديدا للإشارة

[1]Jenny CHU**, China's Fast Track to A Renewable Future**, RE100 China Analysis, China, 2015, P02

إلى المبادرة، وهو "**مبادرة الحزام والطريق** "**Belt and Road Initiative**" ،ففي عام 2018 نجحت الصين في اجتذاب 75 دولة و 35 منظمة دولية للانضمام إلى المبادرة، التي تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا، بل يمتد نطاقها لتشمل أستراليا ونيوزيلندا [1].

وتتمثل أهم الدول التي قبلت المشاركة في المبادرة ماليزيا وماينمار والفلبين وتايلاند في منطقة جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى دول آسيا الوسطى الخمس، فضلا عن أفغانستان وبنجلاديش والهند والمالديف ونيبال وباكستان في منطقة جنوب آسيا، جانب 24 دولة في منطقة أوراسيا، أهمها روسيا وألبانيا وبيلاروسيا وتركيا وأوكرانيا ورومانيا وبولندا، و15 دولة في منطقة الشرق الأوسط، أبرزهاُ الإمارات والسعودية ومصر والكويت والبحرين وعمان والأردن ولبنان وسوريا. وتضم الدول المشاركة في المبادرة 62.3% مجتمعة من التعداد الإجمالي لسكان العالم، ونحو35.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ونحو 24% من الإنفاق الاستهلاكي العالمي. ومنذ إطلاق المبادرة حتى نهاية عام 2017، أنفقت الصين نحو 34مليار دولار على المشروعات المتضمنة فيها، تنوعت ما بين الطرق وخطوط السكك الحديدية والموانئ وخطوط وشبكات الطاقة[2].

2. أهمية مبادرة طريق الحرير الجديد بالنسبة للجزائر:

تمثل منطقة شمال إفريقيا محورا إستراتيجيا في إنجاح المبادرة الصينية بحكم أنها بوابة القارة، حيث تعمل الصين على تطوير علاقاتها مع كافة دول المنطقة، وقد انظمت الجزائر إلى هذه المبادرة في سنة2018، والتي اختارتها الصين كشريك رئيسي في شمال إفريقيا، وهذا لما تمتلك من عوامل قوة من جهة، وإلى العلاقات التاريخية بين البلدين من جهة

[1] علي صلاح، **مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟**، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، ع. 26، 2018، ص.03.

[2] علي صلاح، نفس المرجع، ص.03.

أخرى. وتعمل الجزائر منذ انضمامها على إنجاح المبادرة فالجزائر هي أول دولة عربية تقيم شراكة إستراتيجية شاملة مع الصين، وقد ساهم هذا إلى التقارب أكثر بينهما، إذ شهدت العلاقات بين البلدين تطورًا ملحوظًا في عدة مجالات خلال الفترة الأخيرة.

الجزائر أكبر دولة في إفريقيا مساحة وتعتبر بوابة إفريقيا الشمالية، لها شريط ساحلي طوله 1644 كلم^2. وحدود أرضية بطول 6343 كلم^2. وتحيط بها 7 دول وتمتلك الجزائر موارد طبيعية كبيرة من المعادن والمحروقات مما جعلها رائدة في تصدير الغاز والبترول، ناهيك عن المساحات الزراعية الكبيرة خاصة في الساحل والهضاب، وللجزائر تجارب ناجحة في استصلاح الأراضي الزراعية في الصحراء مثل واد سوف وتمنراست. تعتبر الجزائر منطقة مرور إلى العمق الإفريقي وتملك واجهة بحرية واحدة مع البحر الأبيض المتوسط، وللجزائر كثافة سكانية تقدر ب 44 مليون نسمة (2020) وهذا ما جعلها سوقا كبيرا للمنتجات الصينية[1]. من الناحية الجغرافية كانت شمال إفريقيا إلى حد بعيد المحور المركزي الرئيسي لطرق الحرير البحرية والبرية لمبادرة الحزام والطريق[2].

في 4 سبتمبر 2018، انضمت الجزائر إلى مبادرة "**الحزام والطريق**"، كما وقعت مؤخرًا على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتقني مع الوكالة الصينية للتعاون الدولي من أجل التنمية، على هامش زيارة وفد عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، والتي يمكن اعتبارها "خطوة جزائرية أولى ضمن المبادرة". وعلى حسب تصريح سفير الصين في الجزائر لجريدة الشعب اليومية، أن هذا المشروع سيمكن للجانبين من إجراء التبادلات والتعاون في مختلف المجالات، بما فيها التعليم والعلوم والثقافة والرياضة والسياحة والصحة باختصار،

[1] محمد الشريف بن جدو، **طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة**، الاصالة للدراسات والبحوث، العدد 02، الجزائر ،2020، ص. 25–26.

[2] Stacey links, **"ascertaining agency africa and the belt and road initiative", in: "Global Perspectives on China's belt and road initiative**", editor: Florian Schneider. (Amsterdam university press, 2021), P121

إنه بناء مشترك لـ "**الحزام والطريق**" بين كل من الصين والجزائر حيث سيلعب دورًا هامًا في تعميق علاقة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين.

في جزئية مهمة، تعتبر الجزائر موردًا مهمًا للنفط والغاز إلى أوروبا، بالإضافة إلى أنها جهة فاعلة اقتصادية وأمنية أساسية في مناطق المتوسط وشمال إفريقيا والساحل الإفريقي، ولديها ميزانيتها العسكرية الأكبر ضمن القارة السمراء.

ولكن النقطة الأولى الأساسية بالنسبة للصين هي أن الجزائر تمثل بوابة واسعة لإفريقيا وانضمامها لمبادرة "الحزام والطريق" يعني فتح طريق أمام دخولها للأسواق الإفريقية، حيث عملت الصين منذ أعوام على جعل سلعها أرخص في المتناول، وهذا بعد دراستها للقدرة الشرائية الإفريقية، وهو ما تحقق بالفعل من خلال غزو المنتجات والبضائع الصينية لأسواق القارة.

النقطة الثانية، هي وجود تعاون مشترك على مستوى الموانئ البحرية وحتى الجافة منها والتي تشكل أساس المبادرة، حيث قال الخبير الاقتصادي "**بوزيان مهماه**"، إن الجزائر "واحدة من الأقطاب التنموية في طريق الحرير البري والبحري بإفريقيا، من خلال ميناءي الحمدانية وبجاية"، مشيراً إلى أن بجاية يربط ميناء الحمدانية بطريق الوحدة الإفريقية وصولاً إلى نيجيريا، وأنه بتهيئة الحمدانية سيكون رابطاً مهما للحركة التجارية والتنموية بين عمق إفريقيا وغربها وشمالها مع المخطط الكبير في شقيه البري والبحري. كما يسمح الميناء بربط الجزائر مع جنوب وشرق آسيا، والأميركيتين وإفريقيا، بالنظر إلى ارتفاع حجم حركة النقل البحري المنتظر مع دخول ملاك سفن جدد ذوي مستوى عالمي سيكون إعادة بعث "**طريق الحرير**" من خلال مشروع ميناء الحمدانية ببلدية شرشال (بتمويل مشترك جزائري – صيني بقرض من الصندوق الوطني للاستثمار والبنك الصيني إكزيم بنك) حيث سيسمح بتعزيز التجارة الوطنية عن طريق البحر، كما سيكون محوراً للمبادلات على المستوى الإقليمي،

كونه يحوي 23 رصيفاً يسمح بمعالجة 6.5 ملايين حاوية و25.7 مليون طن من البضائع سنوياً[1].

وفي هذا الإطار تضمن العدد 39 من الجريدة الرسمية المرسوم الرئاسي رقم 19-176 والمتضمن التصديق على مذكرة التفاهم بين الحكومتين الجزائرية والصينية بشأن التعاون في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن 21, الموقعة ببكين بتاريخ 4 سبتمبر 2018.

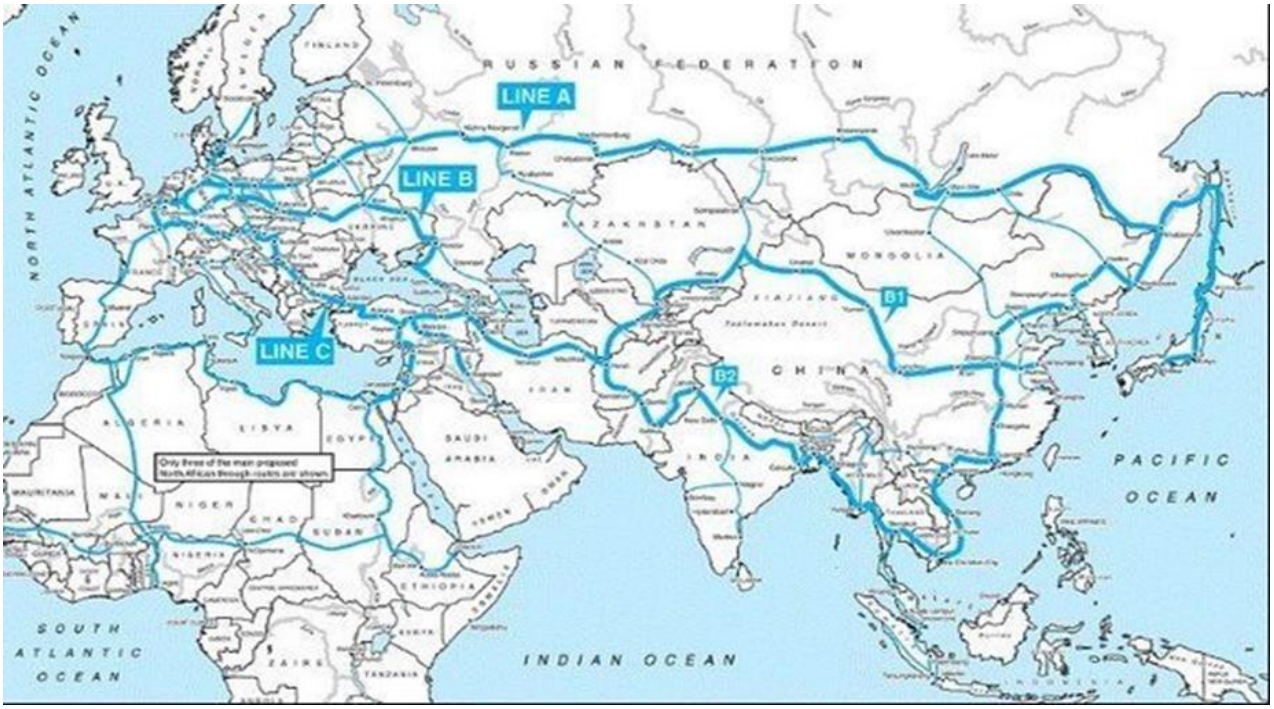

الخريطة رقم2: الجزائر تصدق على مذكرة التفاهم المتعلقة بمبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير.

المصدر: https://www.aps.dz/ar/economie/73591-2019-07-08-18-42-29

[1] شروق مستور، **استراتيجية "الحزام والطريق" وتنامي الدور الصيني في الجزائر**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم زيارة الموقع بتاريخ: 2023/04/28، على الرابط: https://www.politics-dz.com/ar/

واستنادا إلى نص المذكرة، يسعى الطرفان من خلال عملهما المشترك إلى بناء "**الحزام والطريق**" على أساس التعاون المتبادل والمنفعة والتشاور والكسب والازدهار والثقة المتبادلة ووفقا لمبادئ التشاور والمساهمة المشتركة والمنافع المتبادلة إلى "توطيد العلاقات السياسية بين البلدين وتمتين الروابط الاقتصادية وتكثيف التواصل الانساني والتبادل الثقافي بما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية المشتركة".

كما يسعى البلدان أيضا إلى "**تعزيز التعاون مع الدول المشاركة في المبادرة وتدعيم تنميتها الاقتصادية بما يحقق تطورها**" وكذا إلى "**تعزيز التواصل والدعم المتبادل وفقا لمفهوم مبادرة "الحزام والطريق**" القائم على التعاون والتنمية والكسب المتبادل من خلال التوظيف الكامل لآليات التعاون الثنائية القائمة والآليات متعددة الأطراف التي تضم الطرفين"[1].

ومن جانب آخر أكد رئيس جمعية الصداقة الجزائرية الصينية، "**اسماعيل دبش**" أن علاقات التعاون بين الجزائر والصين قد تطورت بشكل أكبر في إطار مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين سنة 2013 والتي انضمت إليها الجزائر سنة 2018.

وقال السيد دبش في مقال نشرته يومية «**لو جان انديبوندو** " Le Jeune Independant"، أنه مباشرة بعد الثورة الصينية سنة 1949، تبنت الصين أربع أولويات ألا وهي الوحدة الوطنية باسترجاع الأراضي المحتلة أو التي تم فصلها عن الصين الأم، العدالة الاجتماعية القائمة على الاشتراكية بالمفهوم الصيني (تصيين الاشتراكية)، العمل من أجل نهضة صناعية وتكنولوجية ودعم الاستقرار والأمن الإقليمي والعالمي".

[1] **الجزائر تصدق على مذكرة التفاهم المتعلقة بمبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير**، وكالة الانباء الزائرية، 2019/07/08، تم تصفح الموق بتاريخ: 2023/04/28، على الساعة 15:18، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/73591-2019-07-08-18-42-29

وهي قيم، ممارسات، محطات وإنجازات وتوجهات شكلت مرجعية صلبة ومنطلق بنّاء لمبادرة الرئيس الصيني "**شي جين بينغ**" المتمثلة في الحزام والطريق أو طريق الحرير الجديد منذ 2013.[1]

لهذا، يجب على النظام الجزائري استغلال الشراكة الصينية بكل أجزائها لتطوير اقتصادها وتنمية صناعاتها لتصبح منافس قوي في شمال إفريقيا، مع ضرورة السعي للوصول إلى شراكة متكافئة نسبيًا مع الصين من حيث المكاسب، فالتحالف أو الشراكة الإستراتيجية غير المتكافئة من الممكن أن تؤدي إلى استهلاك طاقة الجزائر ومواردها دون الوصول إلى فوائد ومكاسب. لذا، يجب التركيز على الاستفادة من الخبرات الصينية المعرفية والتكنولوجية وتعزيز التعاون والتحالف على كافة الأصعدة لمواجهة التحديات والتهديدات الإقليمية والدولية.

[1] الحزام والطريق": **العلاقات الجزائرية-الصينية، نموذج أمثل للتعاون**، وكالة الانباء الجزائرية، 29-06-2021، تم زيارة الموقع بتاريخ :2023/04/28على الساعة 17:30، على الرابط:
https://www.aps.dz/ar/algerie/109173

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية الصينية في ميدان الطاقة.

لتحديد المسارات المحتملة مستقبلا للعلاقات الصينية الجزائرية والتنبؤ بالمسارات الأكثر احتمالا للحدوث، ستلجأ هذه الدراسة إلى توظيف تقنية السيناريو التي تعد من أكثر التقنيات استخداما في الدراسات المستقبلية بصفتها تنتمي إلى التقنيات المنهجية الحديثة المستعملة في الاستشراف.

يقول "**ألبرت أينشتاين**": "إنني أهتم بالمستقبل، لأنني ببساطة سوف أذهب إليه"، على هذا الأساس فإن المستقبل بصورته العامة والمجردة، هو من اهتمام الأفراد العاديين من خلال سعيهم إلى تحسين وضعهم دوما للأفضل.

1. مفهوم الدراسات المستقبلية:

تعددت التعريفات لمفهوم الدراسات المستقبلية؛ نظرا لحداثتها وتَعقُّدِها، بالإضافة إلى خضوعها لقوانين مستمدة من علوم الرياضيات والاحتمالات والإحصاء، والتي يتوصل من خلالها الباحث المستقبلي إلى نتائج تتسم بالدقة واليقينية، حيث تعرفها الجمعية الدولية للمستقبلات بكونها أوسع من حدود العلم، وتتعامل مع مجموعة من المستقبلات في فترات تتراوح بين خمس سنوات إلى خمسين عامًا[1].

وثمة من يعرفها بأنها "ممارسة فكرية معرفية بحثية إبداعية، تركز على الملاحظة والوعي لتقويم تفاعل الممكنات الحاضرة للنمو، حاضنة المستقبل في سياقها البنائي الأوسع، من خلال تركيب وإعادة تركيب مكونات قاعدة معلومات لاشتقاق المرغوب فيه من عدة

[1] غسان إبراهيم وأحمد حرب، **مستقبل حرية الإعلام المرئي المسموع في فلسطين :دراسة استشرافية حتى عام 2041**، مجلة البحوث الإعلامية، ع.58، مصر، جامعة الأزهر، كلية الإعلام، جويلية2021، ص.891.

بدائل يمتزج في بنائها وصوغها العلم بالخيال، والتركيز على دراسة الماضي والحاضر بدلالة المستقبل[1].

2. أسلوب السيناريوهات:

يعتبر السيناريو أحد أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية، وتأتي كلمة سيناريو من الفنون الدرامية لا سيما المسرح والسينما. ويعتبر "**هيرمان كان**" أول من أشار إلى استخدام السيناريو في التخطيط عندما كان في مؤسسة راند خلال عقد الخمسينات. كما استخدم السيناريو كمصطلح للربط بين الشؤون العسكرية والدراسات الاستراتيجية.

ثم تطور المصطلح على يد "**وينر**" في نهاية الستينات في كتابه المسمى (عام 2000)، ووصف السيناريو على أنه مسلسل من الوثائق مصمم لتسليط الضوء على خطوات عريضة ومهمشة في اتخاذ القرارات في كافة الأمور المطروحة[2].

تدخل هذه التقنية ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية. وكغيرها من الادوات المنهجية، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات، كالقول مثلا هل تزداد ظاهرة الصراع أم تتراجع أو هل يتجه العالم نحو التكامل أم التفكك؟ لذلك فالسيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تُمكِن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر الدولية انطلاقا من

[1] غسان إبراهيم-أحمد حرب، **مستقبل حرية الإعلام المرئي المسموع في فلسطين :دراسة استشرافية حتى عام 2041**، مرجع سبق ذكره، ص.891.

[2] ضياء الدين زاهر، **مقدمة في الدراسات المستقبلية**، ط.1، (مصر: مركز الكتاب للنشر، 2004)، ص.111.

وضعها وحالتها الحالية وصولاً إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر[1].

يعد أسلوب السيناريوهات من الأساليب المهمة في استشراف المستقبل، وأكثر الأدوات المنهجية استخداماً في الدراسات المستقبلية، حيث يمثل كل سيناريو متغير محتمل الوقوع مستقبلا كذلك يحدد المشكلات الرئيسية التي من المحتمل ظهورها، فهو لا يحدد بدقة كيفية حدوث ظاهرة معينة أو توقيتها، ولكنه يحاول تحديد مسارات الظاهرة والمتغيرات المتحكمة في كل مسار، وبالتالي فهو أسلوب يعتمد على طريقة تحليلية احتمالية من تتبع المسار العام لتطور الأحداث، وبذلك يمكن القول بأنها وسيلة لاستكشاف الأفعال الحالية في ضوء المستقبل[2].

3. أهمية توظيف السيناريو في علم السياسة:

تكتسي تقنية السيناريو بشكل خاص أهمية بالغة في علم السياسة بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص، وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي:

- تنبيه صانع القرار بطبيعة المشاكل والنتائج التي تترتب عن اختيار مسار معين من مسارات تطور الأحداث والظواهر والمساعدة على إصلاح أو تكييف القرارات السياسية أو حتى التراجع عنها.
- قد يؤدي السيناريو إلى تعبئة صانع القرار في التخطيط أو التقويم لعمل ما وفق ارتباطه بالماضي[3].

---

[1] حسن بوقارة، **الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية**، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 21، جوان 2004، ص.194.

[2] غسان إبراهيم وأحمد حرب، **مستقبل حرية الإعلام المرئي المسموع في فلسطين :دراسة استشرافية حتى عام 2041**، مرجع سبق ذكره، ص.892.

[3] مزياني فيرز، **الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع.9، جوان 2016، ص.481.

أما من حيث أنواع أو أصناف السيناريوهات، فتجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاثة أنواع: (السيناريو الاتجاهي، السيناريو الإصلاحي والسيناريو التشاؤمي أو البجعة السوداء).

المطلب الأول: السيناريو الاتجاهي أو الخطي.

هو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة الدولية في المستقبل. وهذا يستلزم كذلك استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة. وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي «projection linéaire» لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل[1].

يفترض هذا السيناريو استمرار تطور العلاقات الجزائرية–الصينية بنفس الوتيرة وفي إطار الشراكة الإستراتيجية الشاملة. واستمرار التفاعل بين البلدين على جميع المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية وهذا استنادا للعلاقة بين البلدين في الماضي والحاضر، اعتمادا على تحليل المعطيات الإيجابية السابقة للتعاون والمتغيرات الممكنة الحدوث في المستقبل من المرجح استمرار التعاون بين الجزائر والصين بشكل تصاعدي في جميع المجالات خاصة السياسية، الاقتصادية والعسكرية، وهذا نظرا للعوامل التالية:

أصبحت الصين المورد الأول للجزائر في السنوات الأخيرة متفوقة على فرنسا وإيطاليا ودول أوربية أخرى ففي سنة2016 بلغت الواردات الجزائرية من الصين 8.39 مليار دولار مقابل 4.74مليار دولار لصالح فرنسا، وفي سنة 2017 بلغت 8.30 مليار دولار للصين مقابل 4.29مليار دولار لفرنسا، وفي سنة 2018 بلغت 7.85 مليار دولار

[1] حسن بوقارة، **الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية**، مرجع سبق ذكره، ص.194.

للصين و4.78 مليار دولار لفرنسا، وفي سنة 2019 قدرت ب 7.65مليار دولار لصالح الصين و4.27 مليار دولار لفرنسا[1].

في واقع الأمر توجد العديد من المزايا التي تؤهل الجزائر لتكون عنصرا مهما في الاستراتيجية الصينية المتعلقة بالتنمية ومن أبرزها علاقاتها السياسية المتميزة مع الصين، وكذلك الثقل الاقتصادي للجزائر واحتياطها الطاقوي وموقعها الاستراتيجي كل هذا يجعل من الجزائر قاطرة هامة للاستثمارات الأجنبية[2].

من بين مجالات الاستثمار الحالية والمستقبلية التي تحظى بإهتمام الطرفين الجزائري والصيني نجد العديد من المشاريع لاسيما المتعلقة بالبنية التحية مثل طريق الصحراء الذي سيربط شمال الجزائر بعاصمة نيجيريا لاغوس، وكذلك طريق السكك الحديدية الذي سيغطي بدوره نفس الاتجاه وكذا التفكير في منطقة للتبادل الحر جنوب الجزائر وهو ما سيسمح بإيجاد سوق إضافية للمنتجات الجزائرية والصينية على حد سواء. من المجالات الاقتصادية التي تسعى الجزائر لإقامة شراكة فعالة مع الصين النقل البحري الذي لا زالت الجزائر رهينة للشركات الأجنبية التي تهيمن عليه ويكبد الخزينة العمومية الكثير من النفقات مما يخلق لها عجزاً دائما في ميزانيتها المتعلقة بالخدمات البحرية[3].

ومن المتوقع أن يرتفع حجم الاستثمارات الثنائية بين الجانبين في السنوات القادمة خاصة في ظل سياسة الدولة الجزائرية الحالية التي بدأت تدير ظهرها أكثر فأكثر للأوربيين. وهناك إمكانية كبيره لزيادة المصالح المشتركة بين الطرفين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية خاصة في ظل تطابق وجهات النظر بين الجانبين في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وفى ظل سعي الصين للتوسع أكثر فأكثر في السوق

[1] عمر بوتشيش، **التعاون الجزائري–الصيني: الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص.9.

[2] صالح زياني – يوسف بوعندل ، **العلاقات الجزائرية–الصينية: مشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. الأول، المجلد12، جانفي 2023، ص.66.

[3] نفس المرجع، ص.68.

الجزائرية الواعدة واتخاذ الجزائر بوابة العبور إلى دول إفريقية أخرى، وتطوير التبادل الثقافي وتقديم المنح الدراسية من الجانبين في مختلف التخصصات.

وعلى الجزائر التركيز على ضرورة الاستفادة من التجربة الصينية في مجال التنمية والتكنولوجيا وذلك بتوسيع التعاون العلمي والتكنولوجي مع الصين[1].

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي توسيع الشراكة بين الدولتين.

ينطلق هذا السيناريو من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، كما يركز على إحداث تغييرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة. وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديداً في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة. وكل هذا يؤدي في النهاية إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح لبلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي[2].

يتوقع هذا السيناريو أن تتوسع العلاقات بين الدولتين خاصة في مجال التصنيع وتبادل الخبرات في المجال التكنولوجي، وأن تحدث إصلاحات سياسية واقتصادية داخل الجزائر تجعل الدولة تتجه إلى تنويع الاقتصاد وتقليل نسبة الاعتماد على الموارد الطاقوية وأن تحقق الدولة الجزائرية الاكتفاء الذاتي في مواردها الأساسية وفي هذا الصدد دعا الرئيس المدير العام لسونلغاز يوم 25 أفريل 2023، مراد عجال، الشركة الصينية "هواوي" إلى تكثيف استثماراها في الجزائر لاسيما في مجال الطاقة، حسبما أفاد به بيان للمجمع العمومي. وقد بحث الطرفان سبل الشراكة بين سونلغاز والمتعامل الصيني في مجال حلول الطاقة الشمسية والحلول الرقمية، وكذا إمكانية مشاركة الشركة الصينية في برنامج 2000 ميغاواط الذي أطلقته سونلغاز، حسب المصدر ذاته. يضيف البيان، إلى "فرص الاستثمار التي توفرها

[1] محمد الأمير أحمد عبد العزيز، **العلاقات الصينية – الجزائرية: الواقع وآفاق المستقبل**، مرجع سبق ذكره.

[2] حسين بوقارة، **الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية**، مرجع سبق ذكره، ص.194.

الجزائر، مشجعا الطرف الصيني على تكثيف الاستثمار في الجزائر لاسيما في مجال الطاقة".

وفي انتظار صياغة مذكرة تفاهم بين سونلغاز وهواوي، اتفق الطرفان على تنظيم يوم تقني بين خبراء من سونلغاز وهواوي لعرض الحلول المطورة من طرف هذا الأخير، لاسيما في مجال تخزين الطاقات المتجددة والتقنيات الجديدة للمحولات العاكسة (Onduleurs) وكذا الرقمنة والشبكات الذكية"، وفقا لبيان المجمع[1].

انطلاقا من العلاقات المتميزة القائمة بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية، في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات، وقع كل من وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، رمطان لعمامرة ومستشار الدولة ووزير الخارجية الصيني "**وانغ يي**" على الخطة الخماسية الثانية (2022-2026) للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الجزائر والصين.

ويعد التوقيع على هذه الوثيقة الاستراتيجية التي ستؤطر التعاون بين البلدين خلال الخماسي القادم، تعزيزاً لاتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة الموقعة سنة 2014، واستكمالا للرغبة المشتركة للجانبين في توثيق العلاقات الجزائرية-الصينية، والدفع بها إلى أعلى المراتب، بما يستجيب لتطلعات البلدين الصديقين. كما يعبر هذا الحدث المهم، كذلك، عن حرص الطرفين على تثمين التعاون في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، التي انضمت إليها بلادنا سنة 2018[2].

---

[1] **سونلغاز تدعو الشركة الصينية "هواوي" إلى تكثيف استثماراتها في الجزائر**، الإذاعة الجزائرية، 2023\04\25، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023\05\23 على الساعة 10:40، على الرابط:
https://news.radioalgerie.dz/ar/node/25276

[2] **الجزائر والصين توقعان على "الخطة الخماسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل للسنوات 2022 - 2026"**، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، تم تصفح الموقع بتاريخ 2023\05\23 على الساعة 11:15، على الرابط:
https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases/algeria-china-sign-2nd-five-year-comprehensive-strategic-cooperation-plan-2022-2026

المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي (الكارثي، البجعة السوداء) والتحول في العلاقات الجزائرية–الصينية.

ينطلق هذا السيناريو من حدوث تحولات راديكالية في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، وتُحدِث المتغيرات تمزقاً أو قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، وبالتالي تؤدي إلى تغيير جذري، وعجز النسق عن الاستمرار والاتجاه بالوضع إلى الكارثة[1].

لقد أسفر تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين عن زيادة أعداد المهاجرين الصينيين في الجزائر أكثر من أي وقت مضى، وباتت البلاد تضم العدد الأكبر من العمال الصينيين في إفريقيا. إذ تشير الاحصائيات إلى تمركز العمال الصينيون في عدد قليل من الدول الإفريقية وقد اعتبرت الجزائر وأنجولا في سنة 2015 من بين الخمس دول الأكثر تمركزا للعمال الصينين. وقد أنتج هذا التواجد الكبير للصينيين تذمرا واشتباكات بينهم وبين بعض السكان الجزائريين الذين يعتبرون هذا التدفق غزوا وعائقا أمام فرصهم في الحصول على شغل[2].

كما يبدو أن الصين تجني الفوائد الأكبر من التعاون مع الجزائر، حيث تميل كفة الميزان التجاري لصالح الصين، وتتولى الدولة الجزائرية تمويل معظم المشاريع التي تنفذها الشركات الصينية، ولا تتعدى حصة الاستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر 6% من مجموع الاستثمارات الصينية المباشرة في القارة الإفريقية. ومن جهة أخرى تمارس الجزائر صفقات البناء مع الشركات الصينية، في الجزء الأكبر منها، تأثيرا محدودا على الاقتصاد من ناحية التوظيف، فعلى الرغم من القواعد التي تفرض توظيف عمال جزائريين، إلا أن أكثرية العمال في هذه الشركات هم من العمالة الصينية، ويعتبر الإشراف على تطبيق

---

[1] غسان إبراهيم أحمد حرب، **مستقبل حرية الإعلام المرئي المسموع في فلسطين :دراسة استشرافية حتى عام 2041**، مرجع سبق ذكره، ص.893.

[2] طيب جميلة، **العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا**، مرجع سبق ذكره، ص. 16.

السياسات الوظيفية في الجزائر غائبا. ذلك أن الجزائر سعت خلف حلول سريعة لتسوية أزمات عالقة كأزمة السكن في تسعينات القرن الماضي. اتفقت الجزائر والصين على تخصيص 10.000 وظيفة للجزائريين من أصل 17.000 وظيفة التي كان من المتوقع أن يولدها ذلك المشروع، غير أن التقارير تشير إلى وجود ما لا يقل عن 10.000 عامل صيني في موق البناء عند انطلاق المشروع، وقد برر الجانبان هذه الانتهاكات بأنه قد تمت الاستعانة بالعمال الصينيين نظراً إلى كفاءتهم العالية[1].

أما على المستوى الاقتصادي، بالنسبة للجزائر فإنه رغم المزايا التي يمكن أن تقدمها المساعدة الصينية للجزائر في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا، فإن هناك العديد من العوامل التي قد تؤثر على العلاقات الاقتصادية المستقبلة بين البلدين وتؤدي إلى تراجعها. فعلى مستوى العلاقات التجارية هناك رهان كبير يواجه الاقتصاد الجزائري، هو أن غزو السلع الصينية للسوق الجزائرية يعتبر تهديداً مباشراً للعديد من قطاعات الإنتاج في الجزائر، فالتحدي يتمثل في تأمين المنتجات الجزائرية لمكان لها في عالم تغزو فيه الصين الأسواق بمنتجاتها الرخيصة ذات النوعية العالية، هذا ما قد يدفع إلى وضع حواجز تجاه السلع الصينية من طرف السلطات الجزائرية من أجل الحفاظ على بعض قطاعات الإنتاج الوطنية، لأن الجزائر ممهدة لأن تصبح مجرد سوق استهلاكية لا يمكنها إنتاج حتى أبسط الأمور مثل صناعة الملابس و الأنسجة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن توطيد الجزائر للعلاقات الاقتصادية مع الصين قد يقابلها منافسة شديدة من طرف الدول الأوربية لا سيما فرنسا وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي لها مصالح كبيرة في الجزائر لاسيما في مجال المحروقات[2].

---

[1] شريفة كلاع، **المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر: أية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني؟**، مرجع سبق ذكره، ص.923.

[2] ياسين سليني، **العلاقات الجزائرية–الصينية: دعم متبادل**، مرجع سبق ذكره، ص.161.

خلاصة

من خلال ما تقدم تبين أن الطفرة الاقتصادية الصينية أحدثت آثاراً على الاقتصاد الدولي بصفة عامة، أين قامت الصين بتدعيم علاقاتها مع جميع الدول التي تزخر بالموارد الأولية لاسيما منها الجزائر للاستفادة من كل الفرص الاقتصادية التي تقدمها، وسعت الجزائر بدورها لتدعيم علاقاتها مع هاته الأخيرة خاصة في المجال الاقتصادي. وبناءً على هذا أصبحت الجزائر شريكا تجاريا هاما للصين التي أصبحت تتمتع بميزة تنافسية في انتاج السلع مما ساعد على ارتفاع حجم التجارة البينية بين البلدين.

وتعتبر الجزائر واحدة من أهم الدول المغاربية المستقبلة للاستثمارات الصينية. ولقد ساهمت العلاقات الجزائرية–الصينية في الجانب الاقتصادي للتنمية في الجزائر نظرًا لعديد قطاعات الاستثمارات الصينية بالجزائر والتي مست قطاعات كثيرة كقطاع المحروقات، ففي هذا المجال وقع البلدان عدة عقود حول النفط و الغاز الطبيعي مما عزز التعاون بين البلدين في قطاع الطاقة ، أما في قطاع البناء فقد استعانت الجزائر بالشركات الصينية التي تستحوذ على مشاريع كبيرة في هذا القطاع ، حيث حصلت على عقود ضخمة لبناء الطرقات والموانئ والسكنات، كما كان للقطاع الصناعي دور كبير في تنمية الجزائر من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية واستغلال الموارد والطاقات المتجددة، وتحويل المواد المنجمية.

وفي جانب استشراف مستقبل العلاقات الجزائرية–الصينية، يوجد ثلاث سيناريوهات محتملة ستؤول إليها هذه العلاقات وذلك بناءً على ما تم تقديمه. أولًا استمرار العلاقات بين البلدين وبقاء الوضع على ما هو عليه، ثانيا توسيع الشراكة الاستراتيجية خاصة في قطاع الطاقة، ثالثا تراجع العلاقات الجزائرية–الصينية خاصة في ظل المنافسة الأمريكية والفرنسية على منطقة شمال إفريقيا بصفة عامة والجزائر بوجه الخصوص على مصادر الطاقة.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التموقع أكثر حول الدوافع الحقيقية من وراء التواجد الصيني في الجزائر والذي أخذ بعدًا اقتصاديًا محظ ، كما سمحت العوامل التاريخية والإيديولوجية التي قامت عليها العلاقات الجزائرية–الصينية بتطوير شراكة اقتصادية متعددة الأبعاد، حيث سمح منطق "رابح–رابح" الذي تقوم عليه الشراكة من جعل الصين تحتل المراتب الأولى من بين الشركاء الاقتصاديين للجزائر في العديد من المجالات، ومع هذا فإن ترقية الشراكة وتعزيزها في خدمة الطموحات التي يسعى إليها الطرفان يستدعي توسيع نطاقها لتشمل بقية الميادين ذات الأهمية المشتركة، بما يتوافق مع الدور الذي تسعى الجزائر للعبه إقليميا ودوليا، وبما يتناسب مع الثقل الاقتصادي للصين.

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج يتمثل أهمها فيما يلي:

1- اتسمت العلاقات بين الجزائر والصين بأنها كانت جيدة وشهدت تطورا ملحوظًا حيث وصل التقارب بين البلدين إلى أحسن ما يكون عليه، والميزة البارزة هي دخول العلاقات بينهما إلى مرحلة جديدة هي "مرحلة الشراكة الاستراتيجية الشاملة."

2- ما تميزت به العلاقات الجزائرية–الصينية بمرجعية تاريخية قوية تبحث عن الدعم المادي والسياسي الكبير الذي قدمته الصين للجزائر خلال ثورتها التحريرية، وكذا التأييد والدعم السياسي المتبادل بين البلدين في فترة ما بعد استقلال الجزائر لا سيما الموقف الجزائري والدور الذي لعبته الجزائر في استعادة الصين لمقعدها في الأمم المتحدة، وقد شكلت هذه المرجعية دفعا قويا للعلاقات الجزائرية–الصينية على المستوى السياسي والاقتصادي.

3- تلقت الاستثمارات الصينية في الجزائر ترحيبا كبيرًا من الحكومة الجزائرية ومن المواطن الجزائري، وقد ازداد حجم المبادلات التجارية بين البلدين لتصبح الصين ابتداءًا من 2009، ثاني ممون للجزائر. وهو ما ساعد الجزائر إلى التقليل من احتكار وهيمنة القوى الغربية

لاسيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الجزائري، ومن جهة أخرى، زادت الجزائر من اتفاقيات الشراكة مع الصين في مجال المحروقات مما يدل على الاهتمام المتزايد للصين بالجزائر كمصدر من مصادر الطاقة للاقتصاد الصيني غايتها الوصول للموارد الأولية.

4- إن الصين تتطلع ليس فقط لإثبات أنها القوة الاقتصادية في العالم، بل تطمح أيضا لتحقيق أهداف استراتيجية جيوسياسية إذ ترغب أن تكون البديل القادم لشركاء الجزائر التقليديين، وفرصة من أجل تحقيق ازدهار التنمية الاقتصادية فيها. من خلال الفرص التي تقدمها الصين والتي تمكن من بناء علاقات قائمة على منطق الربح المتبادل.

5-عملت الصين على استغلال مدخلين اقتصاديين أساسين للاستثمار في المنطقة وهما المحروقات والطاقات المتجددة، ما يبرز الحرص الشديد للصين من أجل تعزيز مكانتها في المنطقة.

6-تبنت الصين استراتيجية اقتصادية، تدور حول تحقيق التوسع التجاري والأمن الطاقوي على حد سواء وذلك عن طريق إعادة إحياء طريق الحرير القديم بمبادرة "الحزام والطريق" لإنشاء علاقات اقتصادية قوية مع دول العالم والدول الإفريقية بالأخص وبالتحديد الجزائر".

7-إن العلاقات الجزائرية-الصينية تسير وفق ثلاث سيناريوهات رئيسية، الأول استمرار العلاقات على ما هي عليه، ثانيا توسيع الشراكة بين البلدين خاصة في ظل التوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، ثالثا تراجع العلاقات الجزائرية-الصينية لعدة أسباب منها المنافسة الأمريكية والفرنسية حول مصادر الطاقة في شمال إفريقيا.

وفي الختام، يمكن إثبات الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة المذكرة على أن التعاون الجزائري-الصيني خلق فرصاً للجزائر للنهوض باقتصادها الوطني من خلال الاعتماد المتبادل بين الطرفين، وقد ارتكزت معظم الاستثمارات الصينية في الجزائر على قطاع الطاقة لضمان أمنها الطاقوي.

توصيات الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات من شأنها تعزيز استفادة اقتصاد الجزائر من الصين، تتمثل أهمها فيما يلي:

- في الحالة الجزائرية–الصينية، تتمتع الصين بمزايا نسبية في مجال التقنيات والتكنولوجيات ورأس المال والخبرات الفنية، وتتمتع الجزائر بتفوق في الموارد الطبيعية وإمكانات التنمية والتطوير والأسواق، ويجب على الجزائر التركيز على كيفية الاستفادة من القدرات الصينية بما يعظم من اقتصاداتها ويرفع درجة تنافسيتها.
- على الجزائر أن تضع شروط أمام المستثمرين الصينين متعلقة بتوظيف عمالة جزائرية، فعادة تقوم الاستثمارات الصينية بتشغيل عمالة صينية بالمشروعات القائمة في الجزائر، ومن هنا لا بد من وجود خطة جزائرية يمكن من خلالها تعزيز الدور التنموي للاستثمارات الصينية لتأهيل العنصر البشري الجزائري ونقل الخبرات اليه. مع ضرورة الإبقاء على جزء من الأرباح التي تتحقق لإعادة استثمارها في مشروعات حيوية تخدم المواطن الجزائري بالدرجة الأولى.
- إن مبادرة "**الحزام والطريق**" التي أطلقتها الصين بهدف تعزيز الترابط والتعاون تبقى واحدة من أهم المبادرات العالمية التي من شأنها إحداث تغيرات هائلة على مستوى الاقتصاد الأفريقي بشكل عام والاقتصاد الجزائري بشكل خاص، والتوازنات الجيوسياسية، التي يتعين على الجزائر الاستفادة منها والمضي قدما فيها.
- ينبغي على الجزائر بذل مجهود إضافي في سبيل ترقية شراكتها مع الصين، من خلال وضع إستراتيجية لكيفية الاستفادة من الاقتصاد الصيني، في إطار سياسة تنويع الشركاء الاقتصاديين، وإيجاد بدائل فعالة للتقليل من تبعية الاقتصاد الجزائري لصادرات الطاقة.

- على الجزائر استغلال الفرص المتاحة من أجل الاستثمار في الاقتصاد الصيني بشكل عقلاني وذكي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

اولا: باللغة العربية:

1) ايفانز روبرت. ل، **شحن مستقبلنا بالطاقة (مدخل إلى الطاقة المستدامة)**، تر: فيصل حردان، (مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية: المنظمة العربية للترجمة) بدون سنة نشر.

2) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).

3) جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003).

4) حتي ناصيف زيتون، **النظريات في العلاقات الدولية**، ط. 1 (لبنان: دار الكتاب العربي 1985).

5) ضياء الدين زاهر، **مقدمة في الدراسات المستقبلية**، ط1، مصر، مركز الكتاب للنشر، 2004.

6) سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، تر: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

7) عبد الحي وليد، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، ط 1، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية،2002.

8) عياش يوسف سعود، **تكنولوجيا الطاقة البديلة**، عالم المعرفة 38، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981.

9) مصطفي محمد، محمد الخياط، **الطـاقة أنواعها – استخداماتها – مصـادرها**، وزارة الطاقة والكهرباء، مصر، 2006

10) هاشم علي عيد وردة وعودة جهاد، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، جامعة حلوان والجامعة البريطانية، مصر، المكتب العربي للمعارف، 2013.

11) أحمد حرزلي اميرة، **مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية- الاهداف- المكاسب، مبادرة الحزام والطريق: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا،2019.

12) بن جامع صبرينة وآخرون، **العلاقات الدولية بين التنظير والواقع**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة سكيكدة، ع.06.

13) بن جدو محمد الشريف، **طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة**، الاصالة للدراسات والبحوث، العدد 02، الجزائر،2020.

14) بوتشيش عمر، **التعاون الجزائري _الصيني: الواقع والافاق**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد7، العدد1، 2022.

15) بوقارة حسن، **الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، جوان 2004.

16) **توقيع عقد لإنجاز مركب لإنتاج ميثيل ثلاثي بوتيل الايثر MTBE**"، سوناطراك نيوز، العدد37.

17)جريو صار، مداح عبد الهادي، **واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد6، 2021.

18)حمشي محمد، ربيعي سامية، **ستون سنة من العلاقات الصينية الجزائرية**، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، المجلد2، العدد1، مركز البحوث والدراسات الصينية المصرية، 2013,

19)دين مختارية، زرواط فاطمة الزهراء، **الاستثمار في الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر دراسة مشروع المحطة النموذجية بالطاقة الشمسية بحقل "بئر ربع شمال" –ورقلة–**، مجلة البديل الاقتصادي العدد7 ،2018.

20) رجوح حنينة، كواشي عتيقة، **الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادر الحزام والطريق: المكاسب والمخاطر**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد1، 2022.

21)زياني صالح–بوعندل يوسف، **العلاقات الجزائرية–الصينية: مشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد1، المجلد12، جانفي 2023.

22) صلاح علي، **مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟**، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، العدد 26، 2018.

23) طالبي محمد وآخرون، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، العدد06، 2008.

24)طيب جميلة، **السياسة الطاقوية الصينية بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد13، ديسمبر 2019.

25) طيب جميلة، **العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد5، العدد1، جوان2018.

26)عبد الحسين مانع ريا، **التوجهات الاستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة في التوجه الطاقوي**، مجلة قضايا سياسية، العدد 62، 2020.

27)غسان إبراهيم وأحمد حرب، **مستقبل حرية الإعلام المرئي المسموع في فلسطين: دراسة استشرافية حتى عام 2041**، مجلة البحوث الإعلامية، العدد 58، مصر، جامعة الأزهر، كلية الإعلام،2021.

28) فروحات حدة، **الطاقات المتجددة مدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد11، 2012.

29)قحام وهيبة واخرون، **الواقع الطاقوي في الجزائر بين الإمكانيات والاستغلال**، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة العدد05، 2016.

30) قحام وهيبة واخرون، الواقع الطاقوي في الجزائر بين الإمكانيات والاستغلال، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة العدد05، 2016.

31) كشان رضا، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لتبعاتها على الأمن الدولي**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، ع. الأول، 2022.

32) كلاع شريفة، **المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر: اية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة الجزائر3، المجلد11، العدد 02، 2022.

33)محمد الطاهر عديلة، **الجدل الليبيرالي/ الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد15، جوان 2016.

34) محمود مصطفى نادية، " **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد** "، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 1985.

35)مزياني فيروز، **الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد9، جوان2016.

36)مصطفى النادي محمد، **البترول.. المخاطر.. الوقاية**، مجلة البترول والعلوم البيئية، العدد25، نوفمبر2018.

37) مطاوع محمد، **طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى، والوزن الاستراتيجي، والتحديات**، سياسات عربية، العدد 46،2020

38)معهد الأبحاث التطبيقية، **مشروع الانارة باستخدام الاطاقة الشمسية**، القدس: المعهد،2010.

39) بالعايش آسيا، **انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ،2019.

40) برطيل هاجر، **دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر –دراسة حالة_الشراكة الجزائرية –الإسبانية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،2016.

41) بن محاد سمير، **استهلاك الطاقة في الجزائر دراسة تحليليه وقياسية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

42) بورزق محمد الصديق، **العلاقات الجزائرية الصينية في إطار مبادرة طريق الحرير**، شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2021.

43) بورنان إبراهيم، **الغاز الطبيعي ودور في تامين الطلب على الطاقة في المستقبل حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر ،2007.

44) بوعشة اسمهان، **جدوى استغلال الطاقة الشمسية كطاقة متجددة وإمكانية استخدامها في التبادلات التجارية الخارجية دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2018.

45) جندي سارة، **التوازنات الدولية دراسة حالة العلاقات الجزائرية–الصينية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2021.

46) جندي سارة، **العلاقات العربية–الصينية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اسيوية، جامعة الجزائر 3، 2014.

47) خيرجة حمزة، **دور الشراكة الأجنبية في تنمية استغلال الطاقات المتجددة بالجنوب الجزائري دراسة تقييمية خلال الفترة 2000–2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ادرار،2021.

48)زواوية أحلام، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، اطروحة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2013.

49)زيتوني صبرين، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2017.

50) سالم حسين، **العلاقات المغاربية الصينية –الجزائر نموذجا–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، دراسات اسيوية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2018.

51)سليني ياسين، **العلاقات الجزائرية–الصينية: دعم متبادل**، رسالة ماجيستر، دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2011.

52)شيباني إناس، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، دبلوماسية وتعاون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2010

53) العطري علي، **التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه افريقيا منذ 2000**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة 1، 2020.

54) العطري علي، **اهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية 1993-2007**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009.

55) قط سمير، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط أنموذجا-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية: 2008/2007.

56) مزراق منال، **جيوبوليتيكا النفط ورهانات الجزائر جيو استراتيجيه في ظل تحديات الطاقة المتجددة**، أطروحة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العلاقات الدولية وجيوبوليتيكا الدراسات الاسيوية، باتنة، 2020.

57) احمد عبد العزيز محمد الأمير، **العلاقات الصينية-الجزائرية: الواقع وافاق المستقبل**، المركز الديمقراطي العربي، مصر، على الرابط:
https://democraticac.de/?p=58124

58) الإذاعة الجزائرية، **الذكرى 62 لإقامة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية-الصينية**، الموقع الرسمي، الرابط https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20201220/20

59) **التجارة الخارجية للجزائر**، نشر في 2022/10/05، على الرابط:
https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/DZ/commerce-exterieur-de-l-algerie

60) **التعاون الصحي والثقافي بين الصين والجزائر الصين اليوم**، الموقع الرسمي، 2021/09/06، 2023/03/17، على الرابط:

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202109/t20210906_800257484.html

61) **تعاون صيني جزائري لبناء أكبر منجم فوسفات في أفريقيا**" موقع CGTN، 2018/11/29، على الرابط:
https://newsar.cgtn.com/news/3d3d674d6656544e30597a633356 6d54/p.html .

62) **الجزائر – الصين: 5 مشاريع شراكة في القطاع الصناعي والمنشآت المينائية**، وكالة الانباء الجزائرية، 2018/01/31، على الرابط:
https://www.aps.dz/ar/economie/52774-5 .

63) **الجزائر اول بلد تحصل على أنظمة HJ-12 الصينية المضادة للدبابات**"، اخبار الدفاع والتسليح، على الرابط: https://defense-arab.com/news/44890 /.

64) **الجزائر تصدق على مذكرة التفاهم المتعلقة بمبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير**، وكالة الانباء الزائرية، 2019/07/08، على الرابط:
https://www.aps.dz/ar/economie/73591-2019-07-08-18-42-29

65) **الجزائر والصين توقعان اتفاقية إطار لتعزيز الشراكة في المجال الصناعي**، الإذاعة الجزائرية 2016/10/17، على الرابط:
https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20161017/91171.html .

66) جون كلابريسي، **العلاقات الجزائرية -الصينية..هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتها الكاملة؟**، تر: جلال خشيب 2018/02/10، على الرابط:
http://www.idraksy.net/Sino-Algerian-relation-path-realizing-their-full-potential .

67) **الحزام والطريق": العلاقات الجزائرية-الصينية، نموذج أمثل للتعاون**، وكالة الانباء الجزائرية، 29-06-2021، على الرابط : https://www.aps.dz/ar/algerie/109173

68) **سوناطراك الجزائرية توقع صفقة للتنقيب عن النفط مع سينوبك الصينية بقيمة 490 مليون دولار**، فرانس24/ رويترز، 2022/05/28، على الرابط: https://www.france24.com/ar.

69) **الصين تسلم الجزائر أضخم سفينة تدريب عسكرية"**، جزايرس محرك بحث اخباري على الرابط: https://www.djazairess.com/echorouk/7708

70) علواش مريم، **العلاقات الجزائرية-الصينية. بكين نحو أفريقيا عبر بوابة الكبار**، 2022/12/07، على الرابط: https://almostathmir.dz .

71) مستور شروق، **استراتيجية "الحزام والطريق" وتنامي الدور الصيني في الجزائر**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط: https://www.politics-dz.com/ar/ .

72) موقع وكالة الطاقة الدولية.

73) **الوجود الصيني في الجزائر.. هل تدخل بكين افريقيا من بوابة الكبار؟**،الجزيرة، على الرابط: https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/11/12/

74) وزارة الاتصال، **اتفاقات التعاون الموقعة في ميدان الاتصال**، الموقع الرسمي، 2023/03/17، على الرابط: https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8261

75) وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، **الجزائر والصين توقعان على "الخطة الخماسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل للسنوات 2022 - 2026"** متاح

على: https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press- releases/algeria-china-sign-2nd-five-year-comprehensive-strategic-cooperation-plan-2022-2026 بتاريخ 2023/02/26.

ب_ باللغة الاجنبية:

1) David Moore, Amir Kordvani, "**Belt and Road Initiative The view from the Middle East and North Africa"**, BROC Belt and Road report, (UAE:2021).

2) Havard devold, **Oil and Gaz Production Hand Book an Introduction to Oiland Gaz Production Transport Refining and Petrochemical Industry**, Edition 3.0. Oslo, U.S.A, August 2013**.**

3) Jenny CHU, **China's Fast Track to A Renewable Future**, RE100 China Analysis, China, 2015.

4) Jenny Chu, RE100, **China analysis**, The Climate Group, April 2015.

5) Johan Calabrese, **« Sino-Algerian Relations: On a Path to Realizing Their Full Potential?"**, October 31, 2017.

6) Spencer Dale, **bp Energy Outlook**, 2023 edition.

7) Stacey links, "**ascertaining agency africa and the belt and road initiative",** in: "Global Perspectives on China's belt and road initiative", editor: Florian Schneider. (Amsterdam university press, 2021).

8) Bruno PONSON. Van chan NGUYEN. Georges HIRSCH. **Partenariat d'entreprise et mondialisation**. Karthala. Paris.

9) Jj. Roche. **Théorie des relations internationales**. Montchrestien paris. 200

10) Robert Axelrod, **Theoretical Foundations of Partnerships for Economic Development**, Draft of a paper prepared for delivery of the world Bank conference on Evaluation and Development- The Partnership Dimension, Washington- United States, July 23-24, 2001.

11) Thierry Pairault. **"China's economic presence in Algeria.**"C.C.J. Occasional Papers. N°1. January 2015.

12) Robert Picciotto, **LA LOGIQUE DU PARTENARIAT - une perspective de développement**-, département de l'évaluation des opérations de la banque mondiale, 29 septembre 1999.

13) Kara Malak, **L'importance de l'initiative « La ceintures et la route chinoises » dans l'activation des énergies renouvelables en Algérie**,

Revue des sciences Humaines, Université Oum El Bouaghi, Volume : 09 Numéro : 02 – Juin -2022.

14) LAOURARI Imène, GASMI Farid, "**The impact of real oil revenues fluctuations on economic growth in Algeria : evidence from 1960-2015 data**", Centre de Recherche en Économie Appliquée pour le Développement, Toulouse School of Economics - University of Toulouse Capitole, 10 Octobre 2016.

15) Salem Abdelaziz, **la stratégie d'implantation des énergies renouvelables en Algérie-cas de la photovoltaïque**-, mémoire de magister en management, université d'Oran, 2014/2015.

16) **Bp Statistical Review of World Energy**, 2022, 71st edition.

17) David Moore, Amir Kordvani, "**Belt and Road Initiative The view from the Middle East and North Africa"**, BROC Belt and Road report, (UAE:2021).

18) Adel Hamaizia**, Rebalancing Algeria's Economic Relations with China,** Middle East and North Africa Programme, Disponible sur: https ://www.chathamhouse.org/2020/12/rebalancing-algerias-economic-relations-china.

19) David Dollar, «**China's Engagement with Africa: From Natural Resources to Human Resources"**, (Washington; Brookings Institution,2016), sur: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Chinas-Engagement-with-Africa-David-DollarJuly-2016.

20) Energy Resource Guide, "**Algeria - Oil & Gas"**, Edition 2021, Disponible sur: https://www.trade.gov/.

21) Energy Security, **China's Oil rush in Africa,** LCDR Cindy Hurst, July 2006:

22) http://iags.org/chinainafrica.pdf.

23) « **Bilan Energétique National Année 2021** », Ministère de l'Energie, P08. Disponible sur : https://www.energy.gov.dz/Media/galerie/bilan_energetique_2021_63df78f2b775e.

24) **« Coopération bilatérale** », MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE ET DES MINES, Disponible sur : https://www.energy.gov.dz/?rubrique=cooperation-bilaterale.

25) « **Pétrole** : le groupe algérien Sonatrach et le chinois SOOGL signent un contrat de partage de production », latribune.fr, 30 Mai 2022, disponible sur : https://www.latribune.fr/economie/international/petrole-le-groupe-algerien-

sonatrach-et-le-chinois-soogl-signent-un-contrat-de-partage-de-production-919724.html

26) https://www.energy.gov.dz/Media/galerie/bilan_energetique_2021_63df78f2b775e.

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	حجم استهلاك الطاقة في العالم سنة 2021.	**05**
2	الطلب على النفط سنة 2021.	**09**
3	الطلب على الغاز الطبيعي.	**11**
4	التجارة الخارجية للجزائر.	**54**
5	اتجاه الواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (اهم الموردين).	**55**
6	تدفقات الاستثمارات المباشرة الصينية الى دول المغرب العربي 2003-2015.	**58**
7	عدد عقود البناء الصينية في الجزائر.	**60**
8	الوجهات الرئيسية للعمال الصينيين في إفريقيا.	**64**
9	إنتاج النفط في الجزائر.	**71**
10	إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر.	**72**
11	إنتاج الصين النفط مقابل الاستهلاك وإنتاج الغاز الطبيعي مقابل الاستهلاك.	**73**
12	واردات النفط الصينية في الفترة 2017/2000.	**73**
13	واردات الصين من النفط والغاز.	**74**
14	هيكل إنتاج الطاقة الأولية التجارية الجزائرية.	**79**
15	تغلغل الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني للكهرباء.	**80**

16	أهداف إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر.	81

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
1	طريق الحرير.	19
2	الجزائر تصدق على مذكرة التفاهم المتعلقة بمبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير.	88

قائمة الجداول:

العنوان	الصفحة
إجمالي استهلاك عناصر الطاقة في الصين.	50
الصادرات من الجزائر إلى الصين 2021.	56
الصادرات من الصين إلى الجزائر 2021.	57-56

قائمة المنحنيات

العنوان	الصفحة
القدرات المركبة الشمسية الصينية للفترة 2010-2018.	83

فهرس المحتويات

	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	
الاهداء	
مقدمة	أ–س
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم ومداخيل مختصرة	03
المطلب الأول: مدخل إلى الطاقة	03
المطلب الثاني: مفهوم الشراكة	16
المطلب الثالث: طريق الحرير الجديد	17
المبحث الثاني: التأصيل النظري للعلاقات الجزائرية–الصينية	21
المطلب الأول: النظرية الواقعية	22
المطلب الثاني: النظرية الليبرالية	25
المطلب الثالث: مقاربة القوة الناعمة	29
المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية–الصينية بين التاريخ والتقاطع الأيديولوجي	31
المطلب الأول: المحطات التاريخية في العلاقات الجزائرية–الصينية	31
المطلب الثاني: الأبعاد المختلفة للعلاقات الجزائرية–الصينية	34
المطلب الثالث: متغير الطاقة في نسيج العلاقات الجزائرية–الصينية	40
خلاصة	44
الفصل الثاني: الطاقة كمدخل جديد في العلاقات الجزائرية–الصينية	
تمهيد	46
المبحث الأول: الصين ودبلوماسية الطاقة	47
المطلب الأول: الاهتمام الصيني بالنفط الجزائري ومصوغات ذلك	47
المطلب الثاني: المبادلات التجارية بين البلدين ومساراتها المستقبلية	52

المطلب الثالث: الاستثمارات الصينية في الجزائر وحجم الطاقة فيها	57
المبحث الثاني: تأثيرات النفط والغاز في استراتيجية الشراكة بين الجزائر والصين	70
المطلب الأول: التعاون الجزائري–الصيني في مجال النفط والمحروقات	70
المطلب الثاني: تعزيز التعاون في مجال الطاقات المتجددة	78
المطلب الثالث: مشروع طريق الحرير وموقع الجزائر فيه	84
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية–الصينية في ميدان الطاقة	91
المطلب الأول: السيناريو الاتجاهي الخطي	94
المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي توسيع الشراكة بين الدولتين	96
المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي (الكارثي، البجعة السوداء) والتحول في العلاقات الجزائرية–الصينية	98
خلاصة	100
الخاتمة	102
قائمة المراجع	106
قائمة الأشكال، الخرائط والجداول	119
فهرس المحتويات	121
ملخص الدراسة	123

ملخص الدراسة

أصبح متغير الطاقة يشكل محوراً أساسيا ومن أهم المتغيرات التي أصبحت تحكم العلاقات الدولية، وتؤثر فيها تأثيراً مباشرا، بل وأصبح يرسم ملامح القوى الدولية الصاعدة داخل النسق الدولي. والجزائر وباعتبارها بلداً طاقويا بإمتياز لما تملكه من مميزات جيوطاقوية جمعت ما بين قدرات مهمة من مصادر أحفورية من غاز ونفط، وأخرى متجددة في مقدمتها الطاقة الشمسية، وبالإضافة إلى الموقع المتمييز الذي تحظى به ذو الأبعاد الإستراتيجية الثلاثة: افريقي-متوسطي-عربي، جعل منها وجهة للعديد من دول العالم وفي مقدمتها الصين التي جعلت لنفسها موطأ قدم في هذا البلد من خلال انتهاج سياسة الإنفتاح الاقتصادي، فالعلاقات الجزائرية-الصينية لم تكن وليدة اللحظة بل انها تعود جذورها التاريخية إلى سنوات الاستعمار باعتبار الصين أول بلد غير عربي يعترف بالحكومة الجزائرية ، هذا التقارب التاريخي مهد الأرضية أمام الصين لإبرام العديد من اتفاقيات الشراكة مع الجزائر لتصبح بذلك ثاني بلد مستورد للموارد الطاقوية الجزائرية وخاصة النفط، بإعتبار الصين ثاني بلد مستهلك للنفط في العالم، وأول بلد مصدر للجزائر حسب الإحصائيات، وبناءً على هذا أصبحت الصين أول شريك اقتصادي تجاري للجزائر خاصة بعد انضمام هذه الأخيرة لطريق الحرير الجديد.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الصين، مصادر الطاقة، الشراكة، طريق الحرير، الأمن الطاقي، الاستثمارات، المبادلات التجارية.

Abstract:

The energy variable has become a fundamental axis, and one of the most important variables that have come to govern it and influence international relations, it has a direct influence and it's even drawing the futures of the rising international powers Within the international System and Algeria as a country and energy are excellence because of its geo-energy advantages that combined Important capabilities from fossil sources of gas and oil. And other renewable ones, foremost of which is solar energy, in addition to the distinguished location it enjoys of strategic dimensions the three: Africa-Mediterranean and Arab, which made it a destination for many countries of the world, especially China, which made itself A foothold in this country through the adoption of the policy of economic openness, the Algerian-Chinese relations were not born the moment, but rather its historical roots go back to the years of colonialism, as China was the first non-Arab country to recognize the government Algeria, this historical rapprochement paved the way for China to conclude many partnership agreements with Algeria to become Thus, the country is the second importer of Algerian energy resources, especially oil, as China is the second oil consuming country in the world it is the first exporting country to Algeria, according to statistics, and accordingly, China has become Algeria’s first economic and commercial partner , especially after the latter joined the new Silk Road

Keywords: Algeria, China, Energy resources, Partnership, New Silk Road, Commercial exchanges, Investments.